

د. علي زعيتر

العدالة محور التقدّم

قراءة في الفكر التنموي
عند الإمام الخامنئي دام ظله

دار الولاء
بيروت - لبنان

العدالة محور التقدم
(قراءة في الفكر التنموي
عند الامام الخامنئي)



بيروت - لبنان، برج البراجنة، الرويس، شارع الرويس
Mob: 00961 3 689 496 | TeleFax: 00961 1 545 133 | P.O. Box: 307/25
info@daralwalaa.com | daralwalaa@yahoo.com | www.daralwalaa.com



ISBN 978-614-420-166-4

اسم الكتاب: العدالة محور التقدم

(قراءة في الفكر التنموي عند الامام الخامنئي).

المؤلف: تأليف د.علي زعيتر.

الناشر: دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع.

الطبعة: الأولى، بيروت، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

باسمه تعالى

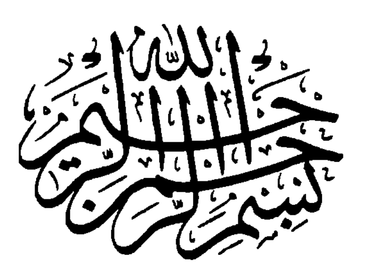
العدالة محور التقدم

(قراءة في الفكر التنموي عند الامام الخامنئي)

تأليف د.علي زعيتر



دار الولاء
لصناعة النشر


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرست

مدخل
حول منهجية الكتاب

مقدمة:

نشأ الفكر التنموي إبان إنتهاء الحرب العالمية الثانية عندما واجه العالم الغربي المنتصر تحدي اعادة تعمير اوروبا بعد الدمار الذي لحق بها جراء الحرب والذي أتى على ما يقرب من ٨٠ بالمئة من بنيتها التحتية، ولكن هذا الفكر التنموي لم يأخذ أبعادا أخرى اجتماعية وثقافية، لان النقاش لم يكن حول إعادة بناء المجتمع بقدر ما كان النقاش حول إعادة النهوض بالاقتصاد الأوروبي، وكان هذا على خلاف التحدي الذي كانت تواجهه الدول المهزومة أو المستعمرة آنذاك كالبلاد العربية والإسلامية والتي كان التحدي فيها هو كيف يمكن النهوض ليس فقط اقتصاديا بل اجتماعيا وسياسيا وثقافيا... وخاصة بعد عقود الخمسينيات، عندما بدأت هذه الدول تأخذ استقلالها، و كان عليها ان تختار بين نموذجين تنمويين هما الليبرالي الغربي والاشتراكي الشيوعي الشرقي.

وفعلاً ما أنتجه العقل البشري الغربي حينذاك، لم يكن ليتجاوز

المقولات التي طرحت من قبل الشيوعيين واعتبرت أن التقدم والتطور هو بالتخلي عن القيم الدينية واتباع العلمانية والاتجاه على مستوى التطبيق الى سيطرة الدولة على مقاليد الامور اجتماعيا وسياسيا وثقافيا وغير ذلك...، والمقولات الأخرى الغربية الليبرالية والتي، وان لم تطرح التخلي عن الدين والقيم، بل جعلتهما محدودين بالكنيسة وأرخت العنان لمقولة اللذة والمنفعة وان ما يحقق هذه اللذة ويشبع هذه المنفعة بالحد الاقصى الممكن هو المطلوب.

وبالتالي كانت مقولة الحرية المطلقة المدخل العملي لتحقيق العدالة من وجهة نظر الفكر الغربي انذاك، حيث تبلورت في نظم سياسية واجتماعية وثقافية، ليبرالية أو اشتراكية. طبعا هذا التبلور كان منذ أن تحولت تلك الدول إلى دول قومية استطاعت أن تنهض بمجتمعاتها وتحقق الرفاهية المطلوبة، وفعلا هذا ما جعل منها نماذج حضارية جذبت إليها مفكري المجتمعات في الدول المتخلفة، وخاصة بعد الخمسينيات، الفترة التي شكل البحث عن نموذج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مطلبا» ملحا» في تلك المجتمعات.

المراد هنا ان المقولات التنموية الغربية في التنمية منذ ذلك الحين وإلى العصر الحاضر، وبسبب حيويتها كانت تشكل عامل جذب لمفكري وسياسي ومثقفي الدول المتخلفة النامية، لذلك كنا نجد انقسام العمليات التنموية، إما انها تقوم على الرؤية الاشتراكية أو الرؤية الليبرالية في التقدم والتطور مع ما تستلزمه كل رؤية من مفاهيم واليات وبرامج.

من هنا ننتقل إلى فكرة أخرى هي التجربة التنموية التي أتت بها الجمهورية الاسلامية منذ نشأتها، ففي حين كان الجو السائد هو أن تتبع الدول احد النموذجين المذكورين - اي الاشتراكي أو الليبرالي - نجد أن الجمهورية تطرح مقولات أخرى مغايرة، من أهمها إرجاع الدين إلى ساحة السياسة والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، واعتبار أن النظام الإسلامي ما هو الا تجسيدا لحاجيات البشر الحقيقية وأن المصداق العملي لتحقيق التقدم وإرساء العدالة، وبالتالي ضمان تكامل الإنسان وإشباع حاجياته الأساسية هو هذا النظام الإسلامي القائم.

وبعد مرور ٣٥ عاما، ونجاح الجمهورية الاسلامية في تحقيق التقدم والتنمية، يعود السؤال الذي كان مطروحا أمام مفكري التنمية ومنظريها في الدول النامية والمتخلفة، وخاصة بعد فشل تلك التجارب التنموية التي اعتمدت على النماذج الشرقية والغربية: هل يمكن اعتماد النموذج الديني كمدخل لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، بمعنى هل عاد الدين ليشكل الحجر الأساس في عملية التقدم والتغيير؟

في هذا الكتاب نتناول أهم الأفكار التي طرحها الإمام السيد الخامنئي حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تحوز كلماته أهمية بالغة لسببين رئيسيين: الأول هو كونه فقيها ومجتهدا، والثاني كونه يعيش تجربة فكرية وعملية في قيادة وإدارة الجمهورية الاسلامية.
ويقسم هذا الكتاب الى خمسة فصول اذا ما نظرنا الى التالي:

- الفصل الاول: مدخل حول الرؤى التنموية التقليدية والمعاصرة.

- الفصل الثاني: مبادئ الرؤية التطويرية (التنموية) عند السيد الخامنئي.

- الفصل الثالث: نموذج التقدم الإسلامي الإيراني

- الفصل الرابع: التقدم وشروط تحققه.

- الفصل الخامس: آفات التقدم ومعوقاته.

مقدمة منهجية:

لاشك أن منهجية هذا البحث تعتمد على الدراسة التوثيقية- التحليلية لأقوال سماحة الامام الخامنئي، معتمدة على ما ورد من كلمات وخطب سماحته في المناسبات المختلفة، لذا المنهج هو اقرب إلى التوصيفي - التحليلي وذلك من خلال تبويب الأفكار ضمن عناوين يشمل كل عنوان الأفكار والرؤى ذات المضمون الواحد.

نقطة أخرى حول المنهجية: في كل مرة نرى فيها ان السيد الخامنئي قد أسهب بالموضوع محل البحث نقلنا ذلك حرفيا اولا لسهولة المطلب وثانياً لأن المضمون يكفي دون إضافات من قبل الكاتب، بناءاً عليه قد يجد القارئ أن بعض الكلمات قد وردت بحرفيتها واكتفينا بوضع عنوان لها ينسجم مع هدف البحث وسياق المطالب المذكورة.

مقدمة بنيوية اسلامية في تعريف العدل:

أفضل تعريف لمعنى العدل هو ما ورد عن الامام علي عليه السلام: «وضع الأمور في مواضعها» ولهذا المفهوم الواسع مصاديق كثيرة من جملتها:

العدالة بمعنى الاعتدال، العدالة بمعنى رعاية المساواة ونفي كل ألوان التميز، العدالة بمعنى رعاية الحقوق والاستحقاقات، وأخيراً العدالة بمعنى التزكية والتطهير(١).

وقال الراغب الأصفهاني: «عدل: العَدَالةُ والمُعَادلةُ لفظ يقتضي معنى المساواة، ويستعمل باعتبار المضايفة، والعَدْلُ والعِدْل يتقاربان، لكن العَدْل يستعمل في ما يدرك بالبصيرة كالأحكام، وعلى ذلك قوله: (أَو عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً) والعِدْلُ والعَدِيلُ في ما يدرك بالحاسة كالموزونات والمعدودات والمكيلات، فالعَدْلُ هو التقسيط على سواء»(٢).

فالعدل يعني العدالة، والعدالة تشمل الحكم والقضاء، وتشريع القوانين، والمساواة في مجال الحقوق، وعدم الاعتداء على حقوق الآخرين، ووضع كل شيء في موضعه المناسب له.

وقد عَبَّر القرآن الكريم عن العدل بثلاث كلمات هي: العدل، والقسط، والميزان، إلا أن كلمة القسط أو الميزان في القرآن الكريم تأتي أحيانا بمعنى مغاير لكلمة العدل، ويُعرف ذلك من خلال سياق الآيات الكريمة وتفسيرها.

في معنى الظلم

نقيض العدل هو الظلم، ولذلك يمكن تعريفه بأنه: «وضع الأمور في غير مواضعها»، وقد عَرَّفه الراغب الأصفهاني بقوله: «الظُّلْمُ عند

---

(١) نفحات من القران، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، ج٤ ص٣٥٩.

(٢) - المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٣٢٩

أهل اللغة وكثير من العلماء وضع الشيء في غير موضعه المختص به إما بنقصان أو بزيادة، وإما بعدول عن وقته أو مكانه»[١]. والظُّلْمُ يقال في مجاوزة الحق الذي يجري مجرى نقطة الدائرة، ويقال في ما يكثر وفي ما يقل من التجاوز، ولهذا يستعمل في الذنب الكبير وفي الذنب الصغير[٢].

والجدير بالانتباه هو استعمال القرآن الكريم كلمة (العدل) في المواضع المتعلقة بوظيفة العباد، وعدم استعماله هذه الكلمة بخصوص الباري تعالى. وبالمقابل يلاحظ تعبير (نفي الظلم) عن الله بكثرة، وتعبير إقامة الله القسط ليس بقليلٍ أيضاً[٣].

ذلك لأن الله -سبحانه وتعالى - عادل في كل شيء، والمطلوب من الناس أن يطبقوا العدل والعدالة في حياتهم، أما نفي الظلم عن الذات المقدسة، فحتى لا يرتاب أحد من الناس أن الظلم الذي وقع عليه هو من الله، فالله -عز وجل - يريد العدل في كل شيء، والظلم لا يمكن أن يكون صادراً إلا من البشر.

والظلم على ثلاثة:

الأول: ظُلْمٌ بين الإنسان وبين الله تعالى، وأعظمه الكفر والشرك

(١) - المفردات في غريب القرآن، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٣١٨.

(٢) - المفردات في غريب القرآن، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٣١٨.

(٣) - نفحات القرآن، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، ج ٤، ص ٣٦١

والنفاق، ولذلك قال: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[1] وإياه قصد بقوله: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[2] ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[3] في آي كثيرة، وقال: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾[4] ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾[5].

والثاني: ظُلْمٌ بينه وبين الناس، وإياه قصد بقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ﴾[6] إلى قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[7] وبقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ﴾[8] وبقوله: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا﴾[9].

والثالث: ظُلْمٌ بينه وبين نفسه وإياه قصد بقوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾[10] وقوله: ﴿ظَلَمْتُ نَفْسِى﴾[11] ﴿إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾[12] ﴿فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[13] أي من الظالمين أنفسهم، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾[14].

---

(١) - سورة لقمان: الآية ١٣
(٢) - سورة هود: الآية ١٨
(٣) - سورة الإنسان: الآية ٣١
(٤) - سورة الزمر: الآية ٣٢
(٥) - سورة الأنعام: الآية ٢١
(٦) - سورة الشورى: الآية ٤٠
(٧) - سورة الشورى: الآية ٤٠
(٨) - سورة الشورى: الآية ٤٢
(٩) - سورة الإسراء: الآية ٣٣
(١٠) - سورة فاطر: الآية٣٢
(١١) - سورة النمل: الآية ٤٤
(١٢) - سورة النساء: الآية ٦٤
(١٣) - سورة البقرة: الآية ٣٥
(١٤) - سورة البقرة: الآية ٢٣١

وكل ظلم من هذه الثلاثة في الحقيقة ظلم للنفس، فإن الإنسان في أول ما يهم بالظُّلْم فقد ظلم نفسه، فإن الظالم أبداً مبتدئ في الظلم، ولهذا قال تعالى في غير موضع[١]: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[٢]، ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[٣].

ولقبح الظلم والجور والاعتداء على الآخرين، فإن القرآن الكريم يحدثنا عن هلاك وتدمير مجتمعات بكاملها نتيجة للظلم السائد بينهم، يقول تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ﴾[٥].

وما ساد الظلم في مجتمع إلا وحلَّ معه الفساد والجور والاضطراب وانعدام الأمن والسلام... وما حلَّ العدل في مجتمع إلا وحلَّ معه الصلاح والخير والأمن والسلام والاطمئنان.. ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[٦].

مقدمة موضوعية تنموية:

- شغلت عمليات التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي بال

(١) - المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٣١٩.

(٢) - سورة آل عمران: الآية ١١٧

(٣) - سورة البقرة: الآية ٥٧

(٤) - سورة الأنبياء: الآية ١١

(٥) - سورة الحج: الآية ٤٨

(٦) - سورة الأنعام: الآية ٨٢

علماء الاجتماع والاقتصاد في القرن الاخير، وخاصة مع وجود تجارب متعددة سواء الناجح منها ام الفاشل، واتخذت تلك الأفكار أو المقاربات أشكالا ومنهجيات مختلفة، واختلفت في ما بينها في تفسير ظاهرة التخلف وأسبابها كما اختلفت في تقديم الحلول والأدوات اللازمة للخروج من براثن التخلف والفقر والجهل، هذا الثالوث المظلم الذي حاصر ولا يزال يحاصر أكثر من ثلثي العالم على الرغم من تحول الأرض الى قرية كونية، اذن لايمكن الجزم أن هناك رؤية ومقاربة واحدة للتخلف والتنمية وبالتالي لا يوجد رؤية واحدة للحلول، إلا أن الباحث في شؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية يرى أن الفكر التنموي بدأ من أقصى الليبرالية الى أقصى الاشتراكية ولكن لم ينجح إلا عدد محدود من الدول والمجتمعات في النهوض باقتصادياتها دون أن تنهض بمجتمعاتها وظلت مرهونة الى أحد النظامين الليبرالي والاشتراكي،الى أن انهار الآخر وترك الساحة للأول، فعلماء التنمية يذكرون على سبيل المثال تجارب النمور الآسيوية السبعة التي نجحت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في إجمالي الناتج المحلي وزادت من معدل صادراتها، ولكن لم تستطع أن تكون إقتصادا يعتمد على الذات، ورأينا كيف انهارت تلك الاقصاديات في اول تحد خارجي من النظام الليبرالي فضلا عن مشكلة توزيع الدخل ورعاية العدالة الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على الثقافة والهوية القومية.

اذن سواء على مستوى التجارب أم المقاربات الفكرية النظرية، هناك نقاش جاد وعميق حول النموذج الذي يجب على تلك المجتمعات أن تتبناه للنهوض بمجتمعاتها واقتصادياتها، والنهوض هنا لا يعني الجانب الاقتصادي وحسب، بل يشمل المجتمع بكل مكوناته وأنساقه وهنا تطرح عدة اسئلة يجب ان تجيب عليها اي عملية تنموية إجتماعية وإقتصادية لمجتمع ما:

- ما هي الرؤية والمقاربة التنموية التي توضح فعلا أسباب التخلف وبالتالي تقدم الحلول له؟
- هل ان كل نمو في اجمالي الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي هو مؤشر سليم ويعطينا صورة واضحة عن العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي ما هي مؤشرات العدالة هنا؟
- ما موقف المقاربات التنموية من الأنساق المجتمعية الأخرى غير الإقتصادية، أي الثقافية والقيمية والسياسية والاجتماعية وغيرها..؟ وهل هناك إنسجام فيما بينها، وخاصة عندما نتكلم عن دول العالم الإسلامي؟
- ان اغلب المقاربات التنموية تحاكي سببا أو تصف المراحل التي يمر بها المجتمع في مسير تقدمه، دون ان تتطرق الى المعوقات، وحتى لو تناولتها، يبقى السؤال هل ما تحدثت عنه هو بالفعل المعوقات الاساسية والجوهرية أم لا؟

على كل حال فما وصل الينا من الفكر التنموي يمكن تقسيمه

الى محورين: **الاول** اعتبر ان نظام السوق يصلح لتخصيص الموارد وبالتالي تحقيق معدلات مرتفعة من النمو مع بعض التوجيهات من الدولة . **والمحور الثاني** رأى أن التخلف والخلل البنيوي المادي والاجتماعي[1] في الدول النامية هو قيد على أداء السوق، وبالتالي لا يمكن تحقيق التنمية من خلال آليات السوق العادية، بل يجب الذهاب إلى إستراتيجيات أخرى عبر عنها باستراتيجيات التنمية وإعادة توزيع الدخل دون أن ينفي أنه بعد تحقق الشرط الضروري لعمل آليات السوق وانتفاء القيد المرتبط بالخلل البنيوي، يمكن حينها الاعتماد على نظام السوق في التخصيص والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

---

(١) -المقصود هنا ان تخلف البنيان الاجتماعي المبني على العادات والتقاليد المحلية يشكل مانعا وعائقا امام تقدم تلك الدول

الفصل الأول:

مدخل إلى بعض الرؤى التنموية

مقدمة حول نظريات التنمية:

تعددت الآراء حول مفهوم التقدم والتنمية،حيث اعتبر البعض أن مضمونهما واحد، والبعض الآخر إعتبر أن التنمية هي مقدمة للتقدم، كما هي الشرط اللازم للنمو المستدام. فالتنمية[١] هي حالة تحدث بشكل دفعي وتراكمي خلال فترة زمنية محددة، في حين أن النمو[٢] هو متوسط التغيير في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي أو في قطاع معين، أما التقدم[٣] فهو عبارة عن النمو بشكل مستمر في الابعاد كلها. وعلى كل حال فالتنمية بمفهومها العام تشمل التقدم والنمو على المستويات المجتمعية كافة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها... ولم يعد الحديث مقتصرا على الجانب الاقتصادي وحسب، بل تعداه ليشمل كل الأبعاد الأخرى، وتعددت النظريات

---

(١) - Development

(٢) - Growth

(٣) - Progress

المفسرة للتخلف والتنمية من الاقتصادية البحتة إلى الشاملة، هذا في المفهوم، أما على مستوى التطبيق فكان هناك حاجة الى وضع نموذج يرسم لنا العلاقة بين المتغيرات سواء التابعة والمستقلة أو تلك التي تحدد خارج النموذج أو داخله، والتي تفسر لنا التخلف وأسباب التقدم، حتى يتمكن اصحاب السياسة من رسم الخطط والبرامج المناسبة ووضعها بحسب الاولويات، وتنبع أهمية هذه النماذج من كونها توصف الواقع وتجرده وتضع بين يدي الباحث وصاحب القرار أداة تحليلية واسترشادية تمكنه من اتخاذ القرار الأمثل. من هنا تعددت هذه النماذج، من النماذج الاقتصادية البحتة الى النماذج التنموية الاجتماعية التي أخذت بالاعتبار التركيبة البنيوية للمجتمع ككل. لذا يمكن تقسيم النظريات المفسرة للتنمية والتقدم(١) إلى قسمين:

- النظريات التقليدية في تفسير التنمية والتقدم
- النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية

- أولا: الاتجاهات الكلاسيكية المختلفة في تفسير قضايا التنمية والتخلف:

تعددت إتجاهات دراسة مفاهيم التنمية والتخلف وتفسيرهما وفقاً

(١) - تمت الاستعانة لكتابة هذا الفصل ببعض المحاضرات الموجودة على الانترنيت وذلك لكثرة المطالب التكراررية الموجودة في هذا المجال، فهناك ثلاثة كتب اساسية كتبت حول التنمية وبشكل تفصيلي: التنمية والتخلف للدكتور عمرو محي الدين، التنمية والتخلف للاستاذ «تودارو والذي يعتبر بحق أهم كتاب كتب باللغة الانجليزية في هذا المجال، وايضا كتاب النمو الاقتصادي الحديث للاستاذ «سيمون كوزنتوس»، لذلك يعتبر هذا الفصل هو خلاصة لتلك الكتب الثلاثة ولم ار ضرورة إعادة صياغة المضمون لوضوحه وسهولته

لاتجاهات المتخصصين والمفكرين والمهتمين بهذا المجال، وبالتالي ظهرت اتجاهات متباينة تسعى نحو إيجاد نظرية في التنمية والتخلف، ولذا توجد عدة اتجاهات أساسية يحاول كل منها معالجة هذا الواقع من وجهة نظره، وسوف نشير الى أهم هذه الاتجاهات في ما يأتي:

أ- الاتجاه الجغرافي:

يتخذ هذا الاتجاه من الأوضاع الجغرافية و الموارد الطبيعية مرتكزا له باعتبارها عوامل أساسية في تحديد مدى تقدم المجتمع أو تخلفه، ويسقط من حسبانه العوامل الأخرى كافة، حيث يعتبر أنها عوامل ذات تأثير محدود لا يستحق الذكر في عملية التنمية.

ومن أشهر النظريات التي تندرج تحت هذا الاتجاه نظرية الحتمية الجغرافية، ،التي يرى روادها أن كل البلاد المتخلفة تقع إما في مناطق شديدة الحرارة أو شديدة البرودة، وأن الغالبية العظمى منها تقع في المنطقة المدارية في إفريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية، وبالتحديد في النصف الجنوبي للكرة الارضية، وتتسم كثير من البلدان التي تقع في النطاق المداري بالتخلف، و بخاصة في المجالات الزراعية والصحية والتعليمية مع معاناة بعضها من سوء التغذية و تفشي الأمراض و الأوبئة المختلفة...بينما تقع معظم الدول المتقدمة في المناطق المعتدلة. والحقيقة أن وقوع الدول النامية في المناطق المدارية أمر قد يساعد على التخلف لهذه الدول نتيجة عوامل مختلفة منها ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة مما يحد من نشاط الأفراد ومعدل إنتاجيتهم مع انتشار الأمراض المستوطنة في تلك المناطق المدارية، ومما يؤثر على حالتهم الصحية وقدرتهم على تحمل مشاق العمل.

ب- الاتجاه الاجتماعي:

يعتمد هذا الاتجاه في تفسيره للتنمية والتخلف على العمليات الاجتماعية التي تحدث في الدول النامية فأينما وجدت النظم الاجتماعية التي تواجه التقدم والتغير،وجد التخلف ويحدد مؤيدو هذا الاتجاه عدة عوامل تحد من التنمية وتؤدي إلى التخلف ومن هذه العوامل ما يلي:

١ . العادات والتقاليد المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي بدافع حب التفاخر والتظاهر وإنفاق المبالغ في مجالات المناسبات الاجتماعية و الدينية.

٢. العوامل الثقافية المرتبطة بتوجيه المدخرات في استثمارات غير منتجة كاكتناز الذهب و اقتناء الجواهر و تشييد المساكن الفاخرة وشراء الأراضي والدخول في المضاربات التجارية.

٣. عدم الاستغلال الأمثل لوقت الفراغ في ما يمكن أن يعود بالنفع على الشخص والمجتمع.

٤. عدم الاستغلال الأمثل للقوى البشرية، نتيجة عدم وجود خطة قومية دقيقة لتوزيع القوة المنتجة وفقا لاحتياجات التنمية في المجتمع،مع تدني قيمة الأعمال اليدوية والمهن الفنية و ارتباطها بمفاهيم خاطئة تعتبرها مهنا دنيا غير لائقة،فضلا عن عدم الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءة العلمية وعدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب.

٥. العادات السلبية المرتبطة بمفاهيم سائدة مثل عزوف المرأة عن المشاركة في الإنتاج في كثير من القطاعات، مما يزيد من أعباء المنتجين ويؤثر على القدرة الإنتاجية وعلى الدخل القومي في المجتمع.

٦. بعض الأنماط الثقافية السلبية التي تسود في كثير من البلدان النامية مثل السلبية و اللامبالاة والاستسلام للأمر الواقع والتمسك بالقديم والتباهي بالماضي واليأس والمبالغة والتسيب و الفوضى.

و يؤكد هذا الاتجاه على أهمية الهيكل السكاني في المجتمع و خصائصه المتنوعة كأحد العوامل المؤثرة في التنمية،بالإضافة على مجموعة من المشكلات مثل البطالة والقيم والتقاليد السائدة في المجتمع.

ج- **الاتجاه السياسي:**

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التخلف في جوهره هو نتيجة للاستعمار،سواء في شكله القديم أم الحديث، فأينما وجد الاستعمار، فإن نتيجته تكون التخلف للبلاد التي وقعت تحت وطأته، ومن المؤسف أنه في ظل الاستعمار العسكري القديم ظلت الدول المستعمرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً سياسياً و اقتصادياً وعسكرياً مباشراً بالدول التي استعمرتها، إلا أنه بخروج المستعمر عسكرياً، استبدل شكله العسكري بشكل آخر من السيطرة الاستعمارية في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي، وهو ما يعرف بالتبعية المباشرة للدول المستعمرة.

د- التبعية و التخلف:

وهذه النظرية تعتبر من أحدث النظريات، وروادها هم من علماء الاجتماع في أمريكا اللاتينية، و هي ترى أن تخلف مجتمعات الدول النامية شرط ضروري و لازم لتصور النظام الرأسمالي، إذ أن تبعية هذه البلدان أمر ضروري لتقدم الدول الرأسمالية، والدول التابعة لها لا بد وأن تتبنى خصال التبعية بحيث تعكس تلك الخصال في البنية السفلى والبنية العليا لها، و من ثم فإن الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المتبوعة تنسحب على مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية لأكثر المجتمعات النامية بسبب علاقة التبعية التي تربط دولها بالدول المتقدمة صناعيا.

ويمكن القول بأن العلاقة بين التخلف والتبعية هي علاقة تتسم بالجدلية، فإذا كان التخلف يعود إلى التبعية، فإن التبعية تزيد من التخلف، كما أن العملية الإنتاجية في الدول النامية لها محددات معينة تتحكم في جوانبها، فهي أولا تتوقف على ما تقدمه الدول الصناعية للدول النامية من تكنولوجيا وآلات وخبرات بل وربما رؤوس أموال و ثانيا إن الدول المسيطرة غالبا ما تحجب عن النامية جوانب من أسرار العملية التتبعية للإنتاج، فضلا عن أن معظم العمليات التنموية في الدول النامية تسيطر عليها الدول الصناعية، كما أن اقتصاديات الدول النامية لا تقوم على خدمة المصالح القومية المحلية في الأساس الأول، بل تعمل لخدمة مصالح القوى المسيطرة أساسا.

هذا ولقد وضعت الدول المسيطرة إستراتيجية لتأكيد هذه التبعية و تحقيق

أكثر الفوائد منها، و تتضح أهم ملامح هذه الإستراتيجية في الآتي[١]:

- التعاون بين المعسكر الغربي والشرقي تحقيقا للتغلغل الاقتصادي بصوره المختلفة، و من أجل فتح أسواق لتصريف سلع الإنتاج مثل التعاون بين الدول الأوربية و مجموعة من الدول في المجالات التجارية والثقافية والتكنولوجية كذلك التعاون بين الولايات المتحدة والصين.
- تحويل المكاسب التي حققتها دول الأوبك من جراء رفع أسعار البترول إلى مكاسب في صالح الدول الأوربية لعدم قدرة الدول النامية على استيعاب فوائضها.
- خلق توتر في مختلف أنحاء العالم و التوسع في سباق التسلح و السيطرة مع التلويح بخطر الحرب والتدخل في النزاعات الدولية.
- عقد الاتفاقيات التي تؤكد على حماية مصالح وأنشطة الشركات الاستثمارية التابعة لها.
- مداومة العمل على فتح أسواق جديدة لامتصاص العائد السلعي والصناعات الاستهلاكية.
- التغلغل الثقافي والفكري بين أوساط المجتمعات النامية لتحقيق السيطرة المطلوبة، و بث القيم المرتبطة بها من خلال استغلال أجهزة الحكم ووسائل الضبط الاجتماعي ووسائل الإعلام.

(١) - قمر واخرون: ٢٠٠٨ ص ١١٧-١١٨

- ربط الدول المتخلفة بأساليب أكثر تطورا بهدف استمرار السيطرة الاقتصادية والثقافية و السياسية وبهدف تصدير أية أزمات داخلية تعاني منها تلك الدول المسيطرة إلى الدول المتخلفة.

هـ- الاتجاه الاقتصادي:

يربط هذا الاتجاه بين التخلف وانخفاض معدل الدخل للفرد فدرجة تخلف المجتمع تتوقف على متوسط معدل الدخل الفردي لأبناء ذلك المجتمع، هذا وبالرغم من اتجاه الحكومات إلى تحقيق معدلات سريعة للنمو بالبلاد المتخلفة، وإلى زيادة متوسط الدخل الفردي، فإن هناك تفاوتا يزداد بصفة شبه مستمرة بين الدخل الفردي في البلدان المتقدمة والنامية، فمعدل الزيادة في الدخل القومي في البلاد المتقدمة أكبر من معدل زيادة السكان، وذلك بالقياس إلى أقطار العالم النامي التي غالبا ما تحد فيها معدلات الزيادة السكانية المرتفعة من فرص تحسين الدخل الفردي.

والحقيقة أن متوسط دخل الفرد بالنسبة للناتج القومي لا يمكن أن يكون بمفرده مقياسا لتحديد درجة النمو أو التخلف الاقتصادي،وبالتالي لا يعتبر وحده معيارا للتفرقة بين الدول التقدمة اقتصاديا و الدول النامية و لذا فإن هذا الاتجاه تشوبه الكثير من أوجه القصور للأسباب الآتية:

- يغفل هذا الاتجاه التفرقة بين بلدان العالم من حيث مستويات الأسعار و الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة في كل بلد على حدة وكذلك الدخول غير المنظورة ولذلك فإن معدل

الدخل الفردي وحتى معدل الدخل القومي لا يصلحان للحكم على التخلف.

- لا يأخذ هذا الاتجاه في اعتباره التباين في مستويات الأسعار بين الدول المتخلفة فتكاليف المعيشة على سبيل المثال في الدول النامية أقل منها بكثير في الدول المتقدمة.

- يختلف مفهوم الدخل القومي وطريقة تقديره من دولة لأخرى.

- لا يأخذ في اعتباره الاستهلاك الذاتي و لا المردود الاقتصادي للخدمات المختلفة ولا نوعية السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات السكان من دولة لأخرى باختلاف الظروف الجوية والعوامل المناخية.

- أن متوسط دخل الفرد يخفي وراءه حقيقة مهمة، ألا وهي العدالة في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، فقد يكون متوسط دخل الفرد مرتفعا ولكن قد يكون هناك في الوقت عينه تفاوت كبير في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع مما يؤدي إلى تركز الدخول في أيدي طبقة صغيرة، بينما يعيش معظم أفراد الشعب في فقر مدقع.

و- الاتجاه المحافظ و الراديكالي:

كما نجد بين العلماء من ينظر للعملية التنموية من خلال اتجاهين رئيسين في النظرية السوسيولوجية عامة، و هما الاتجاه

المحافظ بأشكاله و مداخله كافة والاتجاه الراديكالي بكل أشكاله ومداخله وأهدافه واستنادا لهذه الثنائية النظرية يفسر ممثلو الاتجاه المحافظ بكل امتداداته مظاهر التقدم والنمو والتخلف في ضوء مقولات فكرية، قيمية، سيكولوجية، و بيولوجية وما شابه ذلك...مركزين على قضايا النظام والتساند والتناغم والتوازن داخل النسق من خلال حتمية الالتزام بالبناء القيمي والأخلاقي القائم في المجتمعات الرأسمالية، ويرجعون مظاهر الفوضى والتوتر والصراع والتخلف المختصة بالدول النامية إلى ضعف الصفوة المسيرة و عدم قدرتها على الضبط والتنظيم، أما أنصار الاتجاه الراديكالي فيعللون قضايا التخلف و التقدم و النمو... في ضوء متغيرات علاقات وقوى الإنتاج وعلاقات السيطرة والصراع الطبقي في سياقات تاريخية متميزة.

وتأسيسا على ما سبق،نجد اليوم مدرستين بارزتين ومتميزتين في مجال التنمية: المدرسة الأولى وتسمى بنظرية التحديث،وهي التي تقدم عرضا للأوجه العامة لعملية التنمية باعتمادها أساسا على تحليلات دوركهايم وماكس فيبر، أما المدرسة الثانية فهي التي تعرف باسم نظرية التبعية أو نظرية التخلف.

- الأسس العامة لنظرية التحديث:

لقد اعتمد المهتمون والمختصون بالتنمية وبخاصة نظرية التحديث في صياغة نظرياتهم على مساهمات علماء الاجتماع الكلاسيكيين، التي ميزت بين التقليد والحداثة وفي مقدمتهم دوركهايم و فيبر و ذلك من خلال التركيز على أن التحول من العلاقات الاقتصادية البسيطة

والمحدودة للمجتمع التقليدي (البدائي) إلى المؤسسات الاقتصادية التجديدية و المعقدة للمجتمع الحديث، يعتمد أساسا على تغيير مسبق في قيم الناس ومواقفهم وأعرافهم.

ومن أهم سمات نظرية التحديث، أنها حاولت قياس درجة التحديث، وبالتالي وضع أمم العالم على متصل الحداثة المتدرج و الذي يبدأ بالمجتمعات الأكثر تقليدية وينتهي بالمجتمع الأكثر حداثة و تقدما، وفي شكلها الأكثر بساطة، نلاحظ أن نظرية التحديث تميل إلى وضع كل المجتمعات على متصل متدرج، يمثل كل مجتمع منها نقطة متميزة على طول هذا المتصل و مع مرور الوقت وإزاحة المعوقات الثقافية التقليدية يصبح المجتمع البدائي يوما ما مجتمعا متحضرا أو متطورا.

والتحديث يعني استبدال القيم التقليدية بقيم حديثة ويكاد يتفق الدارسون في هذا المجال على أن المجتمع التقليدي يتميز بسمات أساسية ثلاث وهي:

- سيادة التنمية التقليدية.
- سيادة نظام القرابة.
- سيادة النظرة العاطفية الخرافية القدرية للعالم.

وعلى النقيض من ذلك يتميز المجتمع الحديث بما يلي:

- عدم المعاناة من التقليدية حتى إن وجدت.
- سيادة الحراك الاجتماعي و الجغرافي و ذلك مقابل خفوت روابط القرابة.

- سيادة النظرة العقلانية العلمية في كل مجالات العمل و الحياة.

وقد اهتم سملسر بالتحولات الاجتماعية التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية والتي يرى أنه يمكن أن يتم تجسيدها في الواقع انطلاقا من:

١. تحديث التكنولوجيا: حيث يتم التغيير في التقنيات التقليدية بتطبيق المعرفة العلمية.

٢. تتجير الزراعة: حيث يتم الانتقال من إنتاج القوت اليومي إلى الزراعة التجارية و ما يصاحب ذلك من تخصص في الإنتاج الموجه نحو السوق الخارجي و تطور عملية العمل المؤجر في الزراعة.

٣. التصنيع: حيث يتم الانتقال من استخدام القوة البشرية و الحيوانية إلى قوة الآلة.

٤. التحضر: وهو كل تلك التغيرات الإيكولوجية، بمعنى الإنتقال من حياة القرية البسيطة إلى زيادة نمو المراكز الحضرية الكبيرة تعقد الحياة ما يصاحب ذلك من تخصص وتقسيم للعمل.

ثانياً- النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة و التنمية[1]

حاول علماء الاجتماع في انطلاقاتهم دمج الطبيعة البشرية، وميول

(١) - هذا المبحث هو خلاصة عن مقالة لل: د. سعيدي يحي | أ.شنبي صورية - جامعة المسيلة،موجودة على الموقع الالكتروني.

التنظيم الاجتماعي من اجل تهيئة الظروف لتحقيق التنمية المستدامة، بالنسبة لهم يجب الأخذ بعين الاعتبار -على الأقل- العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج والمشاريع المختلفة. هذه النظرة تأخذ في الحسبان سياسة تحليل المشاريع والنمو الديموغرافي، كما يجب الاهتمام بالفقر وانعدام المساواة في ملكية الأراضي، الحروب، والكوارث الطبيعية،والسياسات الاقتصادية،وغياب الحرية في مختلف المستويات..و يجب أخذ هذه العوامل المستفحلة مجتمعة وعلى حد سواء، وفي الآتي نتناول أهم النظريات التي تناولت عدم العدالة في توزيع الموارد:

١- نظرية التنمية الدائرية المتراكمة[١]:

وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي جونر ميردال[٢] حيث تقوم فكرتها على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز[٣] الذي تمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن والهامش[٤] الذي تمثله الأرياف،ويحدد ذلك من خلال نوعين من العمليات والتأثيرات المتبادلة وهي:

(١) - Circular Round Cumulative Causation

(٢) - GONER MYRDAL

(٣) - center

(٤) - periphery

• **الآثار الخلفية السالبة[١]:**

هذا النوع من العمليات ينشط في مناطق الأرياف والهوامش وتتمثل في هجرة منتقاة[٢] للأيدي العاملة وكذلك رأس المال والبضائع من المناطق الريفية إلى المدينة أو المركز، والسبب في هذه الهجرة يرتبط بوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الهامش.

• **الآثار الانتشارية الموجبة[٣]:**

هي عمليات تنشط من مناطق المركز باتجاه الهوامش أو الأطراف، وتتزايد في الغالب مع نشاط الآثار الخلفية السالبة في الهوامش، فمثلا يزداد الطلب في المراكز على المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي تنتج في الريف، ولكي يتم إشباع حاجات المركز المتزايدة من هذه المواد يتم تصدير تقنيات زراعية جديدة إلى الأرياف تساعد في زيادة وتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي، وتعتمد سرعة ودرجة انتشار الآثار التنموية من المركز إلى الهوامش على المستوى التنموي للمركز ووضعه، فكلما كان هذا الوضع أفضل كانت سرعة ونوع وحجم الآثار الانتشارية باتجاه الهوامش أسرع وأكبر وأكثر كثافة.

تحدث التنمية المتراكمة عن توطن صناعة أو عدد من الصناعات القائدة (المفتاحية) في منطقة معينة نظرا لتوفر بعض الايجابيات الاقتصادية مثل: التسهيلات المالية وخدمات البنية التحتية... إلخ،

---

(١) - Backwash effects

(٢) - selective

(٣) - spread effects

ويؤدي توطن هذه الصناعات في هذه المنطقة إلى خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي دخول إضافية جديدة، وهذا بدوره يعمل على زيادة الطلب على البضائع والخدمات العامة التي تمثل مدخلات رئيسية لهذه الصناعات، وتستفيد من ذلك المؤسسات والشركات المحلية الأخرى القائمة في المنطقة، والتي تعمل من أجل تحقيق أرباح إضافية وإشباع الطلب المتزايد على خدماتها ومنتجاتها إلى زيادة طاقتها الإنتاجية أو فتح فروع جديدة لها، كذلك تسهم استمرارية زيادة الطلب على البضائع والخدمات المختلفة في نشوء مؤسسات وشركات جديدة، مما يعني خلق فرص عمل جديدة ودخول إضافية جديدة يتزايد من خلالها الطلب على البضائع والخدمات المختلفة. ويؤدي اتساع السوق هذا، وتسارع الطلب على البضائع والخدمات إلى قيام شركات ومؤسسات جديدة لإشباع الطلب المتزايد.. وهكذا تعود العملية من البداية.

تستمر عملية التراكم بهذا الشكل في المركز، ويستمر تدفق الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والمواد الأولية من الأرياف (الهوامش) إلى المدينة أو المركز، مما يؤدي لنموه واتساع أسواقه على حساب هوامشه، الأمر الذي يعمل على زيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الهوامش والمراكز، وتظهر الازدواجية الاقتصادية واضحة عند المقارنة بين اقتصاد المراكز والهوامش، خصوصا إذا ما عجز التدخل الحكومي من خلال التخطيط لزيادة وتسريع عملية الآثار الانتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش،وهو ما حصل ويحصل في معظم الدول النامية.

٢- نظرية مراكز النمو لهيرشمان[١]: يطلق عليها بعض الباحثين اسم نظرية الاستقطاب[٢] تتشابه هذه النظرية في تفاصيلها مع نظرية التنمية السببية المتراكمة لميردال باستثناء بعض الفوارق هي:

أ- أطلق هيرشمان مفهوم الاستقطاب على هجرة الأيدي العاملة المنتقاة، ورأس المال والبضائع من الهوامش (الأرياف) إلى المركز (المدينة)، وذلك بدل مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند ميردال، كذلك استبدل مفهوم الآثار الانتشارية الموجبة الذي استخدمه ميردال بمفهوم تساقط الرذاذ أو التساقط المندفع[٣] للتعبير عن انتشار الآثار الإقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهامش.

ب- قال هيرشمان: إن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما.

جـ- يتفق هيرشمان مع ميردال بأن التدخل الحكومي ضروري للحد من الآثار الخلفية السالبة (الاستقطاب)، وضروري لحصول الآثار الانتشارية من المركز إلى الهوامش.

٣- نظرية الاستقطاب العكسي[٤]:

صاحب هذه النظرية هو ريكاردسون[٥]، الذي يرى أن الآثار الانتشارية تحصل من المركز باتجاه الهوامش بشكل آلي أو أوتوماتيكي

---

(١) - Hirschman

(٢) - Polarization

(٣) - trickledown effect

(٤) - Polarization Reversal

(٥) - Richardson

ودون الحاجة لتدخل الحكومة كما يرى ميردال و هيرشمان، والفرضية الأساسية لهذه النظرية تقول بأن عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر في مرحلتين: الأولى استقطابية، تستمر حتى تصل التنمية إلى نقطة معينة أطلق عليها اسم نقطة التحول أو الانقلاب الاستقطابي، حيث تبدأ المرحلة الثانية بعد هذه النقطة مباشرة، وتتمثل في حصول لا مركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم، وقد حاول ريكاردسون أن يلخص نظريته في ثلاث مراحل رئيسة هي:

أ- مرحلة التحضير (الاستقطاب) [١]

ب- مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز[٢]

جـ- مرحلة اللامركزية الإقليمية[٣]

٤-**نظرية القلب والأطراف**[٤]: وضعها فريدمان[٥] الذي يرى أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين هما:

- القلب[٦] وهو المنطقة الحضرية الرئيسة وقطب النمو ومركزه.

- الأطراف[٧] و هي مناطق الظهير[٨] أو المناطق الهامشية.

(١) - Urbanization process

(٢) - Intraregional Decentralization

(٣) - Interregional Decentralization

(٤) - Core-periphery

(٥) - Friedman

(٦) - core

(٧) - periphery

(٨) - hinterland

والعلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية، حيث تتبع الهوامش للمركز، وقد حاول فريدمان من خلال نظريته هذه أن يفسر عملية التنظيم المكاني من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، ولتوضيح ذلك طوّر نموذجا من أربع مراحل رئيسة هي:

أ- مرحلة النمط المكاني المستقل، وتمتاز هذه المرحلة بوجود العديد من المدن أو المراكز المبعثرة والمعزولة عن بعضها.

ب- مرحلة القلب أو المركز الوحيد على المستوى الوطني حيث تظهر في هذه المرحلة إحدى المدن الكبرى مركزا أو قطبا رئيسا على مستوى الدولة تحيط به هوامش تابعة له.

ج- مرحلة المراكز الفرعية، في هذه الحالة يظهر عدد من المراكز الفرعية في مناطق الهوامش أو الأطراف التابعة للقطب التنموي.

د- مرحلة الهرمية، حيث تؤدي العلاقة بين المركز وأطرافه أو هوامشه إلى تحسين أحوال الهوامش وتقليل الفوارق الإقليمية بينها،مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي على المستوى الوطني.

وقد أكد فريدمان أن علاقة القطب مع الأطراف أو الهوامش، بما في ذلك المراكز الفرعية، لا تعكس بالضرورة عملية النمو الاقتصادي، ولكنها تظهر على أنها الوسيلة التي من خلالها يتم النمو.

٥- نظرية التحيز الحضري[١]: وضعها ميخائيل لبتون[٢] حاول من

---

(١) - Urban Bias

(٢) - M.Lipton

خلالها الإجابة على السؤال:لماذا يبقى الفقراء فقراء؟ وبالرغم من أن هذا السؤال طرح في العديد من الدراسات الإقتصادية والجغرافية إلا أن الإجابة عليه مازالت قاصرة، نظرا لتعقد مشكلة الفقر وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها.

حاول «ليبتون» في نظريته «التحيز الحضري» أن يفسر سبب بقاء واستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والاجتماعية السياسية بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية. ويرى «لبتون» أن الصراع في العالم النامي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال، أو المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية، بل أصبح صراعا بين سكان الريف وسكان المدينة والفرضية الأساسية في نظرية التحيز الحضري تقول بأن رصد الموارد داخل كل من المدينة والقرية وبينهما يعكس أولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة أو الفاعلية،بمعنى أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات الصحة والتعليم. هذا يقودنا بدوره إلى القول إن السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تعيق وتحول دون تدفق الآثار الانتشارية التي تحدث عنها ميردال وهيرشمان.

ويتضح من هذا أن هذه النظريات توصلت إلى مشكلة هي هل أن التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية؟

يقول ليستر براون[١] في ١٩٩٩ إننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن ٢١ أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، ويقول براتراند راسل[٢]: «علينا أن نتذكر إنسانيتنا و ننسى ما عداها ويجب أن ندرك دائما بان الثقافة هي حجر الزاوية في كل عمل إنساني».

منذ ظهور تقرير مستقبلنا المشترك وحتى وقتنا الحاضر يشهد العالم مناقشات دولية كثيرة حول موضوع التنمية المستدامة، تلاحقت فيها الدراسات والأبحاث والمؤتمرات و الندوات ومنها:

- مؤتمر الأرض في ريودي جانيرو البرازيلية في ١٩٢٢ ونتجت عنه الأجندة ٢١

- الحلقة الخاصة بمراجعة أجندة (٢١) المنعقدة من قبل الأمم المتحدة ١٩٩٧.

- ندوة استراتيجيات التنمية المستدامة على المستوى الوطني من قبل الأمم المتحدة في غانا في العام ٢٠٠١. وبمراجعة أدبيات هذه الفعاليات الدولية تبين أن العالم يواجه مشاكل بيئية مختلفة ناتجة عن غياب الضوابط الأخلاقية والإنسانية وليس نقص الموارد.

إن المشكلة كما تقول اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير ١٩٨٩ لا تقتصر على استنزاف الموارد الطبيعية فحسب،بل تكمن أيضاً في تأثير المناخ النفسي الذي يعيشه المجتمع المعاصر وأزمة الأخلاق والقيم

(١) - Lester Brown

(٢) - Bertrand Rassel

على مستوى المناطق و الدول و في ما بينها والتي تتمثل في غياب المصالح المشتركة والعمل المشترك نتيجة غياب العدالة الاجتماعية على الصعيد العالمي.

٦- **نظرية النمو الاقتصادي الأمثل**: تعتبر نظرية النمو الاقتصادي الامثل(٣)،في صيغتها التي قدمها فرانك رمزي(٤) وطورها آخرون من بعده نظرية شاملة لتصور المنهج النفعي(٥). فهي ذات بعد نفعي في عرضها لمنفعة المجتمعات على إنها دالة في منفعة الأفراد (تحركات الأفراد عبر الزمن) وذلك مع إمكانية أن الخسارة في منفعة أحد الأفراد أو أحد الأجيال يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في منفعة فرد أو جيل آخر.

وهي ترى أيضاً أن الرفاهية الاجتماعية هي – عادة – تعرف على أنها مجموع منافع مختلف الأفراد والأجيال.

ولقد واجه المنهج النفعي لاختيارات المجتمع العديد من الانتقادات المؤسسية من جانب جون رولز، حيث يبرهن أن عدم العدالة في توزيع الثروات أو المنافع يكون أمرا مقبولا فقط إذا كان الأمر مفيدا في تحسين وضع الفقر في المجتمع. وبمعنى آخر، فإذا كانت الرفاهية الاجتماعية هي فن يمكن صياغتها - أي الرفاهية الاجتماعية- كدالة في منافع الأفراد:

W = min (Uo …………Un) :أي أن ,.....Un..... Uo......

وبذلك فان تعظيم الرفاهية الاجتماعية لا بد أن يتم من خلال

(٣) - الأمثل The Theory Of Optimal Economic Growth

(٤) - Frank Ramsey

(٥) - Utilitysism

تعظيم منفعة أفقر فرد في المجتمع، وهذه الدالة تكون حساسة فقط لأي زيادة أو انخفاض في منفعة أفقر أفراد المجتمع

ويعتقد رولز أنه ليس من الممكن في الوقت الحالي -بأي حال من الأحوال - أن نعرف حدودا دقيقة لمعدلات الادخار اللازم الوصول إليها للوصول إلى معدل تراكم رأسمالي معين، على اعتبار أن الرفاهية تتحقق من خلال رفع معدلات التراكم الرأسمالي، وبناء عليه فان رفع التراكم الرأسمالي، ورفع مستويات المدنية لا بد أن يتم من خلال مشاركة كل الأجيال، ومن هنا فان تعاليم المنهج النفعي تقول انه حتى فقراء الجيل الحالي لابد أن يقدموا تضحيات أكثر، ذلك أن تلك التضحيات سوف تؤدي إلى زيادة منافع فقراء الجيل القادم، فإنه من البديهي أن الخسائر في منفعة جيل من الأجيال لا بد وان توازي منافع جيل آخر، والعكس صحيح.

٧- وجهة نظر البنك الدولي في التنمية المستدامة:في مواجهة الانتقادات التي أفرزتها خبرة التنمية في الستينات والسبعينات بشأن تزايد الفروق في توزيع الدخول والثروات وتزايد معدلات البطالة وانتشار الفقر،تبنّى البنك الدولي سياسات إعادة التوزيع مع النمو والهجوم المباشر على الفقر.ففي عام ١٩٩٩ أعلن البنك عن مبادرة جديدة أطلق عليها:»الإطار الشامل للتنمية «تستند إلى إعادة النظر في السياسات الليبيرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية وإلى طرح جديد لمفهوم التنمية،ومؤشراتها. وتأتي هذه المبادرة في أعقاب تصاعد الانتقاد لسياسات الليبيرالية الاقتصادية الجديدة التي لم تسفر- برغم أعبائها الباهظة- عن تنمية تذكر في الدول النامية. والتي أدت إلى

كوارث أطاحت بما حققته في سنوات طوال بعض الدول الأسيوية حديثة التصنيع من مكاسب خلال أيام قلائل (الأزمة الأسيوية في صيف ١٩٩٧).

والفكرة من وراء تقديم «الإطار الشامل للتنمية »- كما يطرحها رئيس البنك الدولي- هي أن خبرات التنمية السابقة تشير إلى أن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كثيرا ما جرى على حساب التنمية الاجتماعية، وأن اعتبارات التوازنات المالية واستقرار الاقتصاد الكلي قد طغت على الاعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية.

من جهة أخرى فقد أثبتت خبرات التنمية السابقة – حسب البنك دائما- أن العلانية والشفافية و المشاركة هي أمور مهمة للتنمية، ويتصل بهذه الأمور أمران آخران يؤكد البنك على أهميتهما:

١- أهمية بلورة رؤية طويلة المدى للتنمية في مقابل الاكتفاء بسياسات قصيرة المدى للإصلاح و التكيف مع ما سبق.

٢- أهمية امتلاك الدولة لهذه الرؤية، بمعنى أن تكون هذه الرؤية نابعة من الدولة عينها، لا من الهيئات المانحة للمعونات.

وفي نظر البنك إن مراعاة هذه الاعتبارات جميعا بما يؤمن فعالية أكبر في تنفيذ استراتيجيات التنمية،وتخفيض الفقر تستلزم توافر مقاربة شمولية لتحديات التنمية، وبلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الجانب الهيكلي والاجتماعي والبشري. وهذا هو الإطار الشامل للتنمية الذي يروج له البنك الدولي.

لكن ينبغي تحاشي المبالغة في بناء آمال عريضة على هذا التوجه

الجديد للبنك الدولي وذلك لاعتبارات إن البنك الدولي- وما يدور في فلكه من مؤسسات دولية - بالموازاة مع تبنيه لاستراتيجيات وسياسات جديدة ومحددة للنمو فان موقفه هذا إنما ينطوي على رفض أمور معينة. فالذين يشددون اليوم على التنمية العادلة يتفقون على رفض التفاوت الكبير في توزيع الدخول و الثروات،كما أنهم يستنكرون شيوع الفقر، لكنهم لا يتفقون على الحدود التي يجب الوصول إليها في تضييق هذا التفاوت، أو النسبة المعقولة التي يتعين الوصول إليها عند السعي لتخفيض نسبة الفقراء.

كما يمتد اتفاق هؤلاء إلى دور الحكومة و دور الأسواق، فالمتفق عليه هو رفض التدخل الحكومي واسع النطاق، ورفض إهمال آليات السوق، لكن يبقى الخلاف واسعا حول ماهية التدخل المعقول من جانب الحكومة وحدوده ومجالاته،والمدى الذي يمكن الذهاب إليه في عمل الأسواق دون التدخل.

- أخيرا فإن تجديد البنك الدولي لفكرة التحول المجتمعي يفقد الكثير من جاذبيته ومغزاه طالما انه لم يحدد اتجاه هذا التحول (أي التحول إلى أي نوع من المجتمعات)، وغرضه النهائي، فهو يكتفي بأن يذكر أن المهم هو التحول إلى مجتمع أكثر انفتاحا دون أن يتطرق إلى المضمون الاجتماعي والاقتصادي لهذا المجتمع.

الفصل الثاني:

مبادئ الرؤية التنموية
عند سماحة السيد الخامنئي (فده)

مدخل:

اذا كان يحق للثورة الفرنسية أن تطرح رؤيتها للتقدم والتطور في المجتمع الفرنسي وتقدمها للعالم على انها خشبة الخلاص من التخلف وحكومة الدين والكنسية والملكية وتبلور ذلك في نظام اجتماعي سياسي وثقافي واقتصادي وغيره... وكذلك إذا كان يحق للثورة البلشفية أن تعتبر أن ما قدمته هو الحل للقضاء على الظلم والاضطهاد وعدم المساواة... وغير ذلك من الثورات التي قامت وانتصرت،سواء في أوروبا أم آسيا أم اميريكا اللاتينية أو الشمالية، فانه يحق أيضاً للثورة الإسلامية أن تطرح ما لديها من رؤية للتخلف وكيفية القضاء عليه، وتبيّن ماهي سبل التقدم وتطوير البلاد والمجتمع. ومن المناسب الاشارة هنا الى أنه ورغم الإمكانات التي توافرات لتلك الثورات،فاستطاعت ان توصل ممثليها للحكم الا أنها انحرفت عن هدفها الأصلي واستبدلت

بأنظمة أقل ما يقال عنها انها استعمرت ونهبت الشعوب وقامت بحربين عالميتين فقط لاجل تعظيم المنافع الاقتصادية، ومن بعد ذلك لم يتحقق كل ما أرادته، وهو العدالة العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقيمية و...، في حين،وبناء على التجربة، نجد أن الثورة الاسلامية في ايران لم تحد عن الأصول التي رفعتها منذ نشأتها، واستمرت في تقدمها وتطورها،وعلى كل حال لا نريد أن نقايس من هذه الناحية، بل ما نريده هنا تبيان هذه الرؤية، بالطبع خير من يقدم هذه الرؤية،هو من عاصر ودعا وخبر ونظر إلى هذه الثورة كما عاش قيادتها بكل تفاصيلها،وهو سماحة الامام السيد الخامنئي(فده). حيث سنعرض لتلك المبادئ ضمن اقسام متعددة على النحو الآتي:

سبب التخلف	البعد عن قيم العدالة الإسلامية
عامل التقدم	الالتزام بقيم العدالة
مسار التقدم والتنمية	خلق قوة دفع قائمة على الأخلاق تحفز على الابداع والابتكار وبالتالي تحقق التقدم
ادارة عملية التنمية	المشاركة بين القطاعين العام والخاص

القسم الأول: الاقتصاد الإسلامي والعدالة الاجتماعية والاقتصادية:

- مقدمة:

يعتبر الإمام الخامنئي أن الفكر الاسلامي،هو الفكر الذي لا زال يقدم الجديد على مستوى طرح الأفكار الخلاقة لأجل حل مشكلة البشر، فالغرب وصل الى حائط مسدود في إنتاج المعرفة وبالتالي ما هو قائم

اليوم ما هو الا إجترار لما كتبه مفكروه في القرون الماضية وهذا ينم عن انسداد الرؤية،وبالتالي انحدار تلك المجتمعات الى الاسفل، وعليه اذا أردنا ان نحل مشكلاتنا وأن نرسم النموذج الذي يطور مجتمعاتنا،لا بد من الرجوع إلى الإسلام واستكشاف الرؤية والنظرية الإسلامية:

«... كلها تدل على ان التنظير الغربي في مجال السياسة والاقتصاد كلها نظريات ناقصة عقيمة وليس لها نفع، وتدفعنا إلى مراجعة أنفسنا ونستكشف الفكر الإسلامي والرؤية الاسلامية»[1].

اذن يتبين من خلال الحديث السابق أن المنظومة الفكرية الإسلامية هي الحل لمشكلة التخلف والمنطلق لتحقيق التقدم، أما لماذا طرحنا هذه النقطة؟ الجواب هو أن التنمية أو التقدم الاجتماعي والاقتصادي - كما يعبر عنه السيد الخامنئي (فده)- يجب النظر إليه كجزء من المنظومة الفكرية والقيمية الإسلامية،وبالتالي هناك حلقة متكاملة،جزء منها بل محورها، النظرة الى الإنسان باعتبار ما يملكه من مؤهلات وقابليات، وبالتالي فان عملية «التنمية «يجب أن تكون منسجمة وتتكامل مع المتطلبات الحقيقية للإنسان، المقصود من الانسجام والتكامل هو ان تعالج قضايا التنمية التناقض الموجود داخل الانسان أو الصراع الموجود بين الخير والشر داخل الانسان، كما أنها يجب أن تحقق الطموح اللامتناهي لديه، وهذا ماطرحه الشهيد الصدر عند مناقشة نظرية المثل الاعلى حيث خلص الى أن الدين هو الذي يضمن هذا الانسجام في حركة الإنسان نحو التقدم والتطور، فالمجتمع يتكون من عناصر أربعة وهي اللّه، الانسان، الإنسان الآخر،والارض (بعنوان

(١) ١- كلمة السيد الخامنئي في لقاء مع اساتذة الجامعات ٢-٦-١٣٩٠ هـ.ش.

الموارد الطبيعية)،وهكذا يتكون المجتمع من طبيعة العلاقة بين هذه المكونات، وتشكل طبيعة هذه العلاقات النظام الاجتماعي بكل ابعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبحسب نظرية «المثل الاعلى» فإن التناقض الداخلي للإنسان هو الذي يتحكم بماهية تلك العلاقة وطبيعتها، وبالتالي فإن عملية التنمية أو التقدم يجب أن تلحظ،حتما، ذلك التناقض، ليس من باب الاستحباب بل من باب السنة التاريخية التي إذا لم نلحظها لن نصل إلى المطلوب ولن يتحقق التقدم، هذا المثل الأعلى ما هو الا الافكار والقيم التي تدفع بالانسان الى الحركة وترسم له طبيعة الاستفادة من بقية العناصر المكونة للمجتمع.

١- الإطار العام للفكر التنموي عند السيد الخامنئي:

هنا نجد من المفيد جدا نقل وتحليل كلمة سماحته في اجتماع له مع النخب العلمية حول موضوع العدالة وآليات الوصول إلى بلورة نظرية وعملية لهذا المفهوم والعلاقة مع التقدم والتطور:

ففي كلمته في اللقاء الثاني حول الأفكار الإستراتيجية بخصوص موضوع العدالة بتاريخ ١٧ / ٠٥/ ٢٠١١ م يسهب مفصلا ما يلي:

.. إنّما أذكر عدّة نقاط فقط:

«أحد هذه النقاط، أنّ العدالة كانت همّ البشر عبر التاريخ وعلى الدوام. وبتبع الشعور بالحاجة إلى العدالة التي شملت جميع الناس على مرّ التاريخ وإلى يومنا هذا، تناول مفكّرو البشرية والفلاسفة والحكماء في هذه المقولة وأضحت مورد اهتمامهم. لهذا تمّ البحث بشأن العدالة والعدالة الاجتماعية من الأزمنة القديمة وإلى يومنا هذا

بهذا المعنى العام، وقُدّمت النظريات، لكنّ دور الأديان كان دوراً استثنائياً. أي أنّ ما ذكرته الأديان عبر الأزمنة حول العدالة وأرادته واهتمّت به كان منقطع النظير واستثنائياً. ومثل هذا الاهتمام الذي أولته الأديان لا نشاهده في آراء الحكماء والعلماء».

أ- **فأولاً**: «.. بشهادة القرآن إنّ هدف الأديان هو العدالة، ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد،٢٥]. وبالتأكيد، إنّ هذه الآية تحكم بأنّ هدف إرسال الرسل وإنزال الكتب ومجيء البيّنات- أي الحجج المتقنة التي لا تقبل الشك. مما عرضه الأنبياء؛ الكتاب يعني وثيقة الأديان في ما يتعلق بالمعارف والأحكام والأخلاقيات؛ والميزان، يعني ما يحدّد ويضع المعايير- هو القيام بالقسط؛ ليقوم الناس بالقسط. وبالطبع، لا شكّ بأنّ القيام بالقسط وكلّ ما يتعلّق بالحياة الدنيوية والاجتماعية والفردية للنّاس، هو مقدّمة لذاك الهدف المتعلّق بالخلق: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، أي أنّ العبودية هي في الأساس هدف الخلقة وصيرورة الإنسان عبداً للّه، حيث أنّها تُعدّ أعلى الكمالات. ولكن على طريق الوصول إلى ذاك الهدف، يكون هدف النبوّات وإرسال الرّسل، ومن جملتها ما تصرّح به هذه الآية. بالطبع، هناك تصريحاتٌ أخرى أيضاً في آيات القرآن تشير إلى بقية أهداف إرسال الرسل، حيث يمكن جمعها معاً. فإذاً، أضحى الهدف هو العدالة، وهدف بناء النظام والحضارات وحركات البشر في المحيط الاجتماعي هو العدالة. ومثل هذا لا يوجد في أي مذهبٍ آخر فإنّه من مختصّات الأديان»[1].

---

(١) - كلمته في اللقاء الثاني حول الأفكار الإستراتيجية بخصوص موضوع العدالة بتاريخ ١٧ -٠٥-٢٠١١.

بناء عليه تمثل «تحقيق العدالة» الهدف المباشر لأجل تحقيق هدف أسمى وأعلى هو الكمال الإنساني الحقيقي، وهو عبادة اللّه تعالى، واذا أردنا أن نتكلم بلغة علم التنمية،نقول ان الهدف من العدالة هو إيجاد التوازن والتعادل الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤمن العيش الكريم للافراد والمجتع ويمنع من الظلم والطغيان وتجاوز الحدود وبعبارة أخرى إن استقرار العدالة يوجد الاتزان بين الأنساق الاجتماعية المختلفة،والمصداق الحقيقي لها هو العدالة التي نادى بها الانبياء وتضمنتها الكتب السماوية.

ب- وقوف الانبياء الى جانب الفقراء لتحقيق العدالة- تغير في نسق العلاقة بين الطبقات الاجتماعية:

«.. الخاصّية الأخرى للأديان هي أنّ الأنبياء كانوا على مرّ التاريخ إلى جانب المظلومين؛ فقد جاهدوا عملياً من أجل العدالة. لاحظوا؛ لقد صرّح القرآن الكريم أنّ الأنبياء يواجهون الطواغيت والمترفين والملأ؛ حيث أنّ هؤلاء جميعاً من الطبقات الظالمة؛ المترَف والمترِف من جهتين ينطبقان على طبقة خاصة، وكلاهما صحيح. بالطبع إنّ ما في القرآن هو المترفين لكنّ المترف صحيح أيضاً. فالمترفون يقفون مقابل الأنبياء، ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾[سبأ، ٣٤]. فما نجد من نبيٍّ إلا وكان في مقابله مترفون وكان النبيّ يحاربهم، وهكذا كان حال الملأ الذين هم الممسكون بالقدرة والسلطة. والطاغوت له معنىً يشمل جميع هؤلاء. لهذا فإنّ الأنبياء كانوا دائماً إلى جانب المظلوم في الصراع بين الظالم والمظلوم؛ فكانوا ينزلون إلى الميدان من أجل

العدالة ويحاربون؛ وهذا ما لا نظير له. لقد تحدّث الحكماء حول العدالة، ولكنّهم في كثيرٍ من الأوقات كانوا كالعديد من المفكّرين المختلفين الذين يكتفونَ بالكلام، ولكنّهم لا ينزلون إلى الميدان عندما يحين دور العمل. وقد شاهدنا مثل هذا في مراحل الجهاد، وكذلك في المواجهات التي جرت في مرحلة الدفاع المقدّس، وهذا ما نشاهده تقريباً اليوم أيضاً. لم يكن الأنبياء هكذا، بل كانوا ينزلون إلى الميدان ويعرّضون أنفسهم للخطر، حتى عندما كان المترفون يقولون لهم لماذا تقفون إلى جانب الطبقات المظلومة، ويطلبون منهم الانفصال عن هذه الطبقات ويواجهونهم. فالآية الشريفة، ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًاۖ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمۡۖ إِنِّيٓ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[هود،٣١] وهي التي تتحدّث عن جواب النبي نوح عليه السلام لمعارضيه هي في هذا المجال أيضاً. لهذا أولئك الذين كانوا محرومين من العدالة كانوا أوّل من يؤمن بالأنبياء أيضاً» [١].

ج- حركة التاريخ تتقدم باتجاه تحقيق العدالة:

«.. النقطة الثالثة هي أنّ جميع الأديان تتّفق على أنّ نهاية هذه الحركة التاريخية العظيمة هي نهايةٌ مليئةٌ بالأمل بالعدل. أي أنّها تقول بشكل قاطع أنّه سيأتي عصرٌ يكون عصر العدل،وهو عصر استقرار الدين الكامل. وقد جاء في الدعاء الذي يُقرأ بعد زيارة آل ياسين، «يملأ اللّه به الأرض قسطاً وعدلا» أو «عدلاً وقسطا»، حيث تختلف في مواضع عديدة «كما مُلئت ظلماً وجورا»، وفي مواضع أخرى «بعدما مُلئت

(١) - كلمته في اللقاء الثاني حول الأفكار الإستراتيجية بخصوص موضوع العدالة بتاريخ ١٧ ٥٠ ٢٠١١

ظلماً وجورا». فجميع الأنبياء وكلّ الأديان وجميع النبوّات أشارت إلى هذه النهاية، وأكّدت عليها وأصرّت، وقالت بأنّها في طور التحرّك نحو ذلك. لهذا فإنّه في المبدأ وفي المسير وفي المنتهى، كان اعتماد النبوّات على العدل، وهذا ما لا نظير له»[1].

د- محور قيام الثورة الاسلامية هو العدالة:

«.. النقطة الأخرى هي أنّ العدالة كانت في موقعية ممتازة في الثورة الإسلامية التي كانت حركةً دينية وهذا أمرٌ طبيعي، والآن هي كذلك. هذه الموقعية المميّزة تُشاهد في الشعارات الشعبية، وفي الدستور، وفي كلمات الإمام الراحل- رضوان اللّه عليه- وفي الخطابات المقطعية، وفي الأزمنة المختلفة، وفي المناسبات المختلفة التي أعلنتها الجمهورية الإسلامية...فافرضوا في زمن الدفاع المقدّس،حينما كانوا يأتون ويضغطون ويطرحون شعار الصلح من أجل إخراج الجمهورية الإسلامية من الميدان، هناك طرحت الجمهورية الإسلامية شعار السلام العادل. حسناً، إنّ السلام ليس قيمة مطلقةً، هو قيمة نسبية، ففي بعض الأماكن يكون السلام جيداً، وفي أماكن أخرى يكون السلام سيئاً والحرب جيّدة. لكن العدالة ليست كذلك، **فالعدالة قيمة مطلقة**، أي أننا لا نجد مكاناً تكون العدالة فيه سيّئة. حسناً، هكذا كان وضع الجمهورية الإسلامية، فقد كانت على رأس اهتمامات النظام منذ بدايات الثورة؛ ففي الجانب الإجرائي للعدالة، وللإنصاف، أُنجز الكثير من الأعمال، لكنها غير مرضية. بعض الأصدقاء قدّموا معطيات

---

(١) - كلمته في اللقاء الثاني حول الأفكار الإستراتيجية بخصوص موضوع العدالة بتاريخ ١٧/ ٠٥/ ٢٠١١ م

وأرقام مهمّة في توصيف الإنجازات؛ ولعلّ معلوماتي أكثر في مجال الأعمال التي أُنجزت؛ أنا أعلم أنّه قد أُنجز الكثير من الأعمال منذ بداية الثورة، لكنها ليست مرضية مطلقاً. ما نحتاج إليه ونسعى نحوه هو العدالة بحدّها الأكثري لا مجرّد الحد المقبول؛ كلا، نحن نسعى نحو العدالة في حدّها الأكثري، نريد أن لا يكون هناك أي ظلم في المجتمع وللوصول إلى هذه المرحلة هناك مسافة طويلة، لهذا يجب السعي من أجل ذلك»[١].

هـ- العدالة امر حيوي ومتطور وحاضر في كل التفاصيل:

«..**تعريف العدالة:** والشيء الذي ينبغي أن أذكره كنتيجة لهذا الأمر هو أنّنا عندما نقوم اليوم بالمباحثة حول العدالة:بحث هذا اللقاء وطرح موضوع العدالة... فإنّه تتمّة لذلك الهم الأساسي؛ ولا يعني أنّنا طول السنوات المتمادية لم نكن نعرف العدالة أو أنّ نظام الجمهورية الإسلامية لم يكن يمتلك أي تعريف عن العدالة وأنّه لم يتحرّك بهذا الاتجاه. كلا، هناك تعريفات إجمالية وكلّية، وحدود بالقدر المتيقّن كانت موجودة دائماً؛ وكان الجميع على إطلاع عليها، وهناك أعمالٌ كثيرة -كما ذكرت- قد أُنجزت، لكنّنا اليوم نطرح هذا، أولاً بسبب أنّنا نريد أن تكون مقولة العدالة حيّة دائماً وحاضرة في الساحة، بين النخب والمسؤولين والناس وخصوصاً الأجيال الجديدة... حيث يجب أن يكون عنوان العدالة وقضية العدالة كعنوان قضية أساسية وأن تُطرح

(١) - كلمته في اللقاء الثاني حول الأفكار الإستراتيجية بخصوص موضوع العدالة بتاريخ ١٧/ ٠٥/ ٢٠١١م

بشكل دائم. وهذا أحد أهداف هذا الملتقى وطرح العدالة فيه»[١].

و- تطبيق العدالة وفق أساليب وأدوات علمية ودقيقة:

«.. الأمر الآخر هو هذا، إذا أردنا أن نقلّل المسافة بين ما هو ضروري وواجب من العدالة وبين الوضع الحالي -الوضع الذي فيه استقرار الآن- **يجب أن نتوصّل إلى أساليب وطرق عمل جديدة ومؤثّرة**. يجب أن نعلم ما هي الأساليب التي نطبق فيها العدالة؛ أي أن نتجاوز مرحلة التجربة والخطأ. فعلى مدى هذه السنوات الثلاثين كان عملنا في الكثير من الموارد عبارة عن التجربة والخطأ، سواء في العقد الأول مع ما كان فيه من توجّه- حيث أشار الأصدقاء إلى ذلك- وما بعده. في النقطة المقابلة، في العقد الثاني وأثناءه حيث شاهدنا أساليب ومناهج مختلفة. لم يعد من الصلاح أن نعمل بهذه الطريقة. يجب أن نجلس ونكتشف الأساليب المتقنة والمبنية على الحدود المتقنة ونشخّصها ونستقر عليها ونتحرّك»[٢].

ز- تشخيص العلاقة بين التقدّم والعدالة: هي أنّ البلد اليوم يتحرّك في مسير التطورات الطفرائية؛ فهذه واقعيةٌ. لحسن الحظ، حركة البلد نحو التطوّر- بالمعنى العام- هي حركة سريعة، فلا يمكن أبداً مقارنة اليوم مع ما كان قبل عشرين سنة. إنّنا اليوم نتحرّك نحو التطوّر بطريقة الطفرة. وفي هذا الوضع الذي تكون فيه التحرّكات نوعية(طفرة)، يكون هناك احتياج إلى اتخاذ قرارات كبرى؛ يجب اتّخاذ القرارات

(١) - مصدر سابق: ١٧ ٠٥ ٢٠١١

(٢) - كلمته في اللقاء الثاني حول الأفكار الإستراتيجية بخصوص موضوع العدالة بتاريخ ١٧ ٠٥ ٢٠١١

الكبرى. حسناً، لو أنّ عنصر العدالة بقي مغفولاً عنه في هذه القرارات الكبرى، فإنّ الأضرار والخسائر التي ستحدث لن تكون قابلةً للحساب. لهذا، اليوم خصوصاً يجب أن يكون هناك مزيد من التوجّه إلى العدالة، وبالأخص تشخيص العلاقة بين التقدّم والعدالة. أشير إلى استحداث مركزٍ لأجل متابعة قضية أنموذج التقدّم وقد أُنجزت مقدّماته؛ وإن شاء اللّه يجري العمل بجدّية؛ إنّ بحث العدالة يجب أن يُتابع هناك إن شاء اللّه.

ح- ارتكاز تعريف وتطبيق العدالة على المصادر الإسلامية الاصيلة:

«.. ما نريد أن نصل إليه في المرحلة النظرية **هو النظرية الإسلامية في باب العدالة**. بالطبع، يكون ذلك برؤية تجديدية إبتكارية تراجَع فيها المصادر الإسلامية وتُستخرج من متن المصادر الإسلامية، في الأطر العلمية والفنية المختصّة بها التي أشار إليها بعض الأصدقاء. إننا نمتلك المناهج والأساليب العلمية والمجربة والمحسوبة بدقة للاستنباط، يجب أن نستفيد منها. **لهذا في المرحلة النظرية والتنظير يجب أن نتوجّه إلى المصادر الإسلامية ونحصل على النظرية الأصيلة في باب العدالة من المتون الإسلامية. واعتمادي في هذه النكتة على أنّنا لا نريد أن نستخرج نظرية أو ننتجها من خلال التجميع والتركيب من النظريات المختلفة للمفكّرين والحكماء الذين تحدثوا في هذا المجال. أي أننا في هذه القضية يجب أن نحترز تماماً من الالتقاط**. ففي موارد متعدّدة قد وقعنا في الخطأ، ومن دون أن نقصد ذلك، زلّت أقدامنا في مستنقع الالتقاط. وإخراجها سيكون صعباً جداً. كلا، يجب علينا في الحقيقة أن نبحث في

المصادر الإسلامية، وهذه المصادر كثيرة جداً وقد أشار إليها الأصدقاء أيضاً. في القرآن والحديث ونهج البلاغة والمدوّنات الفقهية والكلامية والحكمية...يوجد أبحاث كثيرة، يمكن جميعها أن تمثّل مصدراً مفيداً لاكتشاف النظرية الإسلامية الأصيلة»[1].

«بالطبع، كغيرها من الموارد المختلفة، يمكن للتعرّف على آراء الآخرين أن يعيننا في فهم المتون الإسلامية. وهذا الأمر واردٌ في جميع المجالات، وفي الأبحاث الحقوقية والفقهية أيضاً. عندما نتعرّف على رأيٍ أجنبي ويتّسع ذهننا بطريقة صحيحة، فإنّنا سنستفيد بشكل أفضل وأكمل من مصادرنا الإسلامية؛ والأمر هنا كذلك. لكن ينبغي أن نكون ساعين نحو الوصول إلى النظرية الإسلامية الأصيلة وأن نحترز من الالتقاط. وبالطبع من البديهي أن سبب قولنا بأن النظرية الإسلامية ينبغي أن تكون خالصةً وأصيلةً،هو أنّ قضية العدالة مبنية على أسس ومباني معرفة الوجود وعلم المعرفة والأركان الأساسية؛ وإذا أردنا أن نعتمد على النظريات الغربية- والتي هم عمدتها- فإننا نكون في الواقع قد اعتمدنا على المباني الفلسفية التي لا نقبلها ولا يمكننا قبولها، وهي الآراء المتعلقة بمعرفة الوجود»[2].

ط- تنشأ العدالة في الإسلام من الحق:

«..المكمّل لهذه النكتة هو أنّ توجّه الرؤية الإسلامية إلى العدالة يختلف مع توجّه النظم والنظريات الغربية. ففي الإسلام تنشأ العدالة

---

(١) - كلمته في اللقاء الثاني حول الأفكار الإستراتيجية بخصوص موضوع العدالة بتاريخ ١٧ ٠٥ ٢٠١١

(٢) - مصدرسابق: ١٧ ٠٥ ٢٠١١

من الحق-كما أشار الأصدقاء- لحسن الحظ قد طُرح في هذا الملتقى كلمات جيدة تجعل هذا العبد مستغنياً عن المزيد من الإيضاح والتوسّع في الكلام، وبالإضافة إلى هذا يوجد في العدالة «الوجوب»، أي أنّ التوجّه نحو العدالة في الإسلام يُعدّ وظيفةً إلهية.في حين أن الأمر في المذاهب الغربية ليس كذلك. في المذاهب الغربية تُطرح العدالة بأشكالٍ مختلفة ففي الاشتراكية بنحو وفي الليبرالية بنحو آخر مع كل التطورات والأشكال المختلفة لهذه المذاهب... وفي جميع هذه المذاهب لم يكن النظر إلى العدالة نظراً بنيوياً وأساسياً ومبنياً على القيم الأصولية،كما هو الحال في الدين والإسلام»[1].

ي- تعدد الاراء وتضاربها لاجل الوصول الى مفاهيم قوية ومتقنة:

«.. النقطة الأخرى هي أنّنا نحتاج في ميدان الفكر والتنظير إلى تعدّد الآراء وتضاربها. أي أنّنا عندما نقول يجب أن نصل إلى نظريةٍ ونكشف عن النظرية الإسلامية الأصيلة، فإنّ هذا مبنيٌّ على مقدّمات طويلة نسبياً وواسعة؛ حيث أنّ من أهم هذه المقدّمات هو أن تتضارب آراء المفكرين وتُطرح الآراء المختلفة. فهذا أمرٌ ضروري، وهذا هو النشاط العلمي. لا ينبغي التصوّر بأنّ لدينا حكماً مسبقاً، وأنّ هناك شيئاً قد حصلنا عليه من قبل ونريد أن نصل إليه حتماً؛ كلا، نحن نريد من خلال تضارب الآراء أن نصل إلى ما هو حقٌّ وصواب. لهذا فإنّ تضارب الآراء لازم، ولا يقف عند حدّ. أي أننا بعد وصولنا إلى الرأي النهائي والمختار لهذه المرحلة من الزمان، يعود الاحتمال

---

(١) - كلمته في اللقاء الثاني حول الأفكار الإستراتيجية بخصوص موضوع العدالة بتاريخ ١٧ ٠٥ ٢٠١١

لطرح آراءٍ جديدة ونقاط مستحدثة في المستقبل؛ فلا مانع من ذلك. لكن، الحاجة في كل الأحوال بأن نصل إلى استجماعٍ قويّ تتشكّل على أساسه البرامج البعيدة المدى في البلاد. لهذاً فإنّ تضارب الآراء ضروري. لكن في النهاية تحتاج إدارة البلاد إلى الوصول إلى حصيلة قوية ومتقنة ومستدل في باب العدالة الاجتماعية يمكن على أساسه التخطيط للبرامج البعيدة المدى. وبالطبع بعد وصولنا إلى هذه الحصيلة يعود الأمر إلى البداية على صعيد الأبحاث الجديدة من أجل اكتشاف الأساليب-أي الأبحاث التطبيقية- لقد لاحظت اليوم أنّ بعض مقاطع الأبحاث يرتبط بالأبحاث التطبيقية،وهو أمرٌ حسنٌ جداً، ومجاله وسيعٌ جداً؛ أي أنّنا بعد وصولنا إلى نظريةٍ متقنةٍ ومستجمعةٍ في باب العدالة تبقى الحاجة لاكتشاف أساليب إجرائية وتنفيذية في المجتمع، من خلال الأبحاث التطبيقية، وهو ما يستتبع بذاته أبحاثاً كثيرة. وهناك يمكننا أن نستفيد من تجارب البشر»(١).

«إنّني أقبل ما ذكره أحد السادة بأنّ المناهج تتأثّر بالأهداف فلا شكّ في ذلك لكنّ هذا لا يعني أنّه لا يمكننا أبداً أن نستفيد من مناهج وتجارب الآخرين. كلا، فلا شك أنه يمكننا ذلك، فهنا في قسم الأبحاث التطبيقية يأتي دور الاستفادة من التجارب التي قام بها الآخرون. فافرضوا في مجال القطاع المصرفي أو أي مجال آخر في القضايا الاقتصادية أو في الأبحاث الاجتماعية بشكل آخر، أو في الأبحاث القضائية بنحو مختلف، فإنّ التجربة التي خاضها شعبٌ ما

(١) - كلمته في اللقاء الثاني حول الأفكار الإستراتيجية بخصوص موضوع العدالة بتاريخ ١٧ ٠٥ ٢٠١١

ستظهر آثارها، فهنا يمكننا أن نستفيد فلا إشكال في ذلك. لهذا، يجب الاستفادة من تجارب الآخرين»[١].

ك- جعل العدالة تخصصا علميا في الحوزة والجامعة:

«.. النقطة الأخرى: إنّ أحد أهم الأعمال في الميدان النظري هو أن نعرّف بحث العدالة في الحوزة وفي الجامعة كفرعٍ علميٍّ محدّد. وهذا ما ليس موجوداً اليوم، لا في الحوزة ولا في الجامعة. فلا إشكال في أن نفرض في الحوزة أنّ أحد المواضيع التي يتمّ بحثها من قبل فقيهٍ أو أسلوب فقهي قضية العدالة. هنا، فإنّ نفس قاعدة العدل والإنصاف التي أشار إليها السادة يجب تنقيحها-هي غير منقحة، وسبب عدم تنقيحها هو أن المرء يرى في المسائل الفقهية المختلفة الاستناد إلى هذه القاعدة حيث ينبغي لا يتمّ أي أنّها ليست قابلة للاستدلال مثلما يُقال في المجالات المختلفة. فما هو الإشكال في أن يكون في الحوزة العلمية أحد المجالات التي يتابعها الفقيه في درس الفقه الاستدلالي الذي يعطيه، قضية العدالة وهنا بحمد الله يشاركنا فضلاء مميّزون في هذا الملتقى؛ كتاب العدالة؟ وهذا غير بحث العدالة الذي أُشير أنّ الشيخ عليه الرحمة قد ذكره، هو بحثٌ آخر، أي أن يكون البحث في باب العدالة الاجتماعية بحثاً فقهياً قوياً. فلنوجد في الجامعة فرعاً علمياً متوسطاً ونحدّده، ليتمّ البحث والعمل وتوضع له ميزانيات مستقلة. برأيي إنّ هذا عملٌ ضروري في الميدان النظري؛ فهذا ما يوسّع من نطاق التنظير ويعدّ الطاقات المقتدرة في هذا الميدان»[٢].

---

(١) - مصدر سابق: ١٧/ ٠٥/ ٢٠١١ م

(٢) - كلمته في اللقاء الثاني حول الأفكار الإستراتيجية بخصوص موضوع العدالة بتاريخ ١٧ ٠٥

ل- وضع الشواخص المرتبطة بالعدالة:

«.. عملٌ مهمٌّ آخر هو وضع الشواخص والعلائم للعدالة. إنّ أحد الأعمال النظرية المهمّة التي ينبغي أن نقوم بها هي أن نكتشف شواخص العدالة. حسناً، إنّ الشواخص التي يطرحها الغرب اليوم هي قابلة للقبول بشروط، فبعضها ليس شاخصاً بالمطلق، وبعضها شواخص ناقصة، وبعضها يمكن أن يكون شاخصاً في بعض الظروف. علينا أن نجلس ونكتشف بشكلٍ مستقل شواخص العدالة واستقرارها في المجتمع؛ وأحد الجوانبً المهمّة للعمل هو هذا. بالطبع، يجب إنجاز الكثير في ساحة العمل، وأحدها أن نضع للعدالة معياراً أساسياً في التشريع. فهذه النقطة ينبغي أن تكون مورد عناية النوّاب المحترمين لمجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، بحيث يتم الالتفات إلى قضية العدالة في التشريع بالخصوص، وكذلك رصدها دوماً»[1].

م- الدور الاساسي للاعتقاد بالمبدأ والمعاد في فهم العدالة:

«.. نكتتان مختصرتان نتعرّض لهما، وهما بالطبع خارج متن البحث، لكنّ التنبّه إليهما وتذكّرهما لا بأس به. أحدهما أنّ الاعتقاد بالمبدأ والمعاد في قضية العدالة له دورٌ أساسي لا ينبغي أن نغفل عنه. فلا ينبغي أن نتوقّع استتباب العدالة في المجتمع بمعناها الحقيقي دون أن يكون هناك اعتقاد بالمبدأ والمعاد. فأينما انعدم هذا الاعتقاد تصبح العدالة كشيءٍ مفروض وإجباري لا أكثر. وهذا هو السبب في أنّ بعض

٢٠١١

(١) - كلمته في اللقاء الثاني حول الأفكار الإستراتيجية بخصوص موضوع العدالة بتاريخ ١٧ ٠٥ ٢٠١١

الأطروحات الغربية الجميلة في باب العدالة لم تتحقّق مطلقاً لأنّه لم يكن لديها ركائز اعتقادية. الكلام جميل، على الأقل بظاهره وإن لم يكن برهانياً كثيراً لكن في العمل في المجتمعات الغربية، في الحياة الغربية، لا خبر عنه ولا أثر. في الأساس لا يشاهد المرء تحققه، بل إنّ ما هو موجود هو اللاعدالة المطلقة هناك. وسبب هذا أنه لم يكن هناك ركيزة الاعتقاد بالمبدأ والمعاد فيه. فالاعتقاد بالمعاد، والاعتقاد بتجسّم الأعمال، والاعتقاد بتجسّم الملكات في القيامة له تأثير كبير. أن نكون عادلين، ومطالبين بالعدالة، ونمدح العدل، ونسعى لأجله... كلّ هذه ستتجسّم يوم القيامة. هذه هي النقطة المقابلة(للغرب). هذا الاعتقاد يمنح الإنسان النشاط والطاقة. فليعلم الإنسان أيّ بلاءٍ جلبه على نفسه جرّاء سلوكه الظالم، بل حتى فكره الظالم،على صعيد تجسّم الأعمال في القيامة، فمثل هذا يقرّبه إلى العدالة طبعاً.

يا من مزّقتم قميص يوسف انهضوا من نومكم ذئاباً

فمن اعتقد بهذا، أنّ من كان سبعياً هنا سيتجسّم هناك بذئبٍ نهض من سُبات الموت. هذا سيكون له تأثير كبير. لهذا لا ينبغي الغَفلة عن هذه النكتة في الأبحاث المتعلّقة بالعدالة»[1].

ن- العدل مع «النفس «كمقدمة للعدل الاجتماعي:

«النقطة الثانية والنهائية، التي لا بأس أن أذكرها هنا،هي العدالة بين الإنسان ونفسه،والتي لا ربط لها بالعدالة الاجتماعية. في القرآن تكرّر ظلم النفس في آيات عديدة. حسناً، الظلم هو النقطة المقابلة للعدل.

---

(١) - كلمته في اللقاء الثاني حول الأفكار الإستراتيجية بخصوص موضوع العدالة بتاريخ ١٧ ٠٥ ٢٠١١

في دعاء كميل نقرأ «ظلمت نفسي» في المناجاة الشعبانية الشريفة نقول: «قد جرت على نفسي بالنظر لها، فلها الويل إن لم تغفر لها». الذنوب والزلات والسعي وراء الشهوات واتباع الأهواء والابتعاد عن الذكر والخشوع لربّ العالمين هو ظلمٌ للنفس. وهذا يُعد ميداناً مهماً. عندما نقوم بالبحث في باب العدالة العدالة في العلاقات الاجتماعية وفي تشكيل النظام الاجتماعي لا يمكننا أن نغفل العدالة مع النفس. فلا ينبغي أن نظلم أنفسنا. بل أن نعاملها بالعدالة. والنقطة المقابلة لـ «قد جرت على نفسي» هي هذا العدل. فلا نجور بل نعدل. لو أنّ اللّه تعالى وفّقنا أن نجتنب هذا الظلم فإنّ هذا العبد لديه أملٌ كبير أن نوفّق إن شاء اللّه بإقامة العدل في المجتمع»[1].

لاشك ان بحث العدالة الاجتماعية بكل ابعادها هي هدف كل الانظمة الاجتماعية وعلى الاخص الانظمة التي تتخذ الدين مبنى فكريا لها، وجميعها يهدف الى استئصال ما يعرف بظاهرة الفقر، لذا جهد علماء الاجتماع والاقتصاد الى بلورة رؤية شاملة حول ظاهرة الفقر وأسبابها، ومن أهم تلك الرؤى التي تعتبر من وجهة نظر الكاتب هي الرؤية البنيوية التي تنسجم كثيرا مع ما طرحه الإمام الخامنئي في تعريف العدالة وآليات الوصول إليها وكيفية تحقيقها.

٢- العدالة تختصر الرؤية البنيوية للفقر والتقدم: (الرؤية البنائية الاجتماعية لتفسير الفقر):

وفقاً لهذا التصور، فإن التركيبة الطبقية والاجتماعية للمجتمع،

(١) - مصدر سابق: ١٧ ٠٥ ٢٠١١

وتوزيع القوى والإمكانات الاجتماعية فيه، هي التي تجعل من فرد ما غنياً وآخر فقيراً متدني الدخل والإمكانات، فهذا الاتجاه يصور الفقر على أنه نتيجة لتحيز سياسات الحكومات بشكل كليّ أو جزئي تجاه أصحاب رؤوس الأموال، وإهمالها الفقراء، بل إن المجتمع نفسه وما فيه من خلل وضعف في فعالياته وأنشطته التنموية والاجتماعية والسياسية هي التي تقيم أو تكرس الفوارق بين الأفراد وبين المناطق.

ويرجع علماء الاجتماع الوظيفيون[1] الفقر إلى خلل في التوازن، ناتج عن عدم أداء النظام الاقتصادي لوظيفته بطريقة سوية، حيث يرون أن النظام الرأسمالي الصناعي قد أفرز إمكانية الاستغناء عن العمال، فالنظام التقني يتطلب مهارات عالية مما يساهم في تحول العمال غير المهرة إلى مستخدمين لا يحصلون على أجر كافٍ فيهبط مستوى معيشتهم. كما أن النظام الاقتصادي الرأسمالي ساهم في إيجاد نوع من النظم البيروقراطية التي نادت بتخفيض مخصصات الرعاية الاجتماعية، وهنا يرى هؤلاء العلماء ضرورة مساعدة الفقراء من خلال إكسابهم مهارات مهنية تساهم في بلورة الشعور الذاتي بأنهم مرتبطون بالمجتمع وأنهم يخدمون الاقتصاد، بالإضافة إلى أن الآخرين سيقدرون عملهم لأهميته للمجتمع ككل. وهذا يعكس رأي علماء الاجتماع الوظيفيين الذين يرجعون الفقر إلى انعدام العدالة الاجتماعية[2]، ففي إطار النظريات البنائية الوظيفية يستخدم

(1) - http://ar.wikipedia.org/wiki

(٢) - http://ar.wikipedia.org/wiki

مفهوم عدم المساواة[١] في سياق تحليل التدرج الاجتماعي[٢]، حيث ينظر للتفاوت في الثروة والقوة والمكانة بصفته إحدى الحقائق الأساسية في تاريخ المجتمع البشري، حتى المراحل البدائية منه، فعدم المساواة جزء من النظام الطبيعي، ويتمثل التحليل الوظيفي لعدم المساواة في عدد من القضايا في مقدمتها ثلاث[٣] هي:

١. تباين نصيب الأشخاص المختلفين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة (الذكاء، والدافعية، والطموح، والإبداع، والمثابرة، والخبرة وغيرها).

٢. تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية التي يقتضيها تسيير النسق الاجتماعي وتحقيق استقراره، فهناك وظائف أكثر أهمية وحيوية لوجود المجتمع واستمراره من غيرها من الوظائف.

٣. حق الأشخاص الموهوبين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة في أن يشغلوا الوظائف الأرقى ويحصلوا على دخول مادية وغير مادية أكبر، في حين تبقى الوظائف الأدنى والدخول الأقل لذوي العطاء المتواضع، وأن محاولة التغيير والانتقال من طبقة إلى أخرى هي من أهم مصادر التوتر في النسق الاجتماعي. ومن هؤلاء الوظفيين من ذهب إلى أن الفقر هو إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي.

أما وجهة نظر علماء الاجتماع،الذين فسروا الفقر من خلال بعض

---

(١) - inequality

(٢) - social stratification

(٣) - كشك، ١٩٩٧، ص ٨٠

النظريات الصراعية البنائية[1] أمثال «كارل ماركس C. Marx» فإنهم يرجعون أسباب الفقر إلى استغلال الرأسماليين لطاقات الطبقة العاملة وتسخيرها لزيادة أرباحهم[2]. كما يرى أنصار هذه النظرية أن الفقر يحدث بسبب خلل في البناء الاجتماعي، فوجود الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع هي من العوامل الرئيسة التي تساهم في إحداث الفقر كما يراها «بيتر تونسند »[3] في كتابه «الفقر في المملكة المتحدة poverty in United Kingdom»، بالإضافة إلى أنه يرجع الفقر إلى ارتباطه بأنماط الحياة lifestyles)[4].

نستنتج مما سبق أن المنظور البنائي الاجتماعي لتفسير الفقر، يتخذ عدّة أنماط للتفكير والتفسير، حيث نلاحظ أنه نتيجةً لاختلاف توجهات وتخصصات العلماء الذين انطلقوا في تفسيرهم للفقر من هذا المنظور البنائي الاجتماعي، فإنهم يرجعون الفقر إلى عدّة عوامل كل بحسب تخصصه، إلا أنهم يشتركون بشكل واحد في النظرة البنائية التي ترى أن أساس مشكلات الفقر هو سوء التوزيع،واختلال العدالة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية...كما يشتركون في معارضتهم للوم الفقراء أنفسهم على تسببهم بشكل مباشر في فقرهم، وهم بالتالي يرون أهمية تدخل الدولة لرعاية أفرادها وتقديم المساعدات المناسبة لهم. ولعل هذا التوجه يتناسب بشكل كبير مع النظرة الإسلامية للفقر حيث لا بد من تقديم الرعاية الاجتماعية للمحتاجين في المجتمع

---

(١) - conflict structurism

(٢) - زهري وقباري، ١٩٨٥، ص ١٦٨

(٣) - Peter Townsend

(٤) - Headey، 1999: 368

لضمان تحقق كل من مبدأ التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص[١].

٣- مفهوم العدالة عند السيد الخامنئي:

إن المتتبع لفكر سماحة السيد الخامنئي(فداه) يجد الفكر البنيوي في نظرته وتحليله للظواهر الاجتماعية، الا أن هذه البنيوية لم تتأثر بدوركهايم أو بارسونزا أو غيره..بل هي نابعة من الفكر الإسلامي الذي يرى المجتمع وحدة كلية مترابطة ومتصافة «المؤمنون كالجسد الواحد إذا مرض عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.. «فتأصيل هذه الرؤية وضحناها في تحليل خطاب السيد الخامنئي السابق حول الأفكار الاستراتيجية حيث أسس في تلك الكلمة لمقولة العدالة،انطلاقا من الابعاد الاعتقادية والقيمية والدينية، فالعدالة الإسلامية هي مصداق لنظرية «المثل الاعلى»[٢] التي ترى أن الاختلاف في المجتمع وتعدد الطبقات والاختلاف في ما بينها نابع من النسبة الموجودة بين العناصر الاربعة المكونة للمجتمع، فاذا عبرنا عن تلك العلاقة بشكل هرمي، فمن وجهة نظر الإسلام اللّه -تبارك وتعالى- هو أعلى الهرم وأطراف قاعدة الهرم يمثلها كل من الإنسان والإنسان الآخر والطبيعة، فالاختلاف بين أفراد المجتمع ومعيار الإختلاف هو بمقدار القرب أو البعد عن رأس الهرم.هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى للوصول إلى

(١) - جيرهارد لينسكي:،السلطة والامتيازات: نظرية في انعدام العدالة الاجتماعية، نيويورك ماكرو هيل، ١٩٦٦ م.

(٢) - الشهيد الصدر: كتاب المدرسة التاريخية،مبحث السنن القرانية، بيروت، دار التعارف، ١٩٩٦ ص ٧٥.

رأس الهرم لابد من التوازن الدائم في حركة الأطراف الثلاثة باتجاه الرأس، من هنا يمكن فهم كيف قوم الإسلام الطبقات الاجتماعية ففي حين أن الإنسان المثالي في النظام الرأسمالي هو الذي يعظم المنفعة ويربح اكثر، أي يستغل عنصر الأرض والإنسان الآخر دون ملاحظة الله -سبحانه وتعالى-، نجد أنه في الاسلام لاقيمة لأي عمل لا يأخذ بالحسبان رضا الله- سبحانه وتعالى - هنا الكلام ليس موعظة بل توصيف للواقع، لماذا؟ لأنه لو اعتبرنا على سبيل المثال أن زيادة الدخل وتعظيم الأرباح هو مؤشر التقدم فقط، هذا يعني أن الحركة بين المكونات المختلفة لن تكون متوازنة ومنسجمة، وسوف يصبح هناك خلل في حركة الهرم السابق على المدى الطويل لا أقله،وبالتالي للحفاظ على الاستمرارية والانسجام الواقعي بين مكونات المجتمع يجب ان نلحظ مقتضيات وجود الله -سبحانه وتعالى - والدين الإسلامي هو الطريق لمعرفة ما يريده الله سبحانه وتعالى باعتباره دين الفطرة والتوحيد [١].

ومن هنا تكون العدالة، من وجهة نظر الاسلام، ما هي الا حالة التوازن بين الانساق الاجتماعية المختلفة، من اقتصادية وثقافية وسياسية وغيرها...وما الفقر إلا عدم التعادل الذي يوجد بين النسق الاقتصادي نفسه والأنساق الاجتماعية الاخرى، وذلك نتيجة طغيان الإنسان على الإنسان الآخر وأخذ أكثر من حصته من الموارد الطبيعية (الأرض) أو السيطرة...وكل ذلك تغليب لجانب الشر في التناقض الداخلي

(١) - مصدر سابق: ص

للإنسان[1]، ويتمثل ذلك بعدم مقدرة مجموعة من أفراد المجتمع على الحصول على امتيازات خاصة واحدة منها السلع والخدمات وقد يكون من ضمنها التعليم والصحة وغيرها...

وبناء عليه تحتوي العدالة من وجهة نظر سماحة السيد الخامنئي (فداه) على ركنين اساسين،هما زيادة الثروة القومية والقضاء على الفقر والحرمان، باعتبار أن مؤشر الفقر والحرمان هو المعبر عن التوازن بين النسق الاقتصادي وغيره، وهذا مايشير إليه سماحته في الحديث الآتي:

«... عندما ننظر بنظرة كلية إلى الاقتصاد نرى ركنين أصليين، وكل اسلوب اقتصادي، كل توصية ونسخة اقتصادية تستطيع أن تحقق هذين الركنين هي صحيحة بالنسبة لنا. وكل توصية مهما كانت بحسب الظاهر مستندة الى الدين ولا تحقق هذين الركنين هي ليست إسلامية: واحد من هذين الركنين هو «زيادة الثروة القومية»...... الركن الثاني هو «التوزيع العادل والقضاء على الحرمان في المجتمع الاسلامي»، يجب تحقيق هذين الركنين. والاول شرط للثاني، اذا لم تنتج الثروة، اذا لم تزد القيمة المضافة لا يمكن القضاء على الحرمان، لن نستطيع أن نزيل الفقر، بناء على هذا فهذان الركنان لازمان.فانتم باعتبار كونكم مفكرين اقتصاديين وملتزمين بالمباني الاسلامية قدموا مشروعكم، ويجب أن يتحقق هذان الطرحان في ذلك المشروع، إذا لم يتحقق هذان الركنان،إذن يوجد خلل،ذلك المشروع فيه مشكلة...»[2].

---

(١) – الشهيد الصدر، اقتصادنا، المقدمة ص ٢

(٢) لقائه مع المسؤولين الاقتصاديين والمسؤولين عن تنفيذ الاصل ٤٤ من الدستور ٣٠ – ١١ – ١٣٨٥

بناء على هذا التعريف، تكون العدالة هي الهدف الحقيقي الذي من خلال تحقيقه تتقدم المجتماعات وتتطور وهنا يلفت السيد الخامنئي(فداه) الى وجه التمايز بين الرؤية الإسلامية وغيرها،حيث أن الهدف الخاص الذي يتميز به نظام الجمهورية الاسلامية هو الركن الثاني من العدالة اي القضاء على الفقر والحرمان إضافة إلى الركن الأول. هنا فلنتوسع ولو قليلا في هذه المسألة، فقد ربط النظام الليبرالي، والراسمالي خصوصا، العائد والدخل بالإنتاجية الفردية، وبالتالي من لا ينتج لا يحق له أن يتلقى عائد، هذا المنطق للوهلة الأولى يبدو صحيحا، أما إذا أمعنا النظر،تكون النتيجة نظريات مثل نظريات مالتوس التي تؤيد موت الفقراء والمعوزين، وحتى على المستوى النظري قتل كل من لا يساهم في العملية الانتاجية، فضلا عن جعل العمل البشري مساويا للأرض ورأس المال...هنا يأتي النظام الإسلامي برؤيته التنموية ليدعو إلى التوازن الاقتصادي، وكذلك التوازن الاجتماعي[1]، والقضاء على الحرمان هو من الركن الثاني، وهذا ينطبق تماما مع ما ورد في عهد الأشتر حول مسؤولية ولي الأمر في هذا المجال.

٤- معيار العدالة:

في التوازن الاقتصادي التقليدي يكون المعيار هو نصيب الفرد من اجمالي الدخل أو إجمالي الناتج المحلي، وهنا يمكن الاعتماد على انتاجية الفرد كمعيار لحيازته على حصته من السلع والخدمات

---

(١) - الشهيد الصدر: اقتصادنا، بحث اركان الاقتصاد الاسلامي، بيروت ' دار التعارف ١٩٩٧، ص٢٠٠

المحلية، اما في الركن الثاني فالأمر مختلف وهو راجع إلى حق كل فرد من المجتمع في ان يمتلك الحد الادنى من الكفاف الذي يستحقه بكونه انسانا وفردا من هذا المجتمع،وهذا يرجع الى النظام القيمي الذي يحكم رؤية الإسلام الى الإنسان.

إذن النقطة الأولى هي أن النموذج والرؤية التي يقدمها نظام الجمهورية الإسلامية هو العدالة الاجتماعية والاقتصادية كهدف للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يجب أن تكون كل الأطر الاقتصادية تتمحور حول هذا الموضوع:

«.. فمجرد كون مسالة العدالة في العالم الرأسمالي المبني على الديموقراطية هي مسالة فرعية وبالدرجة الثانية هي أداة،وأن المصلحة والمال هي المسألة الأساسية بالنسبة اليهم،لا يستوجب ان نصرف النظر عن العدالة بكونها مسألة محورية وأساسية، فأطرنا الإقتصادية... تتمحور حول العدالة...» [١].

وبالتالي فان هذا الفكر هو من صلب الاسلام بحيث لم يترك ذلك للتجربة البشرية فقط بل وضع الاطر العامة والخطوط الاصيلة للاقتصاد وللتنمية الاجتماعية ضمن الانساق القيمية والاجتماعية التي بينها في الكتاب والسنة النبوية وبناءا عليه فلا صحة للادعاء بان الاسلام لم يقدم نموذجا واطروحة للتقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بل ما اتى به الامام الخميني (رض) على عكس ذلك فهو يؤكد هذه الاطروحة:

«... قال البعض: ليس لدى الاسلام أسلوب خاص في مجال

(١) - كلمته في جمع من مسؤولي وزارة الخارجية (٢٥- ٥-١٣٨٣ هـ.ش.) .

الاقتصاد، كل أسلوب يستطيع أن يحقق هدف الإسلام من قبيل العدالة مثلا فهو إسلامي، ولكن اعتقادنا لم يكن هكذا، فالإسلام حدد خطوطا وبنى طرقا ووضع سياقا عاما للاقتصاد الاسلامي،ويجب أن يتبع هذا السياق العام.. كان جوابه: نعم هذا صحيح»[١]

وبناء عليه يختلف الاسلام والنظام الاسلامي عن النظم الوضعية التي لا يوجد فرق بينها في عدم تحقق العدالة التي تنسجم مع الفطرة الانسانية (النظام الاشتراكي والنظام الليبرالي) والتي تدفعه الى التقدم باتجاه الاهداف الانسانية:

«**نحن نخالف النظام الاشتراكي بنفس المقدار ايضا، فالنظام الاشتراكي يسلب الفرصة من يدي الناس ويقضي على الابتكار ويضيق الميدان** »[٢]

إن الثروة الاقتصادية في مجتمع ما، هي نتيجة طبيعية لتفاعل عمل الأفراد مع موارد الطبيعة في ذلك المجتمع، وهذه الثروة لا بدّ أن تعود بالنتيجة على أفراد هذا المجتمع في صور متنوعة وأشكال مختلفة، فهي تعود عليهم تارة في صورة أجور على العمل، كما تعود عليهم تارة أخرى في صورة خدمات وضمانات علمية أو صحيّة أو غير ذلك من الحاجات الأخرى.

ومن خلال النظر في الفِكْر الاقتصادي، نرى أمر توزيع الثروة مسألة تتنازع فيها نظريتان متقابلتان:

---

(١) - كلمته في اعضاء الهيئة العلمية لمؤتمر الامام (قدس) ٤-١١-١٣٧٨ هـ.ش.

(٢) - كلمته في مراسم اجراء حكم رئاسة الجمهورية الاسلامية ١٢-٥-١٣٧٢ هـ.ش.

الأولى تقوم على تقويم حاجة الفرد وكفايته من دون تقويم لجهده وعمله، وذلك عملاً بالقاعدة التي تقول: «من كل بحسب جهده ولكل بحسب حاجته» حيث يراعى في توزيع الأعمال كل فرد، ويراعى في توزيع الناتج حسب حاجات كل فرد فما على الفرد إلا أن يبذل غاية جهده في عمله ليكافأ بحسب حاجته وكفايته من دون تقويم لجهده وعمله وهي المدرسة الماركسية[١].

والثانية تقوم على تقويم جهد الفرد وعمله دون تقييم لحاجته وكفايته، وذلك عملاً بالقاعدة التي تقول: «كل بحسب جهده ولكل بحسب عمله»،حيث إنّ الأشياء لا تكفي في الواقع لسد حاجات كل الأفراد، فتكون هذه القاعدة محققة للمساواة إذا تهيأ لكل فرد من وسائل الإنتاج مثل ما للآخر، فما على الفرد إلاّ أن يبذل غاية جهده في عمله ليكافأ بحسب عمله وإتقانه، وذلك دون تقويم لحاجته وكفايته،وهي ما تعرف بالمدرسة الرأسمالية[٢].

ولكل نظريةٍ من هاتين النظريتين أنصارها الذين يؤيدونها وخصومها الذين ينتقدونها.

ولكننا عند التحقيق العلمي، نجد أنّ كلاً من النظريتين قد اجتزأت جانباً من العدل دون أن تحققه كاملاً، فشاعت في كل منهما مظالم.

فالنظرية الأولى نظرت إلى حاجة الفرد وكفايته،وأهملت تقويمها لجهده وعمله.

---

(١) - عبد الغني، محمد: العدالة في النظام الاقتصادي في الاسلام ص ٦٩

(٢) - مصدر سابق: ص ٧٠

والنظرية الثانية نظرت إلى تقويم جهد الفرد وعمله وأهملت كل تقويم لحاجته وكفايته.

ولذلك لم تقو هاتان النظريتان في مسألة توزيع الثروة على الصمود في مواجهة قواعد العدل الإسلامي، فضلاً عن أنّ النظرية الأولى قد منيت بفشل في التطبيق حين أضعفت حافز الفرد لزيادة إنتاجه وتحسينه نتيجة لعدم تقديرها لجهده وعمله، ولذا لجأ أنصارها إلى تعديلها في التطبيق، لتقترب قليلاً من معيار النظرية الثانية في تقويم جهد الفرد وعمله.

كما أنّ النظرية الثانية قد منيت بفشل في توفير حاجة الفرد وكفايته، خصوصاً وأن التأرجح في التطبيق قد أربك كلتا النظريتين، فاختل بهما ميزان العدل بين الناس، وعم الظلم، حتى بات القصور واضحاً في كليهما، وهو قصور لازم لكل قانون وضعي حين ينفرد بالتشريع لنفسه بعيداً عن إرادة اللّه وشرعه. هذا هو التقويم في الاقتصاد الوضعي ونظرياته، فإذا جئنا إلى قواعد الاقتصاد الإسلامي،التي تقوم على قواعد الشَّرِيعَة الإِسْلاميَّة وأصولها، وجدنا أنَّ القواعد العامة هنا، تصون حقوق الفرد في تقويم عمله وحاجته معاً، فلا هي تقوّم حاجة الفرد وتهمل عمله، ولا تقوّم عمل الفرد وتهمل حاجته، بل هي تقوّم عمل الفرد وحاجته معاً في آن واحد، لتحقق العدل كاملاً في جميع أطرافه[١].

---

(١) - إبراهيم، د. عيسى عبد: القرآن والدراسات الاقتصادية، مجموعة محاضرات الموسم الثقافي لجامعة الأزهر، ١٩٦١م

واما من وجهة نظر القرآن الكريم، قد كانت هذه الحاجات مكفولة لآدم في حياته الأولى في الجنة ولكنه أنذر بأنه إذا رضخ لإبليس في إيحاءاته وإغراءاته وعصى ربه، فسوف يخرج من الجنة، وعليه حينئذ أن يشقى بالعمل في تحصيل حاجاته كلها، وذلك كما قَالَ اللّه تعالى: ﴿ فَقُلْنَا إِنَّ فَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ[1] إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ[2] ﴾[3].

وهكذا حددّ القرآن الحاجات الأَسَاسيَّة للإنسان، تحديداً منطقياً بأربع حاجات، وقد وعد اللّه آدم بأنه ما بقي في الجنّة مضمونة له هذه الحاجات: له ألا يجوع فيها، ولا يعرى ولا يظمأ فيها ولا يضحى، ثمّ أنذره بأنه إذا أخرج من الجنة،فسوف يفقد هذه الضمانات الأربع ويتعرض لأذى الجوع والعري والظمأ والضَّحى (وهو التعرض للشمس وحرّها) وعليه حينئذ أن يشقى بالعمل، ليحصل تلك الضمانات بنفسه، وبتلك المسؤولية قرر القرآن أن العمل والسعي له هو السبيل الطبيعي لكسب المعاش،أو ما يُعرف بالدخل لإشباع الحاجات الأَسَاسيَّة للإنسان من مأكل يصونه من الجوع، وملبس يصونه من العري، ومشرب يصونه من الظمأ ومسكن يصونه من الحرّ والبرد. وهذه الحاجات الأَسَاسيَّة كما حددها القرآن، هي دوافع السلوك الاقتصادي للإنسان، ثم ربط

(١) المراد بقوله [فَتَشْقَى]: التعب في طلب الرزق وتحصيله. انظر الزخمشري: الكشّاف عن حقائق التنزيل (٢/ ٥٥٦).

(٢) المراد بقوله [وَلَا تَضْحَى]: التصون من حرّ الشمس لأن الضَّحى (بفتح الضاد وتشديدها) هو التعرض لحرّها. انظر: الأصفهاني: الراغب، غريب القرآن ن ص(٢٩٣).

(٣) طه / ١١٧.

هذه الحاجات-في الآية الكريمة- بالشقاء في العمل لتحصيلها يؤدي بنا إلى قاعدة أساسية تتلخص في «اعتبار العمل، السبيل الطبيعي للحصول على مورد يحفظ على الفرد حياته، ويهيئ له ضمانات في حاجاته»[١].

وأيّاً كان التاريخ الذي عاش فيه آدم عليه السلام، فإن هذه الحاجات لفت إليها آدم عليه السلام، هي بعينها ما يدفع الفرد منّا «اليوم وغداً وفي كل غد» إلى ترك الفراش على كره منه، والانطلاق إلى الأسواق لعرض السلعة أو الخدمة وللحصول على النقود أو إبدال النقود، لإشباع تلك الحاجات أو الاستزادة منها والرغد فيها.

ثمّ أنه لمن الميسور لكل إنسانٍ أن ينظر إلى حياته، وإلى حياة أسرته، ليرى ما إذا كانت الحاجات الأَسَاسيَّة التي تشغله وترهقه هي بعينها تلك الحاجات الدوافع التي نصّ عليها القرآن وحده، أم أن حاجات أخرى ترقى إلى هذا المستوى الأساسي من حيث درجة الإلحاح على النفس البشِرية؟ ذلك ما عدا تلك الحاجات مهما بلغت هي توابع لهذه الدوافع الأَسَاسيَّة للفرد[٢].

وقد تفرّد القرآن العظيم بتفصيل هذه الحاجات والدوافع، على نحو نعتقد أنه لم تلق دراسة تحليلية كافية،حتى الآن، لما انطوت عليه الآيات في هذا المجال من الإحاطة والشمول، وما من موازنة يجريها الباحث المنصف، بين النُّصُوص القرآنية وبين اجتهاد علماء الاقتصاد في هذا

(١) إبراهيم، د. عيسى عبد: القرآن والدراسات الاقتصادية، مجموعة محاضرات الموسم الثقافي لجامعة الأزهر، ١٩٦١م.

(٢) - مصدر سابق: ابراهيم ١٩٦١

المجال، إلا وكشفت عن ضآلة الجهد البشري في هذا المجال الهام والأساسي في حياة الإنسان، وهذا كلّه هو بالنسبة للحاجات الأَسَاسيَّة للإنسان، التي هي في الوقت نفسه دوافع السعي والعمل والكسب[١].

أما بالنسبة للعمل والإنتاج، فالأرض كلها وعلى اتساع أطرافها ميدان رحب غني بوسائل الكسب،وكل ما فيها مسخّر للإنسان ومطوع ومذلل له.وأما الثروات والموارد الطبيعية فإن كل إنتاج من طيباتها لا يقوم ولا يستمر إلا على تزواج بين العمل وبين هذه الثروات والموارد، فعلى تلك الموارد يقوم كل عمل ومن كنوزها يتم كل إنتاج وما على الإنسان والحالة هذه -إلا أن يحَزْم أمره - فارض اللّه واسعة وخيراتها كثيرة وثرواتها وفية ومواردها غنيّة...فما عليه إلا ان يعمل عقله وفكره وقلبه ومداركه ويحسن جهده وتدبيره لاستخراج ثرواتها وإنتاج طيباتها والإفادة منها.

وعليه فالمشكلة الاقتصادية ليست في قلّة الموارد الطبيعية وثرواتها – وإنما المشكلة كما يقرر القرآن – هي مشكلة الإنسان ذاته في عمله وإنتاجه، قَالَ اللّه تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ﴾[٢]، فظلم الإنسان للإنسان في الحياة العمليّة، وكفره بنعمة اللّه بإهمالها وعدم تقدير أهميتها وشكر المنعم عليها، هما السببان الرئيسان للمشكلة الاقتصادية في حياة الإنسان، ويتجسد ظلم الإنسان لنفسه وغيره على الصعيد الاقتصادي في اقتناص المغانم، وفي سوء توزيع

(١) - مصدر سابق: ابراهيم ١٩٦١

(٢) - مصدر سابق: إبراهيم / ٣٤.

الثروة في المجتمع وفي الحرمان المنتشر فيه، وفي فقدان الخلق الكريم الذي يعتبر سر النجاح في كل تعامل،كما يتجسد كفرانه للنعمة في إهماله خيرات الأرض واستثماره لكنوزها وثرواتها وموقفه السلبي منها»[١].

وعليه، فإن توزيع الثروة في المجتمع على ضوء قواعد الشَّريعَة الإسْلاميَّة-بحسب عمل الفرد وبحسب حاجته يضمن توزيعاً عادَلاً، ويحقق رفاهاً يغني الفرد عن كل ضرورة وحاجة ويغدو الفرد حينئذ أكثر إخلاصا لعمله، ووفاء لمجتمعه[٢].

ويكفي في هذا المجال أن نذكر بالنقد الذي وجهه اللورد «ماربنارد كينز» إلى نظم الاقتصاد المعاصرة، لندرك مدى الخلل الكبير في ميزان توزيع الثروة في عالمنا المعاصر، ولندرك بالتالي قيمة القواعد الإسْلاميَّة في حل المشكلات الاقتصادية في توزيع الثروة وغيرها. فقد قرر اللورد «ماينارد كينز» عام ١٩٣٨م في كتابه المشهور «النظرية العامة» ما يلي:

«إن أهم الأخطاء البارزة في اقتصادنا المعاصر اثنان، وهما:

أولاً: الفشل في تحقيق العمالة الكاملة (أي ضمان العمل لكل قادر).

ثانياً: التوزيع التحكمي لكل من الثروة والدخل على نحو لا يحقق العَدالَة»[٣].

---

(١) - الصدر، محمد باقر: اقتصادنا ص(٣٠٧-٣٠٩).

(٢) - مصدر سابق :ابراهيم ٣٦

(٣) - مصدر سابق ص(٢٤٩).

القسم الثاني: مكونات العدالة الاجتماعية والاقتصادية:

ذكرنا في القسم الأول ما هو المرتكز في الرؤية التنموية من وجهة نظر السيد الخامنئي وفي هذا الفصل نتطرق الى الأهمية والسبب في ذلك من خلال عرض مجموعة من الكلمات التي اوردها في اماكن مختلفة:

بالطبع للتطور المادي اهمية وأولوية عند الحديث عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكن الاهم هو تحقق العدالة الاجتماعية التي من خلالها يتحقق التوازن المطلوب، وبالتالي الاستقرار الذي يضمن ديمومة واستمرارية النمو والتقدم والتطور:

«... طموح اخر، هو الاقتصاد المقاوم حيث يشكل قيمة جزئية[1] نسبة الى الطموحات السابقة وهي» ايجاد مجتمع متعادل وعادل ومتقدم ومعنوي «، مع ان وجود اقتصاد مقاوم هو أمر مهم،ولكن في الواقع يعتبر تبعا لتلك الطموحات السابقة:سلامة المجتمع، الصناعة الأفضل، الزراعة الأفضل، التجارة الأكثر إزدهارا، العلم المتقدم كلها جزء من الطموحات...الوصول إلى العدالة الاجتماعية جزء من الطموحات...»[2]

١- خصائص التطور الاجتماعي المبني على العدالة:

لذلك يوجد عدة خصائص للتطور والتقدم الاجتماعي من دونها لايمكن اعتبار اي حركة هي حركة تقدمية وتطورية:

(١) - Micro

(٢) - كلمته في الطلاب الجامعيين ٦-٥-١٣٩٢ هـ.ش.

«.. حسنٌ، للتطوّر خصائص مشخّصة:العزة الوطنية والثقة بالنفس»

بالطبع بناء على التصور الذي قدمناه حول رؤية السيد الخامنئي للعدالة فان النظام القيمي هو جزء لا ينفك عن بقية مكونات المجتمع وأول محاور هذا النظام هو الهوية الوطنية والثقة بالنفس:

«وأحدها، بالنسبة لأيّ شعبٍ، هي العزّة الوطنيّة والثقة بالنفس الوطنيّة. ادّعائي هو أنّ شعبنا بلحاظ هذا المعيار قد حقّق الكثير من التطوّر. إنّ شعبنا اليوم يتمتّع بالثّقة بالنفس في ميدان السّياسة الدّولية. وعندما تلاحظون مسؤولي الدّولة يتحدّثون بكلّ ثقة بالنّفس في مواجهة القضايا العالميّة، فإنّ هذا ناشئٌ من شعور شعبنا بالعزّة والثّقة بالنّفس. لقد منحنا الإسلام هذه الثّقة بالنّفس. وكلّما ازدادت معرفتنا بالإسلام وأحكام القرآن ومعارفه، فإنّ هذه الثّقة بالنّفس الوطنيّة ستزداد. إنّ مقولة العزّة الوطنيّة والثّقة بالنّفس الوطنيّة ملموسة بشكل كامل. اليوم أصبحت لإيران كلمتها في الميادين العالميّة، سواءٌ في المسابقات العلميّة الدّوليّة أم في المنافسات السياسيّة. ومسؤولو البلد يقفون في الميادين العالميّة والسّاحات الدّوليّة ويتقدّمون بعملهم وكلامهم اعتماداً على صمود الشّعب. هذا أحد الشواخص».

هكذا فمعيار التقدم والتطور إحساس الناس بحريتهم: متى استعبدتم الناس وقد خلقتهم امهاتهم احرارا»، وهذا فعلا صلب الفكر الإسلامي الذي جسده أمير المؤمنين علي -عليه السلام - وجسدته ثورة كربلاء في أباء الضيم ورفض الانحدار الذي أصاب الأمة آنذاك.

٢- العدالة شاخص للتقدم والتطور:

المسألة الأخرى هي أن العدالة نفسها فضلا عن كونها هدفا هي معيار أيضاً وشاخص على مدى صلاحية النماذج المطروحة، حيث تشير التجارب التي مرت وتمر بها أغلب الدول الغربية التي اتبعت النظام الرأسمالي أو الاشتراكي ان الفقر لا زال موجودا، والتبعيض واستغلال السلطة والاحتكارات لا زالت تتحكم بتلك المجتمعات واقتصادياتها. وما موت الكثير من الناس جوعا في بلد كأمريكا واوربا، أو الموت بردا ونشوب الحروب التي اودت بحياة الملايين إلا دليل على فشل تلك النماذج.

«الشّاخص الآخر للتطوّر هو العدالة. لو أنّ دولةً ما تطوّرت في العلم والتكنولوجيا والمظاهر المادّيّة الأخرى، دون أن تتمتّع بالعدالة الاجتماعيّة، فهذا، برأينا وفي منطق الإسلام، ليس تطوّراً. نجد أنّ العلم اليوم في العديد من الدّول قد تطوّر وكذلك الصّناعة وغيرها من وسائل العيش المختلفة، لكنّ الهوّة الطبقيّة ازدادت عمقاً واتّساعاً، فهذا ليس تطوّراً، إنّه تطوّر سطحيٌّ وظاهريٌّ وعابر»[1]. «...عندما تستأثر جماعة محدودة بأكثر الامتيازات المادّيّة في دولةٍ ما، ويموت النّاس في هذه الدّولة عينها في الشّوارع من البرد أو الحرّ، يتبيّن كم أنّ العدالة غير واضحة وغيرعمليّة فيها. نقرأ في الأخبار العالميّة أنّ هناك أشخاصا يموتون من حرّ الصّيف في مدن الولايات المختلفة في أمريكا! حسنٌ، لماذا يموت الشّخص من الحرّ؟ أليس هذا لأنّه لا ملجأ له ولا بيت ولا

---

(١) - كلمته في اهل «اسفراين» ٢٢-٧-١٣٩١ هـ.ش.

مكان؟ أمريكا هي تلك الدّولة التي يعيش فيها أكثر النّاس ثراءً في العالم وأقوى الشّركات والكارتلات ومؤسّسات الائتمان في العالم، وأكثر الأرباح التّجاريّة لبيع الأسلحة تتحقق فيها. لكن في هذه الدولة عينها التي تبلغ الثّروات فيها حدّاً خيالياً، تزهق أرواح بعضهم في الصّيف من الحرّ وفي الشتاء من البرد ويموتون! هذا يعني عدم وجود العدالة. نعم، قد يعرضون في الأفلام السينمائية والرّوايات والأساطير أشكالاً من العدالة، لكنّها بعيدةً كلّ البعد عن الواقع. ففي تلك الدّول التي تُدار وفق منهج الاقتصاد الرأسمالي، وتطلق على نفسها عنوان الليبرالية التحرّر توجد مثل تلك المصائب والتعاسة. هكذا يكون واقع الحياة هناك. لو أنّنا أردنا أن نتطوّر فإنّ أحد الشواخص المهمّة التي تأتي في الدّرجة الأولى هي العدالة..»[1]

من خلال الكلام السابق يتضح أن محددات التطور: هما الهوية الوطنية أي المنظومة القيمية الوطنية التي تحكم النظام الاجتماعي لأي بلد، وهنا يمكن الأشارة إلى نظرية «الوظيفية البنائية في تفسير التقدم والتغيير في المجتمع» التي ربطت ما بين الأنساق القيمية الحاكمة في المجتمع والتقدم والتطور ودللت على الأنساق الثقافية والمعرفية والسلوكية، وكل ما يتألف منه المجتمع هو كل يؤثر بعضه على البعض الآخر [2] والمحدد الآخر للتطور هو العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ليس المقصود هو العدالة الشكلية وإنما مقدار ما يتحقق من القضاء على الحرمان والفقر والعوز في المجتمع. من هنا تنبع أهمية التفكير بطريقة

(١) - مصدر سابق: ٢٢-٧-١٣٩١ هـ.ش.

(٢) - بالكوت بارسونزا:...

«النظم» تأخذ بالحسبان كل الأبعاد المادية والبشرية،وهذه الرؤية تعتبر رؤية متقدمة لأنها تدرس التنمية والتطور كجزء من المنظومة القيمية والمعرفية والسلوكية للإنسان والمجتمع كما أنها تقول بعدم إمكانية تجزئة التقدم والتطور، فالعدالة هي روح التطور والتقدم:

«.. من المناسب جداً عند تقرير العناصر الرئيسة لنموذج التنمية و هي من وجهة نظر هذه المنظومة زيادة الدخل السنوي للفرد، و نشر التعليم و الصحة أن يلاحظ أيضاً تكريس العدالة و هي روح جميع تلك العناصر، فننهض بالخطط و الخطوات و المشاريع في بلداننا الإسلامية بالنظر لتكريس العدالة الاجتماعية و إفشائها. هذا من التعاليم الإسلامية الكبيرة التي يتوجب أخذها بنظر الاعتبار في كل تحرك اقتصادي»[١].

وعليه فالاهتمام بالتعليم والصحة جزء من العناصر المكونة لعملية التقدم والتطور، وهذا ما ينسجم مع الرؤية الإسلامية الشاملة التي ترى الانسان مجموعة من القيم والأبعاد الروحية والمادية.

٣- التضامن والتكافل هما «الشرط الكافي» للعدالة:

نادى الاسلام بالعدالة القائمة على التوازن والتكافل، فبحسب رؤية الإمام الخامنئي يوجد حد أدنى من الاستفادة يحق لكل انسان من الموارد الاجتماعية والاقتصادية وهذا لايرتبط بانتاجيته، بل بكونه انسانا، والقسم الآخر يرتبط بانتاجيته ومدى مساهمته في الناتج الوطني. وهذا المنطق يمنع من الحالات البائسة كالموت

(١) - كلمته في لقاء مع المشاركين في مؤتمر البنك الاسلامي للتنمية ٢٥ - ٦ - ١٣٨٣.هـ.ش.: (٢٠٠٥م).

من البرد أو الموت بسبب عدم وجود المأوى أو غير ذلك من الحالات التي وجد الفكر الرأسمالي لها تبريرا في بنيته الفكرية لذا لا يمكن، من وجهة نظر نظام الجمهورية الاسلامية، التساهل في هذا المجال ويجب العمل على تقليل الفوارق الطبقية الاجتماعية والاقتصادية ليس عن طريق «الشيوعية» بمصادرة الاملاك الخاصة وليس عن طريق «الراسمالية» بزيادة الضرائب المهلكة أو تجاهل القضية والدعوة للحروب وانتشار الفقر والجوع[١] وبالتالي فمن الاهداف التنموية المحورية هو تقليل الفوارق الطبيعية على قاعدة تمتع واستفادة كل أفراد المجتمع من الإمكانات الموجودة وبالتالي يجب أن تسن القوانين وتوضع البرامج بناء على هذا الهدف وفي خدمته:

«.. النقطة الأخيرة التي سأذكرها كسمة أخرى لمدرسة الإمام السياسية هي قضية العدالة الاجتماعية. العدالة الاجتماعية من أهم وأول الخطوط في المدرسة السياسية لإمامنا الجليل. العدالة الاجتماعية وردم الهوة الطبقية[٢] يجب أن تلاحظ وتعد هدفاً في البرامج الحكومية كافة من تقنين وتنفيذ وقضاء.أنْ نقول يجب أن نجعل البلاد ثرية أي نرفع من مستوى الناتج الإجمالي الوطني ثم تتكدس الثروات في جانب لصالح فئة معينة، و تبقى مجاميع كبيرة من الناس خالية الوفاض، فهذا لا ينسجم مع المدرسة السياسية للإمام. ردم الفجوة الاقتصادية بين الجماهير و تبديد التميز في الانتفاع

(١) - مالتوس: نظرية علم السكان..

(٢) - هنا لابد من ذكر حديث أو رواية خاصة بهذا الشأن..

من شتى المصادر الوطنية بين طبقات الناس، يمثل أهم و أصعب مسؤولياتنا. جميع المخططين، والمشرعين، والمنفذين، والعاملين كافة في الأجهزة والمؤسسات المختلفة، يتعين أن يلتفتوا إلى هذه النقطة ويعدوها من أهم مميزات تحركهم..»[(١)].

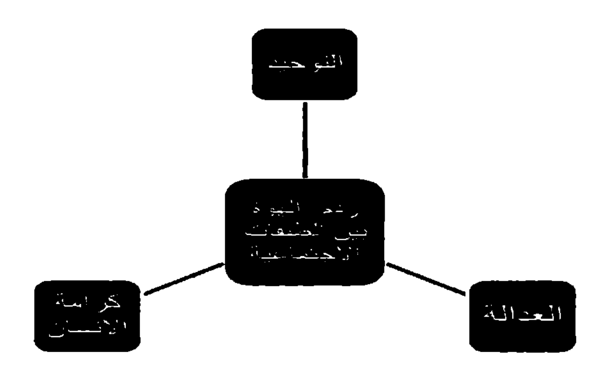
الحديث عن العدالة كما صورها السيد الخامنئي هو مقولة جديدة تطرح في الفكر التنموي، صحيح أن فكرة دولة الرفاه تهدف إلى هذا المعنى، ولكن من ناحية المنظومة الفكرية لا تنسجم أبدا مع المنطق الفكري والفلسفي الذي تقوم عليه الليبرالية، وذلك على عكس فكرة العدالة من وجهة نظر النظام الاسلامي التي تنبع من رؤيته للإنسان والعالم فضلا عن المنطق الفلسفي والبنيوية هو في حد ذاته جديد في العصر الحديث، فالتنمية والتطور والتقدم من وجهة نظر الامام الخامنئي تقوم على ثلاثة اركان: التوحيد - الكرامة الإنسانية - العدالة الاجتماعية، وهذا ربط واضح بين الأنساق المجتمعية أو دعنا نقول بين الأنساق القيمة والاجتماعية والاقتصادية، ولا يمكن تحقيق التقدم مع وجود خلل في إحداها:

«أعزائي! هذا الكلام الجديد - التوحيد، وكرامة الإنسان، والعدالة الاجتماعية - أخذ موقعه ومكانته في العالم.. هذه ثلاثة أركان رئيسية. علينا أن نعتبر كل تخلفاتنا في هذه الأركان الثلاثة تخلفات حقيقية. كلما ابتعدت شخصياتنا وسلوكياتنا- نحن المسؤولين عن السلوكيات التوحيدية- وانخفض مستوى احترامنا لحياة الشعب، و شخصيته، و

(١) - كلمته في ذكرى رحيل الامام الخميني (قدس) ١٤ - ٣ - ١٣٨٣

هويته، و عزته، و بمقدار ما لم تعالج الفواصل الطبقية، و لم تتابع العدالة الاجتماعية في البلاد بالمعنى الحقيقي للكلمة، فسيكون هذا تخلف. ينبغي أن تتركز كل جهودنا على تلافي حالات التخلف. و هكذا ينبغي أن تكون أجواء المجتمع. هذا هو السبب الذي يجعلني أحذر أحياناً بعض الأشخاص من مسؤولين أو سواهم.

اعتقد أن العمل لأجل تحقيق العدالة الاجتماعية وردم الفواصل الطبقية هو أكبر و أهم مسؤولياتنا. لحسن الحظ حضر هذه الجلسة عدد من مسؤولي المحافظة و أتمنى أن يفكروا في هذه القضايا. أهم قضايانا اليوم هي أن نستطيع ملء الهوة الطبقية بين الفقير والغني»[1].



إذن فإن ردم الهوة على مستوى التقدم والقضاء على فجوة التخلف تكون بتضافر هذه الاركان الثلاثة، ولعل في هذا إشارة من قبل سماحته أيضاً إلى أسباب التخلف والفقر، وهنا يوجد تمايز عن النظريات التنموية

(١) - كلمته في لقاء جمع من طلاب زنجان ٢٢/ ٠٧/ ١٣٨٢

التي قصرت أسباب التخلف وحددتها بالعوامل المادية،ويتقاطع مع بعض النظريات الحديثة التي أرجعت التخلف الى الأنساق الثقافية والفكرية مع الاختلاف معها حول المصداق، وكأن ما يريد ان يقوله السيد الخامنئي(فداه) أن التطور الاجتماعي أو ما يعبر عنه التنمية الاجتماعية هو مقدمة لازمة للتطور الاقتصادي واركانه ما ذكر سابقا (التوحيد - الكرامة الإنسانية - العدالة الاجتماعية والاقتصادية) .

٤- مشاركة الناس في التنمية:

يوجد معيار آخر يدل على مدى تحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، هو عبارة عن مدى مشاركة الناس في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية،وكذلك خدمة الناس من قبل الدولة والنظام، وهذا كله جزء لاينفك عن أصول النظام الاسلامي ويجب أن يتبلور في كل المراتب الإدارية وعلى كل المستويات:

«.. **على الصعيد الاجتماعي ينبغي أن ترتبط التنمية بالجماهير.. يجب أن تكون الجماهير محور التنمية. ولاشك أن العالة أحد المعايير الرئيسية. البرامج التي تتجاهل العدالة والتوزيع العادل للثروة في المجتمع لا يمكنها تأمين الأفق الذي نريده،وهي ليست خطتنا ولأن الأخوة في مؤسسة التخطيط والإدراة والخبراء ومخططي السياسات موجودون هنا أؤكد على مراعاة العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع العادل للثروة، لا نقول أن تكون دخول الجميع متساوية - فهذا مما لانناقش فيه - ولكن لايمكننا صرف النظر عن العدالة وهي من العناصر الأهم**

في الجمهورية الاسلامية، يجب مراعاة هذا العنصر بالتأكيد»[١].

٥- محورية العدالة:

«... ان أصل العدالة الاجتماعية، اجراء العدالة، الأخذ بالاعتبار حق الطبقات الواسعة من الشعب، والقضاء على الفواصل الطبقية واحد من اصول النظام الإسلامي. من اصول الثورة الأسلامية محاربة الفساد الاداري، والفساد الاقتصادي وسوء الاستفادة من الإمكانات التي تحت سلطة الافراد - سواء استفادة مالية أو سوء استفادة سياسية، ويجب ان تؤخذ بالاعتبار.

إن خدمة الناس هي من أصول النظام، وحفظ استقلال البلد على الصعد كافة والحؤول دون نفوذ الأعداء جزء من اصول الثورة التي لا تتغير، فاصول الثورة والخطوط الاساسية لها لا تتغير، ومظهر كل ذلك هو الدستور..»[٢].

فمن مظاهر العدالة هو محاربة الفساد وسوء الاستفادة من الامكانات المتورفرة بيد بعض المديرين والسياسيين، والتي تغريهم عندما لايكون هناك رادع ايماني لاستخدامها بتجميع الثروات أو التسلط والهيمنة وتضييع حقوق الاخرين.

٦- تعميم ثقافة العدالة:

ولكي تستكمل حلقة العدالة الاجتماعية لا بد من «تعميم العادلة

(١) - كلمته في لقاء موظفي القطاع العام ١٥/ ٠٥/ ١٣٨٢

(٢) - كلمته في ذكرى رحيل الامام الخميني (قدس) ١٤/ ٠٣/ ١٣٨١

«بمعنى تعميمها على كل الأنشطة والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية، وجعلها محور البرامج والسياسات وشاخص أمام أعين المسؤولين في البلد،بل تصبح مقولة العدالة هي برنامج عمل في كل لحظة على مستوى افراد المجتمع كافة، وتثقيف أفراد المجتمع على ذلك وتعويدهم عليه:

«.. نصيحتي الثانية، هي نشر العدالة، قد جئنا لاجل العدالة، لا تملك طبقات الشعب المحرومة المنابر والاذاعات أما الطبقات المترفة والقوية فيستفيدون من المنابر من دون حق، يستطعيون النفوذ إلى داخل الجسم واينما ارادوا ويعملون نفوذهم، ويحققون أعمالهم، ولكن تبقى الطبقات المحرومة على الارض. يجب أن يكون تركيز الحكومة الأساس في كل السياسات التنفيذية وكل الأقسام هو القضاء على الحرمان أاجل إيجاد العدالة . بمقدار ما نزيل الحرمان بمقدار ما نقرب البلد من العدالة، وما يقرب من العدالة تعلمونه بشكل جيد، ايجاد فرص العمل، المسكن، الطبابة، الضمان،وموارد أخرى. فاذا أردنا أن ننفذ أي مشروع صناعي أو تعديني أو مواصلات ما يجب أن نراه ما هو مقدار تأثيرذلك على تحقيق العدالة فلنعمل على هذا الاساس.»[1].

فمن خلال الساسيات الإجرائية والقوانين التشريعية والقضائية لا بد ان تجري العدالة في كل عروق المجتمع والاقتصاد،وتتبلور وتظهر في المجتمع كما تبلور نظام الجمهورية الاسلامي على المستوى السياسي وأخرج البلاد من تحت نير الاستعمار البريطاني وحقق العدالة السياسية، هنا المطلوب أن نذهب الى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية

(١) - كلمته في لقاء رئيس الجمهورية واعضاء الحكومة ٠٥/ ٠٦/ ١٣٨٠

كهدف ومدخل للتقدم والتطور، فتحقيق العدالة أمر ممكن وذلك بهمة الشعب والاتكال على اللّه سبحانه، فكما كان يعتبر انتصار الثورة الإسلامية وتحقيق نظام الجمهورية الاسلامية جزءاً من المحالات وقد تحقق ذلك، فإن العدالة كذلك يمكن أن تصبح امراً واقعاً بشرط أن نريد ذلك(١).

٧- تلازم العدالة مع الادارة الجيدة والسياسات الكفوءة التي تمنع من التبعيض وزيادة الهوة بين الطبقات الاجتماعية:

يؤكد سماحة السيد الخامنئي(فداه) أن تحقق العدالة الاجتماعية لا ينفك عن المسائل السلوكية والقيمية (الأخلاقية للفرد) فمن آفات عدم تحقق العدالة هو الطغيان الذي يوجد عن بعض الأفراد الذين يقفون سدا يحول أمام الحد من الفواصل الطبقية أو زيادة الرفاهية للمستضعفين والفقراء ولا يهمهم إلا تكديس الثروات الفردية، ولو على حساب الطبقات الفقيرة والمحرومة، لذا وفقا للرؤية الاسلامية بحسب - اعتقاده- يجب أن يتم الأمران معا: النمو والازدهار الاقتصادي وكذلك حسن توزيع الثروة والعدالة ومصداق ذلك التقليل من الفوراق الطبقية فالتقدم في واحدة دون الأخرى لا يساوي شيئا، ولا تتحقق تنمية ولا تقدم ولا تطور، وهذا ناتج عن آفات عدة:

١- سوء السياسات المحلية

٢- الطمع لدى البعض وجعل انفسهم محور التقدم والتطور دون الاكتراس للطبقات الفقيرة والمحرومة.

---

(١) - كلمته في صلاة الجمعة ٢٦/ ١٢/ ١٣٧٩.

٣- الاستفادة غير المبررة من بيت المال.

٤- عدم التفات المسؤلين إلى أهمية تحقق العدالة إلى جانب النمو الاقتصادي.

٥- لاستفادة من الطرق غير القانونية للوصل إلى الثروة.

وهذا ما يشير إليه سماحته في المقطع التالي:

«إنني أود أن أقول جملة واحدة للمسؤولين. إن بلدنا يمر بمرحلة اقتصادية صعبة، حتى يستطيع أن يصل إلى مرحلة فيها الانفتاح والحرية والرفاهية إن شاء اللّه وحتى يكون بوسع الجماهير الاستفادة من مصادر هذه الطبيعة العظيمة ومواهبها وعطاياها وهذه الإمكانيات الكثيرة التي توجد في بلدنا»[١]

«نحن نحتاج إلى المساعي الشاملة؛ إلا أن إحدى الآفات التي تهددنا خلال حركة تقدم البلد وتنميته العامة في هذه المرحلة، هي ازدياد الفوارق بين الطبقات إثر بعض السياسات الخاطئة. عليهم أن يحذروا كثيراً من هذا»[٢].

«هناك البعض يفكرون في مصالحهم فحسب. هؤلاء هم الذين لا يفكرون في الشرائح المظلومة والمستضعفة ولا في الفقراء ولا في مستقبل البلد ولا يفكرون إلا في ملء جيوبهم وفي حياتهم الشخصية وجمع الثروات لأنفسهم مهما أمكن. على الأجهزة المسؤولة أن لا

(١) - كلمته في لقاء المعلمين ومناسبة ذكرى شهادة الشهيد مطهري ١٤/ ٠٢/ ١٣٧٩

(٢) - مصدر سابق:

تسمح لهم أن يعملوا دائماً على زيادة الفوارق و الفواصل بين الطبقات. إن العدالة الاجتماعية هي الأساس»(١).

«إذا كان في البلد ازدهار اقتصادي ولم تكن هناك عدالة اجتماعية، فإن هذا الازدهار الاقتصادي لن يصب في صالح الفقراء والمستضعفين ولن يزول الحرمان؛ وتلاحظون أن هناك في العديد من البلدان فيها ارتفاع الإنتاج و هناك المصانع الكبرى التي تعمل، و الثروة التي تنتج؛ لكن الحرمان لا يزال موجوداً في تلك البلدان؛ خاصة في البلدان الأوربية والغربية المتقدمة عينها. وما يبينونه لنا أنا وأنتم على شاشات التلفاز ومن خلف آلات التصوير، هو الجانب المشرق من أوضاع هذه البلدان. إنهم لا يعرضون الأحياء الفقيرة وصور المرارة والجوع والحرمان والحسرات فيها؛ بل يكتفون بعرض مشاهد المباني والشوارع الواسعة والحدائق الكبرى وغيرها! فلو تحقق التقدم الصناعي والازدهار الاقتصادي، من غير أن تتوفر العدالة الاجتماعية، فستكون النتيجة هي حالة تلك البلدان وبلدان أخرى هي أسوأ حالاً من الأولى»(٢).

٨- تلازم الازدهار الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية:

«نحن لا نريد الازدهار الاقتصادي في المجتمع فحسب. بل نريد الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية معاً. طبعاً لا نقول يجب أن تكون هناك عدالة اجتماعية دون الازدهار الاقتصادي؛ لأن العدالة

---

(١) - مصدر سابق.

(٢) - مصدر سابق.

الاجتماعية ليست عاملاً مهماً في المكان الذي ليس فيه الازدهار الاقتصادي؛ حيث إن المجتمع لا يحقق الرفاهية المطلوبة. إذا كانت العدالة الاجتماعية إلى جانب التقدم الاقتصادي، فإن المجتمع سيكون مزدهراً. لا يمكننا عدم مراعاة العدالة الاجتماعية»[١].

٩- ادارة التطور والعدالة بيد المسؤولين:

«إن المسؤولين هم الذين يمكنهم إدارة الأمور. ينبغي عليهم منح الفرصة للبعض حتى يكون لهم النشاط الاقتصادي السليم والقانوني - لأن إنتاج الثروة ليس أمراً مذموماً في الإسلام - لكن يجب الحيلولة دون استخدام الأساليب اللاشرعية، و اجتناب التزييف والخداع و المكر واستغلال الثروات العامة. فهذا غير جائز»[٢].

١٠- دقة وتناسب الثواب مع الإنتاجية خاصة في الإدارات الحكومية:

«يجب تقليل الفوارق. إن البعض من هذه الرواتب والمكافآت والإيرادات التي يحصل عليها بعض الأشخاص - والتي هي أيضاً من بيت المال - لا يمكن تبريرها ولا فهمها ولا قبولها. إن الذين يستفيدون من الأموال الحكومية وبيت المال، عليهم أن يأخذوا منها على قدر وقيمة ما يفعلونه من أعمال. لا يمكن للبعض أن يأخذوا كثيراً»[٣].

---

(١) - مصدر سابق:

(٢) مصدر سابق:

(٣) مصدر سابق:

١١- ضرورة انسجام القوانين وتضمنها ما يكفل تحقق العدالة:

«الحقيقة أن الثورة الإسلامية حطمت صنم الفوارق وتربية الطواغيت في هذا البلد. فقبل الثورة كانت الفوارق بين الفقير والغني أمراً لا يمكن تفاديه. لم يكن أحد يتجرأ على أن يقول شيئاً عن هذا. لقد جاءت الثورة الإسلامية ومهّدت طريق العدالة الاجتماعية»[١].

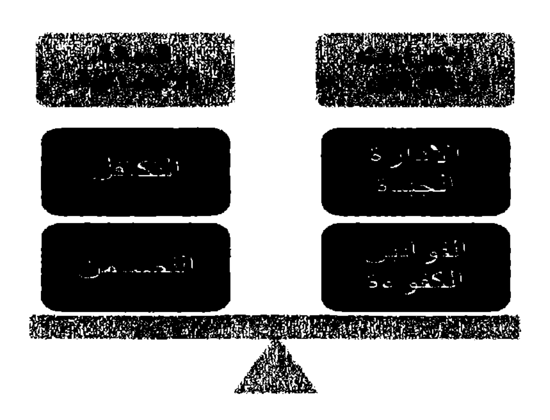
«لكن علينا أن نعمل. على الذين يسنون القوانين ويتخذون القرارات ويخططون، أن يأخذوا العدالة الاجتماعية بعين الاعتبار. عرض تلفزيون الجمهورية الإسلامية قبل عدة أيام مشهداً لإحدى المدارس في إحدى القرى في بوشهر جعلني أشعر بالألم في قلبي! فهذا العدد من الشباب في جزء من هذ البلد يذهبون إلى مدارس بهذه الظروف الصعبة؛ بينما تلاحظون على بعد مسافة وسط البحر، ماذا يفعلونه بالثروات غير المشروعة! إن هذا ليس أسلوباً صحيحاً في نظام الجمهورية الإسلامية بل هو أسلوب خاطئ. على المسؤولين أن يراقبوا هذه الأمور. وعلى الجميع أن يقوم بواجبه بشكل دقيق. على المسؤولين متابعة العدالة وتسهيل أمور العيش للطبقات المستضعفة و المحرومة والحفاة. أقصد الذين أنقذوا هذا البلد في أيام المحن، و إذا هدد خطر هذا البلد مرة أخرى،لا سمح الله، فإن هؤلاء العمال والمعلمين وهذه الشرائح المستضعفة وهؤلاء الموظفين الذين يتمتعون بأقل مستويات الدخل، هم الذين يهبّون للدفاع..»[٢].

---

(١) - مصدر سابق:

(٢) - كلمته في لقاء المعلمين في ذكرى شهادة الشهيد مطهري ١٤/ ٠٢/ ١٣٧٩.

وبناء عليه فالعدالة الاجتماعية من وجهة نظر سماحته هي التي تضمن التعادل والتوازن لأجل التقدم فالإسلام لا يمنع من الثروة ولا من الوفرة في الإنتاج، بل يجب أن يكون ذلك عن طريق الحلال والطرق القانونية، وفي المقابل العدالة تعني تسهيل عيش وحياة الناس وتمكينهم من الوصول إلى الحد الإدنى من العيش الكريم[1].



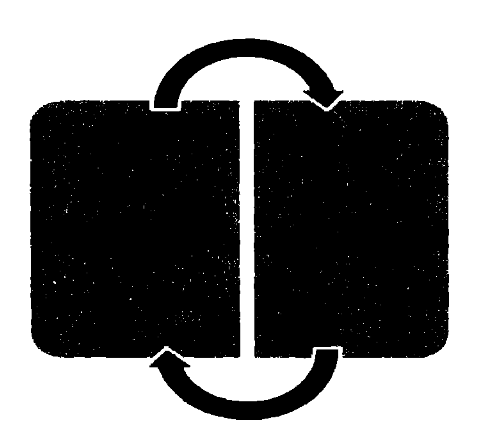
١٢- الأخلاق هي البنية التحتية للعدالة الاجتماعية والاقتصادية:

الركن الآخر الذي يحقق العدالة هو تعميق وتوطيد المسائل الأخلاقية، فلأن الفساد والطغيان هما العاملان الاساسيان اللذان يمنعان من تحقق العدالة، وبالتالي هما مسألة سلوكية ترتبط بالقيم النفسية والسلوكية للإنسان،إذن لابد من مواجهتهما بأسلوب من السنخية عينها وهو القيم الأخلاقية، وهذا الأمر هو الخطوة الرابعة التي يهدف اليها النظام الاسلامي وبالطبع هي مرحلة من التقدم والتطور،

(١) - تعريف العيش الكريم من وجهة النظر الشرعية: من الناحية العرفية المقدرة على تامين الضروريات من الحاجيات...

هي مرحلة لم تلحظها - بالتأكيد - النظم الرأسمالية ولا الشيوعية:

«إن ما قلته سابقا لشعب الأهواز العزيز وفي الواقع لكل الشعب الإيراني،هو انه يجب أن نخطو الخطوة الرابعة، والتي هي خطوة إعادة البناء والتحول المعنوي والأخلاقي في المجتمع، وهذه الحركة آصعب من كل الحركات -بمعنى من المعاني- وصعب كثيرا أن يعيد الإنسان بناء المجتمع من الناحية الأخلاقية ويطرح جانبا كل الرذائل الأخلاقية ويحل المعنويات محلها في المجتمع، بسبب هذا لا يمكننا القيام بالعدالة الاجتماعية كما يريدها الإسلام من دون تحول أخلاقي عميق وواسع..»(١).



يتضح من خلال كلامه السابق مدى الارتباط بين البعد الأخلاقي والسلوكي والبعد التنموي الاجتماعي والاقتصادي أو بمعنى آخر التقدم والتطور، وهذا الأمر تنبهت إليه النظريات التنموية الحديثة التي خلصت إلى نتيجة مؤداها: أن سبب عدم نجاح الكثير من التجارب

(١) - كلمته في لقاء زائرين ومجاوري الحرم الرضوي ١٣٧٦/ ٠١/ ٠١

التنموية الحديثة والمعاصرة كان عدم إيجاد تحول ثقافي وقيمي منسجم مع عمليات التنمية، فهذه المجتمعات كانت تعيش الازدواجية بين الثقافة والقيم المحلية، وبين الأفكار التنموية والتحديثية المستوردة من الغرب سواء الشرقي منه ام الغربي، اما تلك الدول التي إما أنها غيرت من ثقافتها أو انها قولبت العمليات التنموية وأدواتها في قالب ثقافتها وقيمها أو أنها «وطنت الأساليب والأدوات «فهي حققت التقدم المفترض من وجهة نظرها، وهنا بالطبع لايقصد السيد الخامنئي بأن تتغير ثقافة المجتمع الإيراني لتناسب عمليات التنمية بل على العكس يعتبر ان الثقافة الإسلامية الأصيلة هي الوحيدة القادرة على تلبية متطلبات التغيير والتقدم وهذا الأمر يجب أن ينبع منها. تتبلور العدالة الاجتماعية ضمن النسق الاجتماعي العام الذي يحتوي على الأنساق الجزئية من قبيل الاقتصاد، الاخلاق، السياسة، القانون، الدستور، وغير ذلك مما يكون البنية الاجتماعية... بناء عليه تصبح العدالة أمرا يرتبط بوجود بكل أبعاد المجتمع، من هنا يجب إيجاد «ثقافة العدالة» لأنه من دون هذه الثقافة لا يمكن أن تستقر العدالة وتحقق العدل ويزدهر:

«العدالة الاجتماعية أمر إجتماعي محض ويرتبط بالنظام، حيث لايمكن تحقيق سياسة وطريقة إدراة المجتمع من دون ثقافة صحيحة في أذهان افراد المجتمع...»[١]

يشير سماحته في الحديث السابق الى أن العدالة تتحقق عندما تتحقق العدالة على المستوى الشخصي[٢]، بمعنى أنه صحيح ان

(١) - كلمته في لقاء اعضاء المجالس الثقافية في المحافظات ١٩/ ٠٤/ ١٣٧٤

(٢) - مصدر سابق

العدالة هي مقولة اجتماعية، إلا أنها ترتكز على مقولة شخصية، وهي إستقامة الافراد وخاصة المسؤولين ومن بيدهم زمام الأمور في النظام الإسلامي.وبالتالي العدالة على المستوى الشخصي تؤدي الى العدالة الاجتماعية، وهذا الأمر يرتب مسألة أخرى، وهي مسؤولية الأفراد والمسؤولين تجاه بعضهم البعض، ويصبح الاهتمام بالطبقات المحرومة والمستضعة، وتقليل التفاوت الطبقي جزءا من أصول النظام والاهتمام والمسؤولية القانونية والشرعية في النظام الإسلامي...، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لم يكن يوما تعتبر زيادة الثروة الشخصية أمرا مذموما في الإسلام، إذا كانت عن طريق الحلال، بل على العكس أكد الإسلام على حق كل فرد أن يملك ويستفيد، وينتفع بملكه الخاص، ويحقق الرفاهية التي يريدها، حتى وصل ببعض الروايات ذم كل فرد لا يعمل ويتكل في معاشه على الآخرين فهذا شيء والشيء الآخر هو الاستفادة من المنافع والمصالح العامة والخدمات التي توفرها الدولة أو باصطلاح أهل التنمية فإن الإنتفاع من السلع والخدمات العامة يجب ان يكون متعادلا بين الجميع ولا يوجد تبعيض وتمييز بين أفراد المجتمع، فيكون أفراد المجتمع متساوين في الحصول على هذه الفرص، وهنا الغرض منه هو تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق التوازن وإتاحة الفرصة للجميع، فالاصل رعاية اوضاع كل افراد المجتمع القادر منهم وغير القادر، الغني منهم وغير الغني. إن النمو الاقتصادي وزيادة الثروة هما الاساس في النظام الرأسمالي وبالتالي لا يشكل التفاوت الطبقي هاجسا بالنسبة إليه. وهذا على خلاف النظام الاسلامي، فهو في حين أنه يعتقد بالنمو الاقتصادي وبالمجتمع الغني فإنه يعتقد أيضاً بتقليل التفاوت بين

الطبقات الاجتماعية المختلفة وعلى كافة الصعد[١]، لايعني ذلك ان لا يبقى فقير وإنما تأمين الحاجيات، وأن لا يتم الحصول على الثروة عن طريق الغش والاستفادة من مقدرات البلد بواسطة طرق غير مشروعة وتسخير إمكانات الدولة لحسابه[٢].

١٣- التوازن والتكافل هما بداية التخطيط الإسلامي للتنمية والتقدم ضمن المنظومة الأخلاقية:

بناء على الفقرة السابقة دعا الإسلام إلى التوازن الاقتصادي والتكافل الاجتماعي، ففي الأولى أكد الإسلام على تنمية الإنتاج المحلي وزيادة الثروة القومية من خلال زيادة انتاج السلع والخدمات وزيادة الاستثمارات المحلية، وهذا ما يعود بالنفع على أصحاب عوامل الإنتاج ويحقق لهم الإيرادات بفضل ما يملكونه من المصادر الطبيعية أو رأس المال أو الخبرات والمهارات الفردية، وكل ذلك ضمن ما يعرف بزيادة النمو الدخل القومي أو الناتج المحلي، فالتوازن هنا يراعي الأصول الاقتصادية في توزيع عوائد العملية الإنتاجية كل بحسب إنتاجيته،وهذا هو مصداق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في هذا القسم من رؤية الإسلام؛ في الثانية لحظ النتائج السلبية التي تنجم عن طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي وآليات عمله التي تفرز حالات من الفقر والحرمان، لماذا؟ فلنأخذ على سبيل المثال الدورات الاقتصادية[٣] في الاقتصاد وهي ليست مختصة بالنظام

(١) - كلمته في لقاء تنفيذ حكم رئاسة الجمهورية ١ / ٠٥/ ١٣٧٢

(٢) - مصدر سابق: ١/ ٠٥/ ١٣٧٢

(٣) - Business cycles

الراسمالي، فقد يأتي القحط فيقضي على الزراعة، تأتي الحروب، عدم الكفاءة في عمل الأسواق وخاصة سوق العمل، الاحتكارات، الاستفادة من التكنولوجيا وتبديلها مكان قوة العمل، وغير ذلك من الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث عن قصد أو عن غير قصد كلها تؤدي الى خلل في التركيبة البنيوية الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي، كما ذكرنا سابقا، إلى إيجاد حالات الفقر والعوز ومن لايمكنه الوصول الى إشباع الحد الأدنى من الحاجيات.

هنا يتنبه النظام الإسلامي إلى أسلوب لحل تلك المشكلة وهو التكافل والتضامن الاجتماعي،الذي تقوم به الدولة - اي القطاع العام- وكذلك يقوم به أفراد المجتمع - اي القطاع- الخاص وبالتالي السياسة العامة هي إعادة التوازن للتركيبة الاجتماعية والتعادل في ما بين الأنساق الاجتماعية كلها (الاجتماعية، اقتصادية، الطبقات المختلفة و..):

«.. يملك الاسلام اسلوبا خاصا ن لديه مسلكا خاصا فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية ويطبقها،فاساس السياسة الاقتصادية العامة للبلد عبارة عن الرفاهية العامة والعدالة الاجتماعية. من الممكن ان يهيئ فردا لنفسه نفعا ما من خلاله سعيه واستعدادته.. ولكن يجب ان لا يبقى فقيرا في المجتمع، يجب ان يكون هذا الهدف هدف مؤسسة التخطيط والبرمجة والمخططين في البلد..»[١].

وهذا يعيد مرة أخرى فكرة ارتباط العدالة بالأخلاق في الرؤية

(١) - مصدر سابق: ١/ ٠٥/ ١٣٧٢

الإسلامية، فهناك ارتباط كبير بين الأمرين فلا تنفك العدالة عنها العدالة ولا تتحقق الابها، إن منظومة الأخلاق الإسلامية هي التي تمنع الإنسان من الإسراف، هي التي تنبهه إلى جاره الجائع، أو ليس الفكر الاقتصادي المعاصر قائم على فكرة المنفعة وإشباع اللذة المادية[١] ألم تكن أولى المحاضرات التي القاها آدم سميث في الاقتصاد كانت حول الأخلاق في الاقتصاد[٢]، كلها تدل على أن السلوك الفردي إنما يتقوم بالقيم الأخلاقية التي تحركه، وهي العلة الغائية التي تدفعه إلى الحركة. ومن هنا، كلما كانت هذه الأخلاق منسجمة مع الفطرة الإلهية كلما كانت تشكل قوة دافعة الى الأمام وحصل تقدم بشكل أسرع:

«ترتبط العدالة ارتباطاً وثيقاً بالأخلاق، بالتأكيد قسم منها يرتبط بالقوانين والمقرارات في المجتمع،ولكن هذه المقررات والقوانين ليست فعالة بشكل كبير اذا لم يتمتع الأفراد بالأخلاق الإلهية والإسلامية.اليوم يوجود في مجتمعنا أشخاص يملكون دخلا مرتفعا بسبب امتلاكهم لتخصص محل حاجة أو يملكه افراد قليلون،هل يجب أن ينفقوا كل دخلهم على أنفسهم؟ هذه الأخلاق المادية.. بناء المدارس مسألة مهمة، بناء المجمعات العلمية أو الاهتمام باصحاب العاهات.. وهو من الناحية الأخلاقية عمل لائق، وعبارة عن فريضة من الناحية الدينية..

باعتقادي، إن التربية الأخلاقية الخطأ هي التي جعلت الشعوب تبتلى بهذه المصائب الكبرى.فطينة الاستكبار العالمي القبيحة التي

---

(١) - اصل اللذة عند «جوسن «في الفكر النيوكلاسيك

(٢) - المحاضرات التي القاها في جامعة جلاسكو في اسكوتلاندا تحت عنوان «رسائل في الاخلاق»

تملكها الولايات المتحدة الأمريكية في الاصل هي مسألة أخلاقية ولها أساس في الأخلاق، الاستكبار أيضاً هو مسالة أخلاقية، أخلاق فاسدة. لايملك اولئك الإنصاف»[1].

هنا يتبين لنا مدى عمق النظرة في ربط مسألة العدالة والتقدم أو التطور بالموضوع الأخلاقي، حيث تطرق سماحته إلى ثلاث عناوين:

أ- الأول هو الأخلاق الحيوانية لدى بعض الأفراد

ب- الثاني ارتباط المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بالمسألة الأخلاقية بشكل بنيوي.

ج- الثالث عدم فعالية الأنظمة والقوانين والمقررات أو كفاءتها إذا لم تقترن بالأخلاق الاسلامية.

لعل هنا يتقاطع ما قدمه الإمام الخامنئي، على مستوى تأكيد أهمية القيم الدينية والأخلاق مع ما قدمه ماكس ويبر في ان التقدم الحاصل في الغرب وخاصة في أميركا هو حاصل المذهب البروتستاني، الذي اعتبر أن القيم البروتستانتية هي السبب الرئيسي في النهوض في الغرب، ولكن الفارق الجوهري هو أن ماكس ويبر لم يعش ليرى نتائج تلك الأخلاق والقيم على مستوى نفس تلك المجتمعات وعلى المستوى العالمي. إذن هي في المصداق الواقعي والعملي لتلك القيم والأخلاق، التفكير «المؤسساتي «أكد على أهمية التعريف الدقيق لحقوق الملكية والقيم التي تملكها الوحدات الاجتماعية، كذلك ربط بين القيم والتطور والتقدم أو التنمية، ولا نذهب بعيدا فإن «علم

(١) - كلمته في لقاء طبقات مختلفة الشعب ٢/ ٠٤/ ١٣٧٢.

الاقتصاد البحت»[1] يتمحور حول «اتخاذ القرار»[2] في الإستفادة من الامكانات المتاحة أو الاستهلاك أو التوزيع، وبالتالي محور الفكر الاقتصادي لما قبل الحرب العالمية الثانية،والذي يتحكم إلى الآن بأكثر أدبيات الفكر الإقتصادي المعاصر، يركز على دراسة الظروف التي تمكن الأفراد من اتخاذ القرارات المناسبة والأكفأ، وبالتالي كل قرار هو تابع لهدف، والهدف هو تابع لقيمة يختزنها هذا الهدف وإلا لما تحرك الانسان لاتخاذ القرار المفترض، وهذا ما أكدته الرؤية السلوكية في تفسير علم الاقتصاد.

إذن ما طرحه السيد الخامنئي هو المنهجية التحليلية عينها، المنهجية التي تقول-كما بيناها سابقا- ان القيم المعنوية والأخلاق هي التي تحرك الانسان وترسم له مسار سلوكه الإجتماعي والاقتصادي والسياسي وعلاقاته كافة مع الآخرين، والمصداق الحقيقي لتلك القيم التي تضمن عدم انحراف السلوك الفردي والاجتماعي هي القيم والأخلاق الاسلامية.

١٤- العدالة الإسلامية هي المصداق الحقيقي للعدالة الاجتماعية:

نادت كل الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية بالقضاء على الفقر والحرمان وهذا صحيح، ولكن الخلاف كان حول المصداق، وهنا المشكلة الحقيقية، حتى أن الكل نادى بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، ولكن اختلفوا حول مصداق العدالة وسبيل الوصول إليها، والموقف من تفسير العدالة وتبيان الطريق إلى تحقيقها نتج عنه

---

(١) - Pure Economics

(٢) - Decision making

نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة، فتمايز الأنظمة عن بعضها كان في الاختلاف حول هذه المسألة، ففي حين اعتبر النظام الرأسمالي أن السبيل لتحقيق العدالة يكون عن طريق تملك رأس المال والحرية المطلقة للفرد في التملك والاستهلاك وغيره...، جاء الفكر الشيوعي ليقيد تلك الحرية ويعتبر أن الفرد لايستطيع لوحده أن يحقق العدالة، فلابد من تدخل الدولة وأن تتملك بشكل مطلق،ويكون المبدأ الحاكم: من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته «، ولكن المحصلة كانت ازدياد الظلم والفوراق الطبقية وحروبا ذهب ضحيتها الملايين ونهبا للثروات والخيرات للبلاد المستعمرة والفساد الأخلاقي واضطهاد المرأة واستخدامها سلعة في يد التاجر وصاحب رأس المال تحت حجة الحرية والإنتاجية وبالتالي ليس أنه لم يقض على الفقر، بل نتج ما هو اسوأ من ذلك:

«.. الكثيرون في الدنيا أرادوا أن يقضوا على الفقر، أما ما هو الطريق الذي يسلكونه؟ النقاش حول الطريق، استفادت الشيوعية من هذا الطريق، ولكن رأينا ان هذا الطريق كان خطأ. أولئك في الأصل اخترعوا طريق الشيوعية، لعله -او حتما لم يكن لديهم سوء نية - وانما اعتقدوا أن طريقهم وعملهم صحيح، قالوا تعالوا لنأخذ كل رؤوس الاموال من الناس ونضعها بيد الدولة التي تقسم الموارد بشكل عادل، نعطي حتى تزول الرأسمالية، كان اولئك غافلين عن ان الدولة تتألف من مجموعة اشخاص مثل هؤلاء الراسماليين لهم الاحاسيس عينها. وبعد مدة تبدل الى شيء أكثر ضررا من الرأسمالية... فقط يمكننا عن طريق تعاليم الإسلام القضاء على الفقر، أن تستقر العدالة، أن يتحقق الأمن، وأن يقضى على الأمية.

من دون الإسلام لا نستطيع الوصول الى هذا الهدف، ولن تتحقق مقاصدنا..»[١].

لاشك أن منطلق القول أن العدالة الإسلامية هي المصداق الحقيقي للعدالة نابع من فكرة أن الدين هو السنة الإلهية التي تضمن هداية البشر، وفي سياق نظرية المثل الأعلى[٢]، لذا قد يستطيع النظام الرأسمالي تحقيق جزء من العدالة، ولكن بناء على الرؤية التي اوردناها سابقا حول العناصر الاجتماعية الأربعة، يؤدي ذلك إلى الإختلال في التوازن، ومن هنا فإن النموذج المقترح والذي يسعى النظام الإسلامي وراءه هو النموذج الإسلامي مع مراعاة لخصوصية كل بلد من حيث توافر الإمكانات.

(١) - كلمته في لقاء موظفي القطاع العام ٠٩/ ١١/ ١٣٦٨

(٢) - الشهيد الصدر: المرسة القرانية، دار التعارف ١٩٩٧ بيروت، ص ٧٦

الفصل الثالث:

نموذج التقدم الإيراني الإسلامي

مقدمة:

لاشك أن تحقيق العدالة يجب أن يتم ضمن نموذج محدد يعطيها المصداق العملي، وبالتالي لايمكن الحديث عن العدالة الاجتماعية والاقتصادية بعيدا النموذج الحضاري وفهم ما المقصود من هذه العدالة. من هنا يؤكد السيد الخامنئي أن النموذج المطروح، والذي سعى النظام الإسلامي إلى تحقيقه، هو النموذج الإسلامي الإيراني أي انه قائم على ركنين الأول يقوم على اساس الاسلام من حيث الرؤية الكونية وانطباقه على الحاجيات الأساسية التي تحددها الفطرة الإنسانية وأصل الخلقة، والركن الثاني يلحظ طبيعة المكان والزمان الذي يعيش فيه المجتمع ومن هنا يمكن تلمس فكرة تعدد النماذج بتعدد البعد الثاني بما يتناسب وإمكانات كل مجتمع من ناحية الاستعدادات والإمكانات المتاحة البشرية والمادية مع ثبات الركن الأول وهو الرؤية الإسلامية

١- ترجيح مصطلح التقدم على مصطلح التنمية لما يحمله من معان غير مرغوبة:

انسجاماً مع الحفاظ على سياق الاستقلالية الفكرية، التي هي شرط لازم للتقدم،ارتأ السيد الخامنئي أن يطرح مفهوما مستقى من مفهوم العدالة، حيث رفض استخدام مصطلح التنمية لما يستبطنه من معان وقيم حملها الغرب الاستعماري على الدول المستعمرة، كما أن هذا المصلح يختزن في داخله الاعتراف بأن النموذج الغربي المادي الذي وصل اليوم إلى الإفلاس هو العالم المتقدم وبقية دول العالم هي المتخلفة، وفي واقع الحال تكرست هذه الرؤية وهذا التقسيم حتى صار من النادر أن تجد دولة خرجت من رتبة الدولة المتخلفة إلى مصاف الدول المتقدمة والمتطورة. إذن البداية هي في اختيار المصطلحات التي تنسجم مع النموذج الذي نريد تقديمه كمقدمة للتطور والتقدم:

«.. حسناً، لقد بحث الأصدقاء بشكل جيّد في مجال مفردات هذه العبارة «النموذج الإسلامي الإيراني للتقدّم». لقد قُدّمت أبحاث جيدة حول معنى هذا النموذج، من أيّة جهة هو إيراني، من أي جهة هو إسلامي؟ وما هي جهة التقدّم وأبعاده؟؟ ما أريد أن أضيفه هنا، هو أنّنا قد اخترنا كلمة تقدّم بدقّة؛ لقد تعمّدنا تجنّب استعمال كلمة «تنمية»، والسبب هو أنّ كلمة تنمية، تحمل في طيّاتها وجهة قيميّة ومفهوميّة؛ وتتضمّن التزاماتٍ لا ننسجم معها أحيانا ولا نوافق عليها. نحن لا نريد أن نزجّ بمصطلح عالمي معروف ومرتكز ذي معنى خاص داخل فريق عملنا. نحن نطرح المفهوم الذي نريده ونهدف إليه. هذا المفهوم هو عبارة عن «التقدّم». نحن نعرف المعنى اللغوي لكلمة «تقدّم»، ونعرف ما هو

المراد من التقدّم. سوف نقوم بتعريف قصدنا من هذا التقدّم والذي معناه اللغوي واضح. التقدّم في أيّ مجال، في إي اتجاه. نحن لدينا تجارب أخرى في مجال عدم استعارة المفاهيم في مسائل أخرى في الثورة. نحن لم نستخدم كلمة «الإمبريالية»، بل استخدمنا كلمة «الاستكبار». فمن الممكن أن تتضمّن كلمة الإمبريالية في إحدى أبعادها معنًى لا نريده ولا نقصده. ليس عندنا حساسية تجاه تلك الأبعاد، بل تجاه ذلك المعنى الذي تحمله كلمة الاستكبار، ولذلك طرحناها، وترسّخت في الثورة؛ وحالياً يفهم العالم ما نقصده منها أيضا. وكذلك مفاهيم أخرى.

مفهوم التقدّم هو مفهوم واضح بالنسبة لنا. نحن نستخدم "التقدّم" ونعرّف ما هو قصدنا منه. بالنسبة لكون النموذج إيراني، إضافة إلى ما قاله الأصدقاء؛ بأنّ الظروف التاريخية والجغرافية، والثقافية، والمناخية، والجغرافية السياسية، كلّها تؤثر في هذا النموذج وهذا صحيح بالطبع فإنّ هناك نقطة هامّة أيضاً، وهي أنّ المفكّرين الإيرانيّين هم مصمّمو هذا النموذج. وهذا سبب وجيه لتسميته بالإيراني؛ أي أنّنا لا نريد أن نستورده من الآخرين؛ بل نريد أن نحدّد ما نراه مناسباً ومفيداً لبلدنا، وما يمكّننا من صناعة مستقبلنا، فنصبّه في قالب خاص. بناءً عليه، فإن هذا نموذج إيراني، ومن جهة أخرى هو إسلامي؛ إنّ اعتمادنا هو على المفاهيم والمعارف الإسلامية. نحن مجتمعٌ إسلامي، ونحن دولة إسلامية، ونفتخر بأنّنا نستطيع أن نستفيد من الإسلام كمصدر. لحسن الحظ، لدينا مصادر إسلامية؛ القرآن والسنّة والمفاهيم الغنية والممتازة في فلسفتنا وعقائدنا وفقهنا وقانوننا... وعليه، فإنّ إطلاق «الإسلامي» على النموذج، متناسب معه أيضاً. النموذج أيضاً هو خريطة شاملة. عندما نقول نموذج إيراني

إسلامي فإنّه يعني خريطة شاملة، وبدون هذه الخريطة سنعاني الضياع والتشتت؛ كما ابتلينا طوال هذه الأعوام الثلاثين بتحرّكات متأرجحة يميناً ويساراً، وبدون هدف، فطرقنا هذا الباب حيناً، وذلك الباب أحياناً أخرى. قمنا أحياناً بحركة ما، وفي ما بعد قمنا بحركة متضادّة ومتناقضة معها، سواء في مجال الثقافة أو الاقتصاد أو المجالات المختلفة! والسبب هو عدم وجود خريطة شاملة. هذا النموذج هو خريطة شاملة؛ يهدينا ويرشدنا إلى أية جهة، و نحو أي هدف نتحرّك. وبالطبع، كما قال الأصدقاء، فإنّه ينبغي تحديد الوضع المنشود، وتبيين كيفية الانتقال من الوضع الموجود إلى الوضع المطلوب. لا شكّ أن الكثير من الأسئلة سوف تُطرح؛ ينبغي معرفة هذه الأسئلة. قال أحد السادة إن هناك أربعة آلاف سؤال؛ هذا جيّد جدّاً. فلتُعرف هذه الأسئلة. ينبغي أن تظهر هذه الحركة في مجتمعنا النخبوي. أن تُطرح الأسئلة ويتمّ الإجابة عنها. هذه حركة طويلة المدى.

بالطبع، إنّ قولنا بأنّه نموذجٌ إيرانيّ أو إسلامي،لا يعني مطلقاً أنّنا لن نستفيد من إنجازات الآخرين؛كلا، فنحن لا نضع لأنفسنا أي حدّ على طريق تحصيل العلم. سوف نتّجه إلى أي مكان يوجد فيه العلم والمعرفة السليمة والتجربة الصحيحة؛ ولكنّنا لن نأخذ أي شيء بتقليد أعمى ودون تدقيق وتمحيص سنستفيد من كلّ ما يمكن الاستفادة منه في عالم المعرفة».

٢- مقومات النموذج الاسلامي الإيراني: «اذا كنا نسعى للتقدم،والتقدم العلمي هو شرط لازم للتقدم على الصعيد العام للبد، فلنلتفت الى ان مقصودنا من التقدم ليس التقدم بالنموذج الغربي. فأساس عمل الجمهورية الإسلامية القطعي هو تتبع نموذج التقدم

الاسلامي – الإيراني... نحن نسعى وراء النموذج المطلوب والخاص بنا الذي هو نموذج اسلامي وايراني، ينشأ من هدى الاسلام،ويستفيد من الحاجيات والتقاليد الإيرانية، نموذج مستقل»[١].

اذن يقوم هذا النموذج على اركان ثلاثة:

أ- القيم والرؤية الاسلامية

ب- حاجيات المجتمع المكانية والزمانية

ج- الاستقلال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي



هذه الأركان الثلاثة هي التي تضمن تحول النموذج إلى برامج عملية وسياسات تمكن المفكرين من كتابة هذا النموذج وتبيينه للناس، حتى

(١) - كلمته في لقاء مع اساتذة الجامعة: ١٥/ ٠٥/ ١٣٩٢

تستطيع المجتمعات أن تستفيد منه، وتجعله جزءا من رؤيتها لعملية التطور والتنمية. يتبين أيضاً أنه يمكن تقسيم تلك الأركان إلى نوعين: ركن ثابت وهو الذي يتعلق بالاسلام وقيمه وأخلاقه... وركن متغير له علاقة بالمكان والزمان، حيث يؤخذ المكان بالحسبان وخصوصية الشعب من حيث الجغرافيا التي ينتمي اليها والعصر الذي يعيش فيه، وبالتالي الإمكانات الطبيعية والمادية التي يمتلكها، أي ما يتعلق بالثروة القومية لدى شعب من الشعوب، وكذلك له علاقة بالجانب الاجتماعي أي الإمكانات البشرية، والتي تتضمن العادات والتقليد والموارد البشرية والإنسانية (العلمية والثقافية وغيرها).

بناء عليه، يمكن الحديث على نماذج تقدمية وتطويرية اسلامية متعددة. الإسلام هو السياق العام الذي يحكمها، وتختلف في ما بينها بالأركان المتغيرة. وكذلك قد يشترك النموذج الإسلامي مع النموذج الرأسمالي في تطوير الثروة القومية، ولكن حتما يختلف معه في أهداف الاستفادة منها ومحور ذلك رؤيته للعدالة ومعاييرها. وهنا يمكن الاستنتاج أن النموذج الغربي الذي ذهب بعيدا في تنمية وتطوير الثروة بناء على الأخلاق البروتستانتية أو الروح الحيوانية[١] لم تنتج إلا التفاوت الطبقي في مجتمعاتها عينها وجرت الويلات على المجتمعات الأخرى وهذا ما أدى بها إلى أن تفقد جاذبيتها.

٣- ما هو النموذج الأفضل للتقدم الإجتماعي والإقتصادي:

إذن يجب البحث عن النموذج الذي ينبع من الإسلام كرؤية

(١) Animal Spirit

وفلسفة اجتماعية واقتصادية،وكذلك الأخذ بالاعتبار الإمكانات والإستعدادات في المجتمع الإيراني، هذا النموذج يجب أن يرى في أربعة مجالات: الفكر - العلم - المعنويات - والحياة المادية أو معيشة الناس. وبالتالي الخطأ الأساسي الذي وقعت فيه الكثير من الدول النامية هو التقليد الأعمى للنماذج الأوروبية (على أحسن التقدير) دون مراعاة لخصوصياتها وثقافاتها، حتى أنها لم تستطع أن تنتج الفكر سواء على مستوى العلوم الطبيعية أو الإنسانية فظلت أسيرة ما ينتجه الغرب من فكر هو بالأصل لحل مشكلات الغرب الاجتماعية والاقتصادية،وللأسف وصلت تلك الدول، على مستوى تبعيتها الفكرية، إلى أن تقوم بالدراسات والأبحاث لمعالجة قضايا هي بالأصل محل اهتمام الغرب، أكثر بكثير مما تحل مشاكل وقضايا خاصة بها.

وبناء عليه وللوصول إلى بناء ذلك النموذج لا بد من مراعاة الأمور التالية:

١- التخطيط الشامل

٢- عدم التساهل أو مماشاة الغرب، وخاصة في المجالات التي يوجد فيها اختلاف كالقصاص مثلا.

٣- الاعتماد على الفكر الوطني والمعنويات والعلم وجعل هذا الأمر من المقولات الرائجة في البلد:

«يجب ان تؤخذ المباني الاسلامية بشكل شامل ودقيق في كل مراحل تصميم هذا النموذج،لا يجب الممالقة والتأثر.. يجب ان يعتمد

في تصميم نموذج «التقدم الاسلامي الايراني» على اربع مجالات:الفكر،العلم،المعنويات،والمعيشة،. والشرط الاساسي لتحقق النموذج الاسلامي-الايراني هو «ايجاد الحوارات»[1].

حيث يصور لنا الرسم التالي خلاصة لرؤية السيد الخامنئي في هذا المجال:



٤- اختلاف النموذج في البنى التحتية والبنى الفوقية للتقدم:

كما ذكرنا سابقا عند الحديث عن أركان أي نموذج (المتغيرة والثابتة) لا شك أن لكل نموذج خصائص تميزه عن الآخر وبناء على هذه الخصائص يمكن تحليل المراحل التالية في البناء الفكري

---

(١) - كلمته في لقاء اعضاء المجلس الاعلى لتدوين النموذج الاسلامي الايراني المتقدم ١٣٩١/١٢/١

للنهوض والتقدم، فالنموذج يحدد لنا المتغيرات الأصلية والمتغيرات الفرعية التي يتألف منها، بمعنى ما هي العوامل التي تشكل العلة وما هي العوامل التي تشكل المعلول في عملية التطور والتقدم الاجتماعي.

ومن خلال النموذج نتمكن من الذهاب إلى بناء الحضارة الإسلامية الجديدة التي هي غاية التقدم والتطور وهنا لابد من مجموعة من المقدمات لابد من توضيحها - وبالطبع بناء على ما أتى على لسان السيد الخامنئي - وهي على الشكل الآتي:

أ- اختلاف مفهوم التقدم عن مفهوم التنمية:

هي أننا حينما نقول «تقدم» يجب أن لا تتبادر إلى أذهاننا التنمية بمفهومها الغربي الدارج. التنمية اليوم مصطلح شائع في الأدبيات السياسية و العالمية و الدولية. قد تكون للتقدم الذي نتحدث عنه أوجه اشتراك مع ما يفهم من التنمية عالمياً - و ثمة مثل هذه الوجوه المشتركة بالتأكيد - لكن لكلمة التقدم في منظومة مفرداتنا معناها الخاص، الذي يجب عدم الخلط بينه و بين التنمية الغربية،و ما لها من خصوصيات و مواصفات. لقد مارس الغربيون على مدى السنين تكتيكاً إعلامياً يتسم بالشطارة، وهو أنهم صنفوا بلدان العالم إلى متقدمة ونامية ومتخلفة. يتصور للوهلة الأولى أن البلدان المتقدمة هي تلك التي تتوفر على التقنية والعلوم المتطورة، والبلدان النامية والمتخلفة هي التي لا تتوفر على هذه العناصر، و الحال أن القضية ليست كذلك. لعنوان البلدان المتقدمة - والعنوانين اللذين يليانه أي النامية والمتخلفة - مضمون قيمي و جانب تقييمي. فحينما يقولون

«بلد متقدم» يعنون في الحقيقة البلد الغربي بكل خصوصياته الثقافية و آدابه وسلوكه وتوجهاته السياسية... هذا هو معنى البلد المتقدم. والبلد النامي هو البلد السائر في طريق التغريب. والمتخلف هو البلد غير الغربي و الذي لا يسير نحو أن يكون غربياً. هكذا يريدون تفسير الموضوع. تشجيع البلدان على التنمية في الثقافة الغربية المعاصرة هو في الواقع تشجيعها على التغريب! يجب أن تتنبهوا لهذه النقطة. نعم، ثمة نقاط إيجابية في سلوك وأعمال وشكل و ظاهر البلدان الغربية المتقدمة - و قد أشير إلى بعضها - وإذا تقرر أن نتعلم هذه النقاط فسوف نتعلمها، وإذا تقرر أن نتتلمذ فسوف نتتلمذ. ولكن نعتقد أنه توجد إلى جانب ذلك مجموعة من القيم السلبية في تلك البلدان. لذلك لا نوافق على الإطلاق حالة التغريب، أو التنمية حسب المصطلح والمفهوم الغربي. والتقدم الذي ننشده شيء آخر[١].

ب- التقدم ليس له نموذج واحد لكل البلدان و المجتمعات في العالم:

..ليس للتقدم معنى مطلق. الظروف المختلفة - الظروف التاريخية، والجغرافية، والجغرافية السياسية والطبيعية والبشرية وظروف الزمان والمكان.. تؤثر في خلق نماذج التقدم. قد يكون هذا النموذج للتقدم مناسباً للبلد الفلاني، وهو عينه غير مناسب لبلد آخر. وبالتالي، لا يوجد نموذج واحد للتقدم يجب أن نعثر عليه و نتجه نحوه و نحقق كل أجزائه وعناصره في أنفسنا. ليس ثمة شيء كهذا. التقدم في بلدنا،

(١) - كلمته في لقاء اساتذة وطلاب كردستان ٢٧/ ٠٢/ ١٣٨٨

بظروفنا التاريخية والجغرافية وفي ضوء أوضاعنا وحال شعبنا و آدابنا و ثقافتنا و تراثنا، له نموذجه الخاص الذي يجب أن نبحث عنه و نجده. ذلك النموذج هو الذي سيأخذ بأيدينا إلى التقدم، و لن تنفعنا وصفة أخرى، سواء وصفة التقدم الأمريكي، أو وصفة التقدم الأوربي الشمالي - البلدان الأسكندنافية، و هي من سنخ مختلف - أي من هذه لا يمكن أن نعدّ نموذجاً منشوداً للتقدم في بلدنا. علينا تحري النموذج المحلي الخاص بنا. وميزتنا ستكون في أن نستطيع إيجاد النموذج المحلي للتقدم الذي يتناسب وظروفنا. حينما أثير هذه القضية هنا في البيئة الجامعية، فمعنى ذلك أنكم أنتم الطلبة الجامعيون والأساتذة والجامعيون عموماً من يجب أن ينهض بهذا البحث والمتابعة والتحري بكل جد واجتهاد، وسوف تستطيعون ذلك إن شاء اللّه[1].

ج -تأثير المباني المعرفية في نمط التقدم المنشود أو غير المنشود:

لكل مجتمع ولكل شعب مبانٍ معرفية وفلسفية وأخلاقية تتسم بأنها مصيرية ومهمة وحاسمة وتقول لنا أي تقدم هو المحبذ وأي تقدم غير محبذ ويجب أن يستبعد. الشخص الذي نادى ذات يوم، عن جهل وصبيانية، أنه يجب أن نكون غربيين وأوربيين من قمة رأسنا إلى أخمص قدمينا، لم يلتفت إلى أن لأوربا سابقتها و ثقافتها ومبانيها المعرفية التي يقوم عليها تقدمها. وقد لا تكون بعض تلك المباني مقبولة عندنا أي إننا نعتبرها خاطئة مغلوطة. لدينا مبانينا المعرفية والأخلاقية الخاصة بنا. تحمل أوربا في ملفها سابقة محاربة الكنيسة للعلوم خلال القرون

(١) - مصدر سابق: ٢٧/ ٠٢/ ١٣٨٨

الوسطى، و يجب عدم الغفلة عن المحفزات وردود الأفعال التي ميّزت النهضة العلمية في أوربا ضد تلك الظاهرة والماضي. تأثير المباني المعرفية و الفلسفية والأخلاقية كبير جداً على نمط التقدم الذي يريدون اختياره. مبانينا المعرفية تقول لنا إن هذا التقدم مشروع أو غير مشروع، وهل هو محبّذ أو غير محبّذ، وهل هو عادل أم غير عادل[١].

د- بطلان فرض اصالة اللذة:

لنفترض أن مجتمعنا تسوده محورية الربح، بمعنى أن جميع الظواهر في العالم تقاس عند ذلك المجتمع بمعيار المال. ما هي القيمة المالية والربح المادي لكل شيء؟ هذه هي الحالة الشائعة اليوم في جزء كبير من العالم: يُقاس كل شيء بالمال! قد تكون هناك بعض الممارسات القيمية والمبدئية في ذلك المجتمع - لأنها توصلهم إلى المال - و لكن في المجتمع الذي يكون فيه المال و الربح محور الأحكام والأفكار قد تعتبر تلك الممارسة عينها خاطئة وسلبية. أو قد تسود مجتمع من المجتمعات أصالة اللذة. لماذا تعتبرون هذا العمل مباحاً؟ لماذا تبيحون المثلية الجنسية؟ يقولون: لأن في ذلك لذة، والإنسان يلتذ به! هذه هي أصالة اللذة. إذا سادت أصالة اللذة على المجتمع وعلى ذهنية عموم الناس أبيحت بعض الأشياء. و لكن حينما تتنفسون داخل إطار فلسفة معينة وإيديولوجيا معينة ونظام أخلاقي معين لا تسوده أصالة اللذة، و قد تكون فيه بعض اللذائذ الممنوعة وغير المشروعة، لكن اللذة فيه ليست ترخيصاً لفعل هذا الشيء و ذاك الشيء، و ليست

(١) - مصدر سابق: ٢٧/ ٠٢/ ١٣٨٨

ضوءاً أخضر لاتخاذ القرارات أو إضفاء الشرعية على شيء... هنا لا يمكنكم اتخاذ القرارات كما في مجتمع تسوده أصالة اللذة، فالمباني المعرفية مختلفة[1].

هـ- نهب ثروات الشعوب المستعمرة هو الاصل في تقدم الغرب:

في المجتمعات الغربية جاء المال على العموم عن طريق الاستعمار. الثروة التي أصابتها بريطانيا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر واستطاعت بفضل تلك الثروة و الأموال و الذهب أن تفرض سياستها على عموم أوربا والمناطق الأخرى، هذه الثروة حصلت للبريطانيين عن طريق استعمار البلدان الشرقية وخصوصاً شبه القارة الهندية، حيث نهبوا شبه القارة الهندية و بلدان تلك المنطقة.. راجعوا التاريخ وأقرأوه؛ الحق أنه لا يمكن تلخيص ما فعله هؤلاء بالهند في كلمة أو كلمتين. عصر البريطانيون ثروات الهند و تلك المناطق - وهي مناطق ثرية جداً - كما تعتصر الرمانة، وذهب الربح كله لخزينة الحكومة البريطانية فتحولت بريطانيا إلى بلد ثري! لا يسأل هنا من أي جاءت هذه الثروة فهي ثروة لها احترامها ويجب أن تحترم! التقدم في هذا البلد له معنى، وفي البلد الذي يحرِّم الاستعمار ويحرم الاستغلال ويمنع الغارة والنهب و يحرِّم الغصب ويمنع الاعتداء على حقوق الآخرين وأخذ أموالهم، يكتسب التقدم معنى آخر. إذن، المباني المعرفية والأخلاقية والمبادئ الفلسفية لها دورها الهام في تعريف التقدم في البلد[2].

---

(١) - مصدر سابق: ٢٧/ ٠٢/ ١٣٨٨

(٢) - مصدر سابق: ٢٧/ ٠٢/ ١٣٨٨

و- لا تجب الغفلة عن المشتركات بين النماذج الحضارية:

حينما نستعرض نقاط اختلاف التقدم حسب المنطق الإسلامي عن التنمية الغربية، يجب أن لا ننسى نقاط الاشتراك. فثمة نقاط اشتراك في تنمية البلدان المتقدمة: روح المخاطرة - و هي للحق و الإنصاف من الخصال الحسنة عند الأوربيين - وروح الإبداع، والمبادرة والانضباط. هذه أمور وأحوال ضرورية جداً، وأي مجتمع يفتقر لهذه الصفات لن يكتب له التقدم. هذه أمور ضرورية. إذا لزم أن نتعلم هذه الأمور فستعلمها، و إذا كانت موجودة في مصادرنا فعلينا أخذها من هناك و العمل بها(١).

ز- محورية العدالة:

النقطة التالية تتعلق بمفردة العدالة. قلنا إنه عقد التقدم والعدالة. ولهذا معنى كبير جداً. لنفترض أن من المؤشرات المهمة زيادة الدخل الإجمالي الوطني للبلدان. البلد الفلاني دخله الإجمالي الوطني عدة آلاف من المليارات، و البلد الفلاني لا يساوي دخله سوى معشار البلد الأول. إذن، البلد الأول أكثر تقدماً. هذا ليس بالمنطق الصحيح. زيادة الدخل الإجمالي الوطني - أي الدخل العام للبلاد - لا يدل وحده على التقدم، إنما ينبغي النظر كيف يجري تقسيم هذا الدخل وتوزيعه. إذا كان الدخل الوطني عالياً جداً، لكن يوجد في هذا البلد عينه أفراد ينامون ليلهم في الشوارع ويموت الكثير منهم في درجة حرارة تبلغ اثنين وأربعين، فهذا لن يكون تقدماً. لاحظوا ما يأتي في الأخبار: في المدينة

(١) - مصدر سابق: ٢٧/ ٠٢/ ١٣٨٨

الغربية الفلانية المعروفة - في أمريكا مثلاً أو مكان آخر - بلغت درجة حرارة الهواء اثنين و أربعين درجة مئوية و مات كذا عدد من الناس بسبب الحر! لماذا يموتون في درجة حرارة اثنين وأربعين؟ معنى ذلك أنهم بلا مأوى ولا سكن إذا كان هناك أناس يعيشون في المجتمع بلا مأوى أو عليهم العمل ١٤ ساعة في اليوم الواحد ليستطيعوا توفير لقمة العيش لأنفسهم ليكلا يموتوا جوعاً، فلن يكون هذا تقدماً حتى لو كان الدخل الإجمالي الوطني عشرة أضعاف ما هو عليه. هذا ليس تقدماً في المنطق الإسلامي. لذلك كانت العدالة على جانب كبير من الأهمية[١].

ح- الانسان كائن ذو بعدين:

«تقوم النظرة الإسلامية للتقدم على أساس نظرته للإنسان باعتباره كائناً ذا حيّزين، فهو يعيش في الدنيا و في الآخرة. هذا أساس كل الأفكار التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في ما يتصل بالتقدم. هذا هو المعيار العام والفارق الرئيس. إذا اعتبرت الحضارة أو الثقافة أو المذهب الإنسانَ ذا حيّز حياتي واحد، ولم تنظر لسعادته إلا في حدود حياته المادية الدنيوية، فمن الطبيعي أن يكون التقدم في منطقها مختلفاً تماماً عنه في منطق الإسلام الذي يرى للإنسان حيّزين و بعدين. بلدنا ومجتمعنا الإسلامي يتقدم حينما لا يعمِّر دنيا الناس وحسب، بل ويعمِّر آخرتهم أيضاً. هذا ما يريده الأنبياء: الدنيا و الآخرة. يجب أن لا يُغفل عن دنيا الإنسان بحجة وهم الاهتمام بالآخرة، ولا أن تُغفل الآخرة بسبب الانهماك في الحياة الدنيا. هذه نقطة على جانب كبير من الأهمية. وهذا هو الأساس. التقدم

(١) - مصدر سابق: ٢٧/ ٠٢/ ١٣٨٨

المنشود في المجتمع الإسلامي هو تقدم من هذا القبيل»[1].

٥- فقدان النموذج الغربي القدرة على الاستقطاب:

فمن وجهة نظر السيد الخامنئي لم يعد النموذج الغربي جذابا ويصلح كنموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب الآتية:

١- عدم تحقق العدالة

٢- عدم القضاء على التفاوت الطبقي

٣- عدم المحافظة على الأخلاق الإنسانية

٤- القتل والدمار والسيطرة على أموال ومقدرات الدول المستضعفة

٥- وغير ذلك من التداعيات التي لا تنسجم مع الهدف من خلقة الإنسان والفطرة الإنسانية.

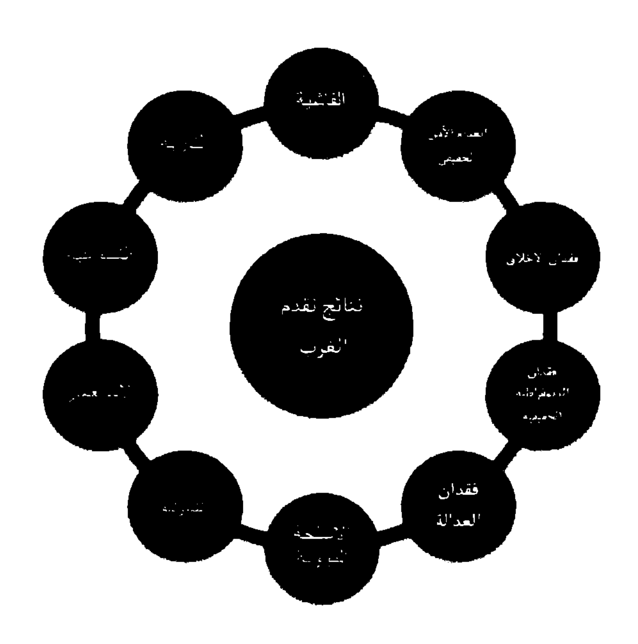
«نحن لا نريد التقدم بالشكل الذي اتبعه الغرب.. لا يملك التقدم الغربي اية جذابية بالنسبة للإنسان المطلع المعاصر،لم يستطع التقدم الغربي القضاء على الفقر، لم يستطع القضاء على التبعيض، لم يستطع إرساء العدالة في المجتمع، لم يستطع إرساء الأخلاق الانسانية... بني ذلك التقدم على أساس الظلم والاستعمار ونهب البلدان الاخرى..»[2].

---

(١) - مصدر سابق: ٢٧/ ٠٢/ ١٣٨٨

(٢) - كلمته في لقاء مع اساتذة الجامعة ١٥/ ٠٥/ ١٣٩٢

بناء عليه يمكن الإشارة الى أن الفكر الغربي أنتج نماذج حضارية قد تكون تقدمت على المستوى الاقتصادي العام لكنها أنتجت حروبا وويلات واستغلالا لشعوبها والشعوب الأخرى وانتج نظما ساسية لا أقلها الفاشية حيث يمكن تصوير ذلك بالاستعانة بالرسم التالي:



٦- الحضارة الإسلامية الجديدة:

وللوصول إلى بناء النموذج الإسلامي الإيراني لابد من الأخذ بالإعتبار القيود الآتية:

١- إن التقدم هو عبارة عن حركة دائمية ومتجددة.

٢- إن الإستعدادات البشرية ليس لها نهاية.

٣- إن التقدم الإسلامي ذو أبعاد متعددة.

هذه القيود هي عبارة عن مقدمات لبناء الحضارة الإسلامية الجديدة التي تملك بعدين مكملين لبعضهما البعض:الأول هو بعد التأسيس البعد الآخر هو بعد التكميل.

فالأول شرط ضروري والثاني شرط كاف، البعد الأول هو الأدوات التي من خلالها تتهيأ الأرضية لنمو الآخر وهو القسم الحقيقي أو ما يعرف بنمط المعيشة للأفراد،حيث يمكن تبيان ذلك من كلامه الآتي:

«.. لو أخذنا التقدّم من جميع الأبعاد بمعنى بناء الحضارة الإسلاميّة الجديدة ففي النهاية يوجد مصداقٌ عينيّ وخارجيّ للتقدّم وفق المفهوم الإسلاميّ؛ هنا سنقول أنّ هدف شعب إيران، وهدف الثّورة الإسلاميّة هو عبارة عن إيجاد حضارة إسلاميّة جديدة؛ فهذه حسابات صحيحة فلهذه الحضارة الجديدة قسمان: القسم الأوّل، ما يتعلّق بالأداة، والقسم الآخر يرتبط بالمضمون والأساس والأصل...»[١]

٧- معايير التقدم:

ان لكل تقدم معايير تمكننا من الحكم عليه، ولعل تأكيد سماحته على هذه المعايير يقف على منطق علمي محكم هو امكانية التقويم على مستوى الاهداف، الاداء، وغير ذلك، لذا يجب ان تكون هذه المعايير منسجمة مع التقدم الحقيق وليس الوهمي لدى المجتمعات، فهذه المعايير هي عبارة عن:

أ- القيم الثقافية والمعنوية التي يتمتع بها شعب ما ومتمثبة

(١) - كلمته في لقاء شباب من محافظة خراسان الشمالية ٢/ ٠٧/ ١٣٩١

بعزته واعتماده على نفسه.

ب- المعرفة بالاحكام الاسلامية والقران الكريم الذي يعمق تلك القيم.

ج- العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

د- حفظ استقلال البلد السياسي والاقتصادي والثقافي والامني وغيره.

وهذا يعيدنا الى الرؤية التي انطلق منها سماحته في ان التقدم يجب ان يكون في الابعاد كافة المادية والمعنوية وهما الشرط الاول واما الشرط الثاني هو ان يكون التقدم في سياق الاهداف والقيم الاسلامية اي لا يؤدي الى التبعيض وزيادة الفقر ان يزيد الظلم وتكدس الرساميل بايدي قلة من افراد المجتمع:

«... حسنٌ، للتطوّر خصائص مشخّصة. وأحدها، بالنسبة لأيّ شعب، هي العزّة الوطنيّة، والثقة بالنفس الوطنيّة. ادّعائي هو أنّ شعبنا بلحاظ هذا الشّاخص قد حقّق الكثير من التطوّر. إنّ شعبنا اليوم يتمتّع بالثّقة بالنفس في ميدان السّياسة الدّولية. وعندما تلاحظون مسؤولي الدّولة يتحدّثون بكلّ ثقة بالنّفس في مواجهة القضايا العالميّة، فإنّ هذا ناشئٌ من شعور شعبنا بالعزّة والثّقة بالنّفس. لقد منحنا الإسلام هذه الثّقة بالنّفس. وكلّما ازدادت معرفتنا بالإسلام وأحكام، القرآن ومعارفه فإنّ هذه الثّقة بالنّفس الوطنيّة ستزداد. إنّ مقولة العزّة الوطنيّة والثّقة بالنّفس الوطنيّة ملموسة بشكل كامل. اليوم أصبحت لإيران كلمتها في الميادين العالميّة، سواءٌ في المسابقات العلميّة الدّوليّة أم في المنافسات السياسيّة. ومسؤولو البلد يقفون في الميادين العالميّة

والسّاحات الدّوليّة ويتقدّمون بعملهم وكلامهم اعتماداً على صمود الشّعب. هذا أحد الشواخص.

الشّاخص الآخر للتطوّر هو العدالة. لو أنّ دولةً ما تطوّرت في العلم والتكنولوجيا والمظاهر المادّيّة الأخرى، دون ان تتمتّع بالعدالة الاجتماعيّة، فهذا، برأينا وفي منطق الإسلام، ليس تطوّراً. نجد أنّ العلم اليوم في العديد من الدّول قد تطوّر وكذلك الصّناعة وغيرها من وسائل العيش المختلفة، لكنّ الهوّة الطبقيّة ازدادت عمقاً واتّساعاً، فهذا ليس تطوّراً، إنّه تطوّر سطحيٌّ وظاهريٌّ وعابر. عندما تستأثر جماعة محدودة بأكثر الامتيازات المادّيّة في دولةٍ ما، ويموت النّاس في نفس هذه الدّولة في الشّوارع من البرد أو الحرّ، يتبيّن كم أنّ العدالة غير واضحة وعمليّة فيها..»[1]

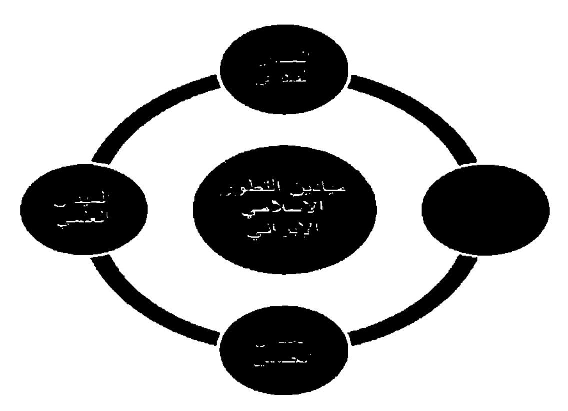
٨- مجالات التقدم:

حسنا تم التأكيد على أهمية التقدم والتطور، أما السؤال الذي يطرح نفسه دائما: في ظل المحدوديات أو ما يسمى بالقيود الواردة على هذا التقدم من اقتصادية وسياسية وحتى فكرية... وكلها تركة من قبل الاستعمار وحتى خيانة الحكام السابقين، ما هي الأولويات في عملية التطور ومن أين يبدأ التقدم، فاذا أردنا أن نستثمر ونبذل الجهد والمال والوقت فما هي الأولوية هنا؟ بمعنى آخر، ما هي المجالات أو القطاعات التي لها الأولوية في جذب الاستثمارات والامكانات؟؟. يجيب سماحته على ذلك ضمن ما يعرفها باسم مجالات التقدم وهي:

(١) - كلمته في لقاء اهالي اسفراين ٢/ ٠٧/ ١٣٩١

«يجب ان تؤخذ المباني الاسلامية بشكل شامل ودقيق في كل مراحل تصميم هذا النموذج،لا يجب الممالقة والتأثر.. يجب ان يعتمد في تصميم نموذج «التقدم الاسلامي الايراني» على اربع مجالات:الفكر،العلم،المعنويات والمعيشة والشرط الاساسي لتحقق النموذج الاسلامي-الايراني هو «ايجاد الحوارات»[١].

«... ما أضيفه هنا أيضاً، هو أنّه ينبغي تحديد مجالات هذا التقدّم بشكل كلّي. يوجد أربعة مجالات أساسيّة، مجال الحياة هو أحدها ويشمل العدالة والأمن والحكومة والرفاهية وما شابه[٢]:



أ- التقدم الفكري:

«.. في الدرجة الأولى يتم التقدّم في مجال الفكر. ينبغي لنا أن نتحرّك بالمجتمع ليكون مجتمعاً مفكّراً؛ وهذا هو درس قرآني أيضاً. انظروا إلى القرآن؛ كم لدينا من «لقوم يتفكّرون»، «لقومٍ يعقلون»، «أفلا

(١) - كلمته في لقاء اعضاء المجلس الاعلى لتدوين النموذج الاسلامي الايراني المتقدم ١/١٢/١٣٩١

(٢) - كلمته في اول جلسة للافكار الاستراتيجية ١/٠٩/١٣٨٩

يعقلون»، «أفلا يتدبّرون». ينبغي أن نحوّل توقّد الفكر والتأمل والتدبّر في مجتمعنا إلى حقيقة ظاهرة وواضحة. بالطبع، إنّ هذا سيبدأ من مجموعة النخب، ثمّ سيتدفق لاحقاً إلى عموم الناس. وبالطبع، هذا له استراتيجيات ومستلزمات. أدوات العمل هي التربية والتعليم ووسائل الإعلام؛ والتي ينبغي أن تُلحظ وتُضّمن كلها في إعداد البرامج...»[1]

ب- التقدم العلمي:

المجال الثاني «..و أهميّته أقل من المجال الأول هو مجال العلم. ينبغي أن نتقدّم في العلم. بالطبع العلم عينه أيضاً هو محصول الفكر. في زماننا الحالي هذا، لا ينبغي لأي شيء أن يحدث ضعفاً وتقصيراً ووهْناً في الحركة نحو التقدّم الفكري. لحسن الحظ فإن هذه الحركة قد بدأت في البلد منذ عدّة سنوات؛ الإبداع العلمي والحركة العلمية والتوجّه نحو الاستقلال. هكذا هو العلم؛ يتشكّل في قوالب التقنية التي تبرزه وتظهره. في كثيرٍ من الأحيان، لا يلزم محصول الحركة العلمية مدة طويلة، كالنموذج الذي نتناوله؛ فهو أقرب ونلمس نتائجه بسرعة. ينبغي القيام بالعمل العلمي بشكل عميق وبنيوي. هذا أيضاً مجال للتقدّم..»[2]

ج- مجال الحياة:

المجال الثالث «.. هو مجال الحياة، والذي أشرت إليه سابقاً، حيث يشمل جميع الأشياء التي تُطرح في المجتمع بعنوان «مسائل أساسية وخطوط عريضة»، مثل الأمن والعدالة والرفاهية والاستقلال

(١) - كلمته في اول جلسة للافكار الاستراتيجية ١/ ٠٩/ ١٣٨٩

(٢) - كلمته في الجلسة الأولى للأفكار الاستراتيجية ١/ ٠٩/ ١٣٨٩

والكرامة الوطنية والحرية والتعاون والحكم... وهذه كلّها مجالات للتقدم ينبغي التعرّض لها والقيام بها»[١].

د- مجال المعنويات:

«.. وهو أهم هذه المجالات وروحها كلّها هو التقدّم والتكامل في المجال المعنوي والروحي. ينبغي أن ننظّم هذا النموذج تنظيماً يتقدّم معه المجتمع الإيراني باتجاه المعنويات أكثر فأكثر. بالطبع، هذا واضحٌ في محلّه بالنسبة لنا. ولعلّه واضحٌ بالنسبة للكثير من الحضور الكريم؛ لكن ينبغي أن يتّضح للجميع بأنّ المعنويات لا تتعارض مع العلم ولا مع السياسة ولا مع الحرية ولا مع المجالات الأخرى؛ بل إن المعنويات هي الروح لها جميعاً. يمكن فتح القمم العلمية بواسطة المعنويات؛ أي أنّ القيم المعنوية إذا وُجدت فسيوجد العلم أيضاً. وعندها فإنّ الدنيا ستصبح دنيا إنسانية؛ ستصبح دنيا تليق بحياة الإنسان فيها.

دنيا اليوم هي دنيا الغابة. الدنيا التي يترافق فيها العلم مع البعد المعنوي، والحضارة مع البعد المعنوي، والثروة مع البعد المعنوي، ستصبح دنيا إنسانية. بالطبع، إنّ النموذج الكامل لتلك الدنيا سيتحقق في زمان ظهور بقية اللّه (أرواحنا فداه) ومن بعدها أنا هنا أقول هذا- ستبدأ الدنيا من جديد. إنّنا نتحرّك اليوم في المجالات التمهيدية للعالم الإنساني. إن مثلنا كمثل الذين يسيرون في المنحدرات والهضاب والمسالك الوعرة كي يصلوا إلى الجادّة الأصلية. عندما نصل إلى الجادّة الأصلية يبدأ حينها المسير نحو الأهداف العليا. ما زالت البشرية تسير، طوال بضعة آلاف سنة

---

(١) - مصدر سابق: ١/ ٠٩/ ١٣٨٩

من عمرها، في هذه الجبال كي تصل إلى الجادّة الأصلية. عندما تصل إلى الجادّة - في زمان ظهور بقية اللّه - ستبدأ هناك حركة الإنسان الأصلية؛ الحركة السريعة للإنسان؛ الحركة الناجحة والسهلة. المشقّة تكمن فقط بحركة الإنسان في هذا الطريق؛ بعدها لن يكون هناك حيرة أبداً»[١].

٩- إدارة التقدم:

«.. إنني اعتقد أن تصميم وتدوين نموذجِ التقدم الإسلامي الإيراني غير ممكن إلا في داخل الحكومة. كلما فكّر المرء أين يمكن القيام بهذه المهمة يلوح له أن الموطن الذي بوسعه القيام بهذه الوظيفة هوالأجهزة الحكومية. وينبغي الانتفاع حقاً من المفكرين للمساهمة في تصميم نموذج التقدم، لأن هذا العقد هوعقد التقدم والعدالة. ذكرنا التقدم مع العدالة سويةً، أي على العكس تماماً من الشيء الدارج في العالم المادي اليوم. هم يقولون إننا إذا أردنا في عملية التقدم مراعاة مسائل العدالة فسوف لن يتحقق التقدم، إذن، نترك العدالة إلى ما بعد تحقيق التقدم. وعندها نعوّض الأمر بسبل التعويض المعروفة - من قبيل الضمان والمساعدات - ضمن حدود الإمكان، وغالباً لا يمكن ذلك. أما نحن فنقول: لا، التقدم بصحبة العدالة. في صميم هذا التقدم ينبغي أخذ العدالة بنظر الاعتبار. حسناً، هذا الشيء بحاجة إلى نموذج.. عليكم رسم نموذجه. ستكون هذه نظرة شاملة لمستقبل البلاد. ولديكم من الوقت أربعة أعوام. بوسع هذه الأعوام الأربعة أن تمثل أساساً يعتمد عليه كل من يأتي بعدكم...»[٢]

(١) - كلمته في الجلسة الاولى للافكار الاستراتيجية ١/ ٠٩/ ١٣٨٩

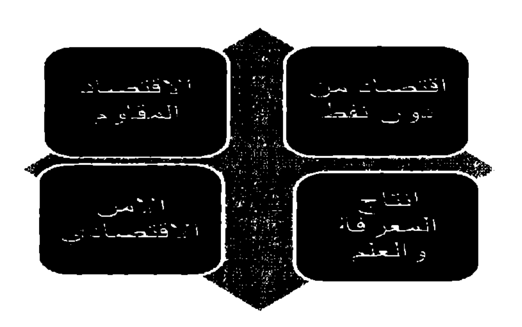
(٢) بياناتدرديداراعضاى هيئتدولت ١٨ / ٠٦/ ١٣٨٨

الفصل الرابع:

اليات التقدم وشروط تحققه

مدخل:

إن تجارب الدول التي اتبعت استراتيجيات خاصة لتنمية مجتمعاتها، تبين ان المرحلة الثانية من عملية التنمية هي البحث حول آليات ومحاور الارتكاز في الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى أو من مستوى إلى مستوى آخر، وبناء عليه فإن هدف هذا الفصل هو عرض الآليات والشروط الضرورية للنهوض والتقدم بناء على النموذج التطوري والتقدمي الذي طرحه سماحة السيد الخامنئي، وعرضناه في الفصل الأول، بحيث تشكل هذه الشروط والآليات مقدمة ضرورية للسير في تحقيق النموذج، لذا جاء هذا الفصل على عدة اقسام:



القسم الأول: الإقتصاد المقاوم:

لا شك أن مصطلح الاقتصاد المقاوم هو جزء من رؤية السيد الخامنئي لتكريس مفاهيم ومصطلحات نابعة من الثقافة الإسلامية والإيرانية، فيضفي الصبغة الجهادية على العمل الاقتصادي بعدما تدرج في المصطلح من الجهاد الاقتصادي إلى الاقتصاد المقاوم الذي يعتبره مقدمة وشرطا لازما للتقدم والتطور. فتعريف الاقتصاد المقاوم عند السيد الخامنئي هو تقليل تعرض الاقتصاد المحلي للأخطار الخارجية، وعدم تأثره بها، بمعنى ان لا تتمكن الأزمات العالمية أو الحصار الخارجي أو العقوبات المفروضة من أن تمنع نموه أو تشل اداءه، ويوجد مراحل وخطوات عملية للوصول إلى هذه المرحلة، أي مرحلة الاقتصاد المقاوم والتي هي برأي السيد الخامنئي -حفظه المولى- الخطوة الأولى للعدالة الاجتماعية والاقتصادية،وهذه الخطوات على الشكل الآتي:

أ- التفكير الاستراتيجي في الاقتصاد والتطور وثبات السياسات الاقتصادية:

«... التّفكير الاقتصادي بطريقة يوميّة مؤقتة حالة مضرّة، وتغيير السياسات الاقتصاديّة بشكل دائم ممارسة مضرّة إنّها مضرّة في كلّ القطاعات وخصوصاً في المجال الاقتصادي والاعتماد على الآراء والقرارات غير الخبرويّة حالة مضرّة، وانتهاج الأساليب التعضيديّة في الاقتصاد المفروضة من قبل الشرق والغرب أيضاً أمرٌ مضرّ. السّياسات الاقتصادية يجب أن تكون سياسات اقتصاد مقاوم. والاقتصاد المقاوم

يجب أن يكون مقاوماً في بُنيته الداخليّة، وبمقدوره أن يصمد ولا يتلاطم بالتغييرات المختلفة في العالم هنا وهناك. هذه أمور ضرورية ولازمة..»[١]

ب- محورية العمل وقيام الاقتصاد على المعرفة:

يعتبر البحث والتطوير العملي والصناعي أساس عملية التقدم ويمكن الجزم أنه من دونهما لا يمكن أن يستمر التقدم ابدا، حيث اثبتت التجارب العملية والدراسات القياسية أن تحقيق معدلات عالية في التنمية غير ممكنة إلا باعتماد المعرفة كاساس، وهذا ما عرف في الأدبيات ب» متبقية سولو»[٢] والتي جاء ذكرها في الفصل الاول،حيث أكدت أن الاستثمار برأس المال البشري يحقق عوائد اقتصادية أكثر من الاستثمار في رأس المال المادي، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه فعلا بطريق مبسطة بعيدة عن التعقيد القياسي[٣]، فالقوة البشرية تمثل تقريبا ثلثي عوامل الانتاج (الأرض،العمل، رأس المال - وهو دمج للعمل مع الطبيعة - والادراة)، وهي نسبة مرتفعة، وبالتالي الاستثمار فيها حكما ستكون نتائجه مضاعفة، واليوم تنصب عمليات التنمية المستدامة على العنصر البشري وتطويره وتنميته، ولا نذهب بعيدا فان تجربة الجمهورية الإسلامية والنظام الإسلامي عينه تدل على ذلك، فرغم الحصار من كل الجوانب والحرب المفروضة استطاع هذا النظام بفضل هذه الرؤية للعنصر البشري أن يتقدم في مجالات العلوم كافة

(١) - كلمته في لقاء العمال والناشطين في قسم انتاج الدواء ٠٧/ ٠٢/ ١٣٩٢

(٢) - Solow Residual

(٣) - Econometrics

ويقلل الفارق التنموي مع البلدان المتقدمة (مادياً) الى حد كبير:

«.. يجب أن يعرف كل واحد منا وظيفته ويقوم بها، واحد من وظائفنا هو الاقتصاد،حيث أن خاصية الاقتصاد في هكذا شروط هي الاقتصاد المقاوم، يعني الاقتصاد الذي يترافق مع مقاومة كل اعمال العداوة والخباثة للأعداء الذين نواجههم، برأيي عملكم هذا، اي هذه المؤسسات المبنية على العلم، واحدة منه أهم الوظائف التي تحفظ الاقتصاد المقاوم، هذه واحدة من افضل المظاهر واحدة من أكثر مكونات الاقتصاد المقاوم تأثيرا.. فلتتابعوا ذلك..»[١].

ج- ترشيد الدعم والانفاق الحكومي:

إن ترشيد الدعم الحكومي عبارة عن رؤية إنفاقية تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وعدم هدرها ويتخذ الترشيد صورتين الأولى هي وقف الإنفاق غير الضروري على السلع والخدمات الكمالية، والثانية هو تقليل الإعتماد على الخارج، وهذا المفهوم يتقاطع مع مفهوم الاقتصاد المقاوم، وهذا ما حصل عندما تم منع تصدير البنزين إلى ايران، استطاع الاقتصاد المقاوم أن يستبدل البنزين المستورد بالبنزين المنتج محليا، وكذلك عندما يستطيع النظام الاسلامي اعادة توزيع المساعدات الحكومية بما يتناسب والحاجيات الضرورية ويمنع من الاسراف فهو يقوم عمليا بإعادة توزيع الثروة لصالح زيادة الرفاهية العامة التي يستفيد منها الغني والفقير»[٢].

---

(١) - كلمته في لقاء جمع من باحثي ومسؤولي مؤسسات البحث العلمي (شركت هاى دانش بنيان) ٠٨

(٢) - كلمته في لقاء موظفي النظام ٠٣/ ٠٥/ ١٣٩١

د- الابداع والابتكار[1]:

«٣٣ سنة ونحن نعيش في الحصار، فكل الأعمال التي أنجزت،وكل هذه الحركة العظيمة للشعب الإيراني تمت في ظل الحصار،بناء عليه لايمكنهم فعل شيء ولكن هذا دليل للمسؤولين والحريصين أن يعتبروا أنفسهم مكلفين بإيجاد العمل، الإنتاج، وإيجاد الازدهار والابداع»[2].

هنا لا بد من القول إن تأكيد السيد الخامنئي على مسألة الإبداع والابتكار من الابداعات الملفتة في مجال التقدم الاجتماعي والاقتصادي وكان قد أشار اليها المفكر الاقتصادي الاجتماعي «جوزيف شومبيتر «سابقا عندما طرح فكرة «المنظم المبتكر «.

هـ- تحويل خطر الحصار الاقتصادي الى فرصة:

إن اكتشاف الطاقات وإيجاد الية للاسفتادة منها باتجاه استغلال المصادر والموارد المتاحة لانتاج ما ينفع البلد هو مقدمة أساسية لتدعيم الاقتصاد واستقلاله، ولعل التعبير العلمي الادق هنا، هو الاستثمار في رأس المال البشري المحلي وعدم الاعتماد على الخارج، فمسيرة ٣٣ سنة من الحصار والتحدي الذي يواجهه نظام الجمهورية الإسلامية يدل بشكل واضح على صدق هذه المقولة فرغم الحصار العالمي على اقتصادها، لا يزال يعمل، صحيح أنه تأثر ببعض جوانبه، انما التقدم الحقيقي، وهو راس المال البشري،لم يتراجع بل تضاعف عشرات المرات وأنجزت أعمال لم يكن من المتصور إنجازها لو لم يكن

---

(١) Innovation|Creation

(٢) - كلمته في لقاء جمع من المنتجين(كارافرين) من كافة ابناء البلد ١٦/ ٠٦/ ١٣٨٩

الحصار. إذن تحويل خطر الحصار الاقتصادي الى فرصة يمكن الدولة والشعب من استغلالها هو أمر ممكن إذا توافرت الإرادة ووضوح الرؤية وخاصة الثقة بالنفس، وهذا ما يظهر من كلمات السيد الخامنئي في هاذ الخصوص:

١- ايجاد الية لتفعيل الطاقات المحلية:

«.. لقد ذكرنا أنّ مساعيهم لم تكن عديمة التأثير، نعم، لم تكن عديمة التأثير، ولكن إلى جانب الآثار السلبية فقد حصل تأثير إيجابي كبير كنّا نتوقّعه، بمعنى أنّ الحظر أدّى إلى تفعيل الطاقات الداخلية والإمكانات الهائلة لدى الشعب الإيراني، وبروز مواهبه وتحقّق أعمال ومشاريع عظيمة. ولولا الحظر لما أنجزت هذه الأعمال. لقد استطعنا بفضل الحظر إنجاز أعمال كبيرة. ولقد حقق شبابنا نجاحات، بالتأكيد لم نكن لنحقّقها لولا الحظر. فلقد تحقّق على مستوى مشاريع البنى التحتية وسوف أذكر عنها شيئاً لاحقاً في سنة ٩١ حالات من التقدّم جعِلت من هذه السنة سنة ممتازة بالمقارنة مع السنوات التي سبقتها. لقد أُنجز كمّ هائل من مشاريع البنى التحتية، في مجالات الطرق والطاقة واكتشاف مصادر وحقول جديدة للنفط، وفي مجال اكتشاف مصادر جديدة لليورانيوم، وإنشاء وتنمية محطات الطاقة والمصافي والعشرات من الأعمال الصناعية الكبرى، وهذه كلها بنى تحتية اقتصادية لمستقبل البلاد. نعم، لوكنا قد أعددنا هذه البنى التحتية قبل الآن، لما كان ترك حظر الأعداء حتى هذا المقدار من التأثير السلبي الذي تركه[1]».

---

(١) - كلمته في الحرم الرضوي ٠١/ ٠١/ ١٣٩٢

٢- التعرف على نقاط الضعف والقوة:

«.. إنّ أحداث سنة ٩١ كان فيها درس كبير لنا، وهو أنّ الشعب الحيّ لا ينهار بالتهديدات والضغوط وتشدّد العدوّ أبداً. تبيّن لنا ولكلّ الذين يتابعون الشأن الإيراني أنّ المهم بالنسبة للشعب هو الاعتماد على مواهبه الذاتية، والتوكّل على الله العظيم، والاتكال على نفسه وعدم الاتكال على الأعداء. هذا هو الذي يمكن أن يتقدّم بالشعب إلى الأمام. كان عام ٩١ بالنسبة لنا ساحة مناورات وتدريب. فالشعب الإيراني، ورغماً عن أنوف الأعداء، لم يُشلّ، ليس هذا فحسب، بل استطعنا إبداء الكثير من امتيازاتنا ومواهبنا في ساحة المناورات. وبالطبع لقد تعرّفنا على نقاط ضعفنا، وهذه هي خصوصيّة المناورات. تتعرّف المجموعة المناورة في التدريب القتالي وفي المناورات على نقاط قوّتها وعلى نقاط ضعفها فتزيلها. وقد تعرّفنا على نقاط ضعفنا. إنّ ضعفنا في الاقتصاد، والذي يؤدّي إلى صعوبة معيشة شرائح من الناس، هو الاعتماد على النفط وقد ذكرتُ أنّ هذا من نقاط ضعفنا وعدم الاهتمام بالسياسات الاقتصادية العامة، واتخاذ سياسات وقرارات متتابعة ذات طابع يومي. فليتنبّه مسؤولو البلاد المسؤولون اليوم، وخصوصاً المسؤولون في المستقبل الذين سيتولّون الأمور بعد انتخابات هذه السنة لهذه النقطة.. يجب أن تكون للبلد سياساته الاقتصادية العامّة والواضحة والمدوّنة والمبرمجة، بحيث لا تستطيع الأحداث المختلفة تغييرها وتبديلها» [١].

---

(١) - كلمته في الحرم الرضوي ٠١/ ٠١/ ١٣٩٢

٣- التكاتف والتعاضد بين المسؤولين والشعب:

«.. والدرس الكبير الثاني هو أنّ بنية البلاد قويّة، وحين تكون البنية قوية تنخفض التأثيرات العدوانية للأعداء إلى أدنى المستويات. فلو تحمّل المسؤولون المسؤوليّة في هذا البلد الكبير وذي البنية القوية وعملوا بتدبير، وتكاتف المدراء وعملوا سوية بحزم وتدبير. وهذه هي التوصية التي نوصيها دوماً للمسؤولين والمدراء فيّ البلاد فسنستطيع عندئذ تبديل أي تهديد إلى فرصة، مثلما صنعنا من تهديدات العدوّ عام ٩١فرصاً، واستطعنا السّير نحوالأمام. ما قام به مسؤولوالبلاد والشعب الإيراني العزيز في سنة ٩١ يجب أن تظهر آثاره -إن شاء اللّه- في حياة الناس في المستقبل والسنوات القادمة، وهذا ما سيحصل»[1].

٤- ترتيب الاولويات بشك دقيق:

«.. بالطبع، إنّ قضيّة الاقتصاد على جانب كبير من الأهمية، وقد أكدّتُ عليها مراراً وتكراراً في السنوات الأخيرة الماضية، إلّا أنّ الاقتصاد ليس القضية الوحيدة، فأمن البلاد أيضاً مهم، وصحّة الشعب وسلامته أيضاً مهمة، وعمليات التقدّم العلمي مهمّة هي الأخرى، وهي أساس الأمور وبنيتها التحتية ـفإذا تطوّر العلم في البلاد ستسهل كل الأمور الأخرى واستقلال البلد وعزّته أيضاً مهمة، وعدم رضوخ الشعب لهذا وذاك مهمٌّ أيضاً، وكذا الحال بالنسبة لنفوذ الشعب واقتداره الإقليمي فهما رصيد استقلال البلاد وأمنها، وعلى جانب كبير من الأهمية. وقد حقّقنا تقدّماً في كل هذه الميادين، سواء في مضمار الأمن أم في مجال

(١) - مصدر سابق: ٠١/ ٠١/ ١٣٩٢

الصحّة أم في حيّز النّفوذ الدولي، أم على صعيد التحكّم والسيطرة على الأحداث المختلفة التي تقع للبلاد والمنطقة..»[١].

٥- الاستقلالية في اتخاذ القرارات:

من الخصائص الأخرى للإقتصاد المقاوم هو الاستقلالية في اتخاذ القرارات، فكما هو معلوم فان اتخاذ القرار هو اهم مرحلة في العملية التخطيطية والتنموية، فالاستقلالية تحفظ للبلد أولوياته التنموية بدل أن تكون مرتهنة للأجنبي، والاستقلالية لا تعني ابدا عدم الاستفادة من تجارب الآخرين أو استشارتهم بل تعني ترتيب الأولويات بحسب مصلحة البلد ومنع تدخل الأجانب فيه، فالتبعية لا تترك إلا الخيبة والفشل والتاريخ حافل بالشواهد حين تدخل الاستعمار في إرادة الدول والشعوب كيف حولها إلى مرتزقة لديه، حتى الدول التي سمحت لتدخله من باب الاستشارة واطمأنت له كانت نتيجة ذلك أنها إلى الان تعيش التبعية والفقر والخوف. وما تجارب التنمية والتقدم في الدول العربية الا شاهد حي على ذلك التدخل الاجنبي بعد مرور ستين عاما من الاستقلال السياسي المفترض:

«.. لقد أثبت شعبنا بتقدّمه أنّ عدم العيش في ظلّ أمريكا لا يعني التخلّف. هذه نقطة مهمّة جداً. يريد أقوياء العالم والمستعمرون يوم كان هناك استعمار مباشر وأمريكا اليوم أن يثبتوا لشعوب العالم أنّكم إذا أردتم أن تعيشوا حياة جيّدة ومتقدّمة فيجب أن تنضووا تحت مظلّتنا. وقد أثبت شعب إيران أنّ هذا الكلام كذب. لقد أثبت شعبنا أنّ عدم

(١) - مصدر سابق: ٠١/ ٠١/ ١٣٩٢

التبعيّة لأمريكا والقوى الكبرى لن يتسبّب بالتخلّف أبداً، ليس هذا فحسب، بل ويؤدّي إلى التقدّم والتطوّر والازدهار... والدليل الواضح على ذلك هو المقارنة بين الجمهوريّة الإسلاميّة طيلة هذه الأعوام الثلاثين، مع الأعوام الثلاثين في تلك البلدان التي عاشت في ظلّ أمريكا واستسلمت، وكانت تمنّي نفسها بمليارين أوثلاثة مليارات دولار من المساعدات الأمريكية في السنة، لاحظوا أين هم الآن وأين نحن؟ ثمّة بلدان ارتبطت بأمريكا وصارت تابعة لها، وتجربة هذه الأعوام الثلاثين بين أيدينا.. لاحظوا كيف قضت الجمهورية الإسلامية هذه الأعوام الثلاثين، وإلى أين وصلت، وماذا حقق الشعب الإيراني خلالها، وما هو وضع تلك البلدان بعد ثلاثين عاماً؟ كل من يدرس هذا سيدرك أن عدم التبعية للقوى الكبرى إنّما هو فرصة لأيّ شعب من الشعوب، وليس تهديداً أو خطراً. وقد حصل شعب إيران والحمد للّه على هذه الفرصة بقوّته وشجاعته وفطنته..»[١]

٦- العودة الى الذات واكتشاف القدرات الذاتية والمحلية[٢]:

«.. ان نتيجة الحصار هي الرجوع الى الذات واستنهاض ذاتنا، فكما حدث في تأمين في اليورانيوم ٢٠ ٪ لمختبر الابحاث في تهران..»

أ- الاعتماد على الخبرات العملية المحلية[٣] :

ب- الاتكال على القدرة الالهية [٤]:

---

(١) - كلمته في الحرم الرضوي ٠١/ ٠١/ ١٣٩٢

(٢) - كلمته في لقاء اعضاء مجلس خبراء القيادة ١٧/ ١٢/ ١٣٩١

(٣) - مرجع سابق ١٧/ ١٢/ ١٣٩١

(٤) - كلمته في لقاء اهالي اذربايجان ٢٨/ ١١/ ١٣٩١

ج- ربط العلم والتكنولوجيا بالصناعة

د- الاقتصاد والصناعة القائمة على المعرفة

٧- دعم الإنتاج المحلي واستهلاك السلع المحلية والاستغناء عن السلع الخارجية عند وجود البديل المحلي:

أ- تصحيح أنماط الاستهلاك باتجاه استهلاك السلع المحلية:

«.. لقد أكّدنا على الإنتاج المحلّي، سواءٌ مع بداية العام وفي شعار هذه السّنة، أم في الأحاديث التي صدرت طيلة هذه الأشهر، منذ بداية السّنة. حسنٌ، إنّ الإنتاج المحلّي يحتاج إلى الاستهلاك المحلّي وهذا الأمر يقع على عاتق الشّعب. يجب أن نختار سلعنا الاستهلاكيّة ممّا ننتجه نحن. وإنّه لمن الخطأ أن يكون سعي النّاس باتّجاه الماركات التّجارية والأجنبية والأسماء الخارجيّة. فهذا ليس سوى استجابة لهوس شخصيّ، لكنّه ضربة تُوجّه إلى العمل العام والأساسيّ. إنّ الاستهلاك المحلّيّ يزيد من الإنتاج المحليّ، الذي بدوره يحلّ كلّ تلك المشاكل التي أشار إليها إمام الجّمعة المحترم ويقضي على البطالة. فعندما يتألّق الإنتاج يقلّ التضخّم ويقلّ الغلاء وتزيد فُرص العمل، فكلّ هذه الأمور متّصلة ببعضها البعض. وأحد أطراف القضيّة بأيدينا نحن النّاس ويكمن في كيفيّة اختيارنا لسلعنا الاستهلاكيّة»[1].

وهنا يشدد السيد الخامنئي على استهلاك السلع والانتاج المحلي

---

(١) - كلمته في لقاء اهالي اسفراين ٢٢/ ٠٧/ ١٣٩١

وخاصة من قبل الحكومة[١]، فحجم المشتريات الحكومية سواء للاستثمار في البنية التحتية أو النفقات الجارية تشكل حجما كبيرا من الانفاق العام الذي يتشكل منه الدخل القومي، فاذا تمت الاستعاضة عن المنتج الخارجي بالمنتج الداخلي سوف يؤدي ذلك حتما الى ازدهار الانتاج الداخلي سواء الخدمي أو السلعي [٢] هذه السياسة التنموية تستهدف بالدرجة الأساس تشغيل عجلة الإنتاج المحلي من خلال خلق دفعة قوية من ناحية الطلب على السلع الاستهلاكية النهائية أم السلع الوسيطة، مما يخلق موجات ممتالية من اللاتوازن يؤدي إلى تحريك الإقتصاد باتجاه تشغيل الموارد المعطلة في البلد[٣]. من هنا يكون الإنتاج، بحسب رأي السيد الخامنئي، وليد الاستثمار والعمل وكليهما مرتبطان بالاستهلاك، والانتاج القوي هو مقدمة للاستقلال الاقتصادي، الذي هو بدوره مقدمة لازمة لاستقلال البلد على الصعد كافة[٤]، حيث يوجد مجموعة من العناوين المساعدة والضرورية في هذا المجال لا بأس بذكرها على سبيل المثال:

أ- الاستفادة من العامل الإيراني بدل العمالة الاجنبية.

ب- تغيير عادات الاستهلاك لا سيما عند افراد المجتمع باتجاه استهلاك باتجاه وترجيح استهلاك السلع الإيرانية.

ج- جعل استهلاك السلع المحلية ملازم للفريضة.

---

(١) - كلمته في لقاء موظفي القطاع العام ٠٣/ ٠٥/ ١٣٩١

(٢) - من النظريات المهمة في هذا المجال ما تعرف ب» الاحلال محل الواردات «التي تساهم في تطوير الناتج المحلي ضمن مجموعة من الاجراءات والقوانين المساعدة

(٣) - نظرية الدفعة القوية (Big Push)

(٤) - كلمته في لقاء عمال مصانع الادوية ١٠/ ٠٢/ ٣٩١

د- اتقان العمل اي جعل المنتج المحلي منافس للاجنبي.

هـ- ايجاد الروحية الجهادية في عملية الانتاج وربطه بالمفاهيم القيمية والسلوكية للإسلام، حيث يمكن ذكر مجموعة من الشروط اللازمة في هذا المجال:

١- لزوم الروحية الجهادية.

٢- تحكيم روح الايمان والتدين في المجتمع وخاصة بين جيل الشباب

٣- التركيز على المسائل الضرورية والابتعاد عن الحواشي

٤- الاستقرار السياسي والأمني في البلد.

٥- الاستفادة من العلم لذاته ولأنه وسيلة للحفاظ على استقلال البلد وللتخلص من سيطرة الأعداء وتحقيق الاقتدار للبلد.

٦- دعم وتقوية المؤسسات العملية والبحثية التي تتمحور حول الإنتاج العلمي.

٧- احترام العمل كقيمة وطنية وشرعية.

٨- تحويل العلم إلى تكنولوجيا كما مر سابقا

القسم الثاني: اقتصاد من دون النفط:

يتبين من مجموع الكلمات والخطب التالية مدى تنبه السيد الخامنئي لضرورة فك الارتباط السلبي للنمو الاقتصادي بالدخل الناتج عن بيع النفط، فهو يذكر في هذه الكلمات - وفي غيرها -

أن النفط أصبح نقمة بدل ان يكون نعمة، ويرجع السبب في ذلك إلى السياسات الاقتصادية التي اتبعت من قبل نظام الشاه، وكرسها الاستعمار، ولم يستطع نظام الجمهورية الإسلامية الى الآن التخلص من هذا التأثير السلبي. فاعتماد موازنة الدولة على الإيرادات النفطية باكثر من ٦٠ بالمئة يجعلها عرضة للتقلبات في اسعار النفط، وأيضا يجعل اقتصاد البلد مرهونا للطلب الخارجي على النفط، أي بمعنى اخر تحت رحمة تجار النفط ودولهم.وهذا فعلا ما حصل مع إيران على مستوى العقوبات الاقتصادية.

إذن أولى الخطوات الاستراتيجية للنهوض بالاقتصاد هو تحويل هذه الثروة الطبيعية العظيمة إلى عامل استقرار اقتصادي وسياسي من خلال تنويع مصادر الدخل للحكومة أولا بالعمل على إنتاج المشتقات النفطية بدل بيع النفط الخام، وثانيا تحويل الأموال التي تأتي من بيع النفط الى مشاريع أهمها تطوير وتنمية العنصر البشري من خلال التعليم والصحة، أي الاستثمار بالعنصر البشري:

«ان تخفيض الاعتماد على النفط هو من مستلزمات الاقتصاد المقاوم .. اذا استطعنا ان نستفيد من الفرص الموجودة اليوم نستفيد ونسعى ان نستعيض النفط بالانشطة الاقتصادية المدرة للعائد فاننا نكون قد قمنا باكبر حركة اقتصادية، فاليوم الصناعات التي تعتمد على المعرفة والعلم من جملة تلك الانشطة التي تملا الخلأ... فلنسع الى تقليل اعتمادنا على النفط قدر الامكان..»[1]

(١) - كلمته في لقاء موظفي القطاع العام ٠٣/ ٠٥/ ١٣٩١

لذلك يعتبر السيد الخامنئي أن من أكبر مصائب البلد الاقتصادية، بل المصائب العامة في البلد، هو ارتهانه إلى النفط، وقد دعا السيد الخامنئي في مرات عدة الى العمل على فك هذا الارتهان وامتلاك القدرة على توقيف تصدير النفط، ولكن بسبب الوضع القائم لا يحصل ذلك[١] وللوصول الى تلك النقطة لابد من تنويع الصادرات وعدم الاكتفاء بتصدير النفط الخام أو المشتقات النفطية، بل لابد من دعم المصدرين والانتاج لأجل التصدير حتى يتم تأمين مداخيل اخرى للبلد غير الدخل الناتج عن بيع النفط [٢].

اذن تنويع الصادرات هو المدخل الرئيسي لفك ارتباط موازنة الدولة بالنفط، وتنويع الصادرات، النفطية وغير النفطية، يخرج البلد من هيمنة الشركات النفطية المتعددة الجنسيات ويجعله يتحكم بهذا المورد الطبيعي بناء للخطط والبرامج المحلية، كما أن تحويل النفط الخام إلى مشتقات نفطية وبيعها يعطي مردودا وعائدا ماليا أكثر بمرات من بيع النفط الخام، فما كان يجري هو بيع النفط الخام وإدارة البلد من خلال ذلك»[٣]. ونتيجة ذلك هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي هو الشرط الأساس للتقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي [٤].

---

(١) - كلمته في لقاء الناشطين في القطاعات المختلفة الانتاجية ٢٦/ ٠٥/ ١٣٩٠

(٢) - هنا يمكن الاشارة الى ما يعرف بالمرض الهولندي الذي تتعرض له الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على الدخل العائد من احد الموارد الطبيعية كالنفط أو الغاز (حالة هولند) أو النحاس كدولة تشيلي وغير ذلك.

(٣) - كلمته في الحرم الرضوي ٠١ /٠١/ ٩٠١٣٩٠

(٤) -كلمته في جمع من العمال والمعلمين ١٥ /٠٢/ ١٣٧٨

القسم الثالث: الأمن الاقتصادي:

العامل الآخر الذي يساعد على تحقق التطور، لا شك في أنه جذب الاستثمارات، سواء الخارجية ام المحلية ويرتبط الاستثمار بدرجة المخاطرة، حيث تتعلق درجة المخاطرة بمجموعة من العوامل والمتغيرات في البلد والتي من جملتها: الوضع الأمني، الاستقرار السياسي، ثبات الانظمة والقوانين والمقرارات، حماية المستثمر، شفافية القضاء واستقلاليته... وغير ذلك من العوامل التي إذا كانت إيجابية تقلل درجة المخاطرة لدى المستثمر وتدفعه الى اتخاذ قرار الاستثمار، واذا كانت المؤشرات سلبية، فإن درجة المخاطرة ترتفع وتؤدي إلى ان يتخذ المستثمر قرارا بعدم الاستثمار.

من هنا، تم العمل بتوجيه من السيد الخامنئي في زمن رئاسة السيد محمد خاتمي على كتابة وثيقة خاصة تتضمن مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تضمن الاطمئنان لدى المستثمر وتقلل هاجس المخاطرة لديه وهذ الوثيقة عرفت باسم «وثيقة حماية المستثمر الاجنبي».

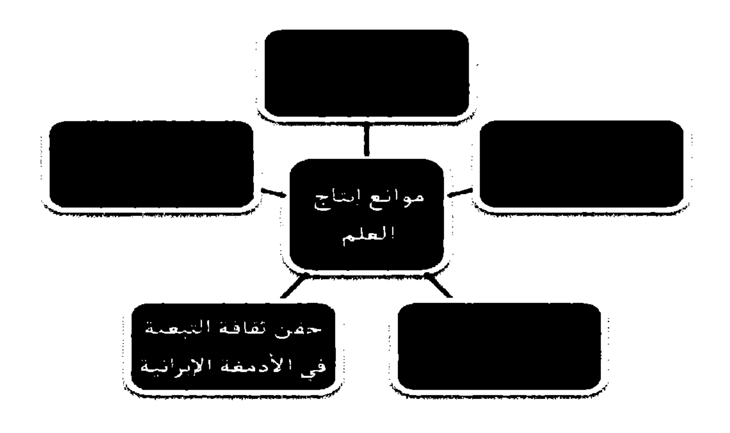
فبحسب رؤية السيد الخامنئي تتمحور هذه الوثيقة حول القضاء على «الفساد»[1] بكل أشكاله حتى يطمئن المستثمر الداخلي والخارجي، وبالتالي تهيئة الارضية المناسبة لاطمئنانه، يعلم العدو أن شرط الاستثمار وايجاد الثروة هو» الأمن» لذلك يسعى جاهدا الى ايجاد خلل في الحياة الاقتصادي والاجتماعية والسياسية في ايران، كذلك

(١) - كلمته في لقاء اهالي مريوان ٢٦ / ٠٢ / ١٣٨٨

الفساد هو أحد عوامل «اللاأمن «وبالتالي محاربته والتصدي له تأتي ضمن العوامل التي تساهم في جذب رؤوس الاموال، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن محاربة الفساد لا تعني الاتهام العشوائي للافراد بالفساد بل هو خلق أرضية اطمئنان لدى المستثمر أن الفرص الاستثمارية المتاحة متاحة للجميع دون تبعيض أو رشوة أو غير ذلك(١).

«الامن شيء مهم، ومن دون الامن على جميع الصعد فسوف تواجه انشطته المشاكل، في العلم،المقولات الاقتصادية، في القضايا المعيشية..»(٢)

القسم الرابع: انتاج والتقدم العلم:



رسم توضيحي ١ موانع التقدم العلمي

لعل الاسلام الدين الوحيد الذي يملك أكبر مخزون علمي وأكبر

---

(١) – كلمته في لقاء عوائل الشهداء ومسؤولي القوة القضائية ٠٧/ ٠٤/ ١٣٨٦

(٢) – كلمته في لقاء مع الوحدات المشتركة العسكرية في محافظة كرمان ١٥/ ٠٢/ ١٣٨٤

معدل تأكيد على طلب العلم والتعلم لا أريد أن أثبت هذه النظرية فقط أترك الشرح للمباحث التالية التي جاءت في كلمات السيد الخامنئي لتؤكد على توأمة العلم مع العمل، العلم مع تطور وتقدم البلد وآلية هذا الارتباط، لذلك ومن خلال تتبع كلمات السيد الخامنئي نرى المنظمة العلمية وارتباطها بتقدم البلد:

١- اهمية العلم ودوره في التقدم:

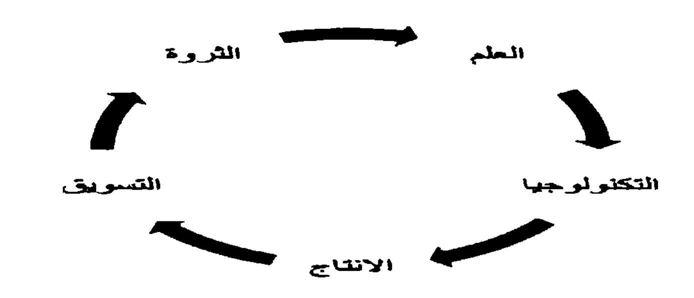
«هذه الاعمال العلمية هي جوهر اعتماد الشعب الايراني على نفسه، هي جوه الازدهار الاقتصادي. فالتجارة المربحة تنشاعن التقدم العلمي..»[١].

٢- ارتباط العلم بالصناعة والإنتاج والدورة الاقتصادية:

«... النقطة اللاحقة في قضية تطوّر العلم هي أنّ دورة العلم والتكنولوجيا والإنتاج والتسويق حيث أنّ هذه الدورة مهمّة جدا هي في طور التشكّل؛ حيث يتمّ إنتاج العلم وتبديله إلى تكنولوجيا، ومن ثمّ إلى منتجات ليتم بعد ذلك عرض هذه المنتجات في الأسواق العالمية وبالتالي تحصيل الثروة للبلاد. فهذا العلم ليس مبعث السرور فقط، بحيث نقول إنّنا تطوّرنا في هذا المجال، كلّا، إنّ هذا العلم يجعل البلد غنياً، ويعود نفعه على الجميع. وهذا عبارة عن تحويل مسيرة إنتاج العلم إلى ثروةٍ قومية، وتأميناً لحاجات الشعب. إنّ هذا في مجال العلم وهو بالحق والإنصاف يظهر الهمّة المضاعفة والعمل المضاعف..»[٢]

(١) - كلمته في لقاء اهالي كرمانشاه ٢٠/ ٠٧/ ١٣٩٠

(٢) - كلمته في الحرم الرضوي بداية العام ٠١/ ٠١/ ١٣٩٠



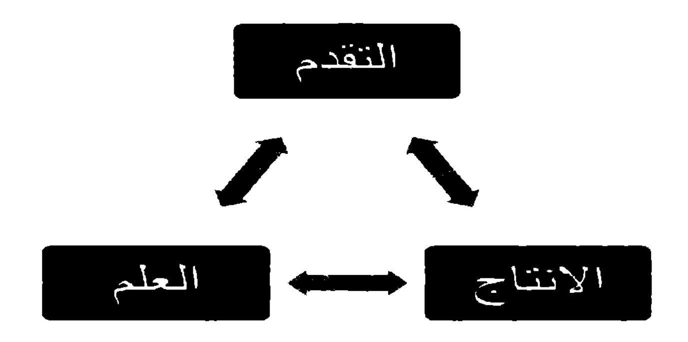
رسم توضيحي ٢ دائرة العمل والتكنولوجيا والثروة

٣- حيازة العلم الشرط االلازم للتقدم:

«.. إنّ التقدّم المادي للبلد يعتمد بالدرجة الأولى على عنصرين: الأول عنصر العلم؛ والثاني عنصر الإنتاج. فما لم يوجد العلم سيخفق الإنتاج.

- العلم هو العنصر الأول: فالبلد يتقدّم بالعلم. وإذا وُجد العلم، ولكن لم يبنَ الإنتاج على أساسه في تطوره وتكامله ونموه، فإنّ البلد سيصاب بالجمود أيضاً. لقد كان العيب في مجال العمل في عصر حكومة الطواغيت هو أنّه لم نكن نمتلك العلم؛ ولأننا لم نكن نمتلكه فلم يكن لدينا إنتاج يعتمد على أسس العلم إنتاجٌ متطور ومتكامل. لهذا فإن العالم عندما نزل إلى ميدان الصناعة تطور؛ فقارّة آسيا التي جاءت إلى هذا الميدان متأخرةٌ عن أوروبا تطوّرت؛ أما نحن وبسبب حكومة هؤلاء الطواغيت وغيرها من الأسباب بقينا متأخرين. إذا أردنا أن نجبر ما فات ونحن نريد، وشعبنا قد تحرّك في هذا الإتجاه وحقّق الكثير

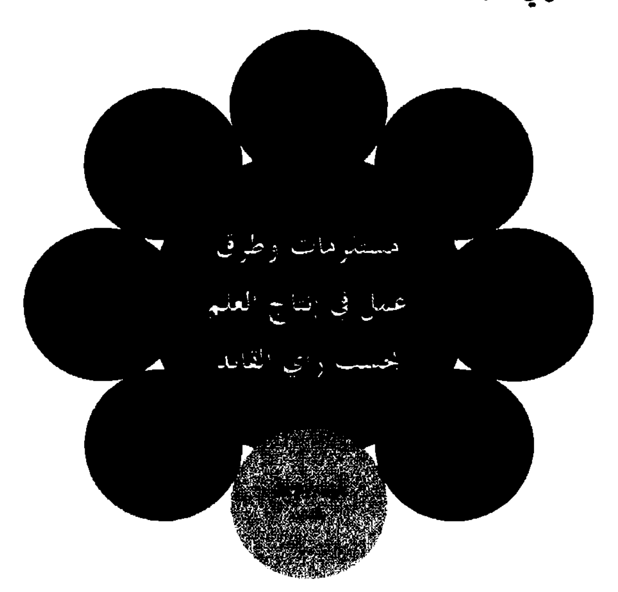
فعلينا أن نولي اهتماماً للعلم والإنتاج؛ فيجب المتابعة في مراكز العلم، في مراكز الأبحاث بالمناهج الحديثة ولعدّة سنوات، وأنا أؤكد على قضية العلم، والحمد للّه فإنّ عجلات التقدّم العلمي والإنتاج العلمي قد انطلقت في البلد؛ لا شك بأن هذا ينبغي أن يتسارع، فنحن لا زلنا في أول الطريق[1].



- **العنصر الثاني الإنتاج: الإنتاج، سواءٌ في مجال الصناعة أم الزراعة يتمتّع بالأولوية. فالبلد غير المنتج سيُبتلى بالتبعية شاء أم أبى، ولو كان كل هذا النفط والغاز في العالم موجوداً تحت أرضنا وفي آبارنا فإنّه لن ينفعنا؛ مثلما أنكم ترون بعض الدول التي تحتوي على ثروات هائلة من المعادن وغيرها سواءٌ كانت ثروات الطاقة، أو المعادن النفيسة والنادرة، ومع ذلك فإنّهم يعيشون عيشةً مأساوية فوق تلك الأرض المليئة بكل تلك الكنوز الباطنية. ينبغي أن يتقدّم الإنتاج في البلد**

(١) - مصدر سابق.

وخصوصاً الإنتاج القائم على العلم والمعتمد على المهارات العلمية والتجربية؛ وهذا الأمر بيد العامل ورب العمل، وإدارته بيد الدولة؛ وعليها أن تقوم بتنظيم الأمور وبذل الجهد. فهذه السياسات المطروحة في المادة ٤٤ والتي قمنا بإبلاغها لجميع الأجهزة الحكومية والتشريعية قبل عدّة سنوات، يمكن أن تؤدي الدور المطلوب؛غاية الأمر أنّه يلزم من ذلك منتهى الدقة والتحرّي فيها»[١].



- تصنيف واعطاء المراتب العلمية (الدرجة العلمية):

«من الأمور المفروضة هي ان التقدم العلمي في المجالات العلمية هو ضرورة حياتية، ومن بعدها نصنف المراتب العلمية

(١) - كلمته في لقاء العمال النموذجيين في انحاء البلد كافة ٠٨/ ٠٢/ ١٣٨٩

والمضمون العلمي، فمن المسائل المهمة أيضاً إضافة الى تعلم العلوم من الآخرين هو انتاج العلم، وأن لا نبقي عربتنا العلمية متعلقة بقطار الاخرين [١]، فقد يكون للارتباط العلمي نتائج تؤدي إلى التقدم ولكن يستتبع عدم الابتكار والابداع، لذا لا بد من انتاج العلم بانفسنا والتحرك بهذا الاتجاه، وكلما صعد الإنسان درجة في سلم العلم، يؤهله ذلك الى مراتب أعلى. يجب إنتاج العلم من الداخل مستفيدين من الارث الفكري والمعنوي ونستمر في ذلك». يشير السيد الخامنئي الى مسألتين مهمتين في ما سبق الأولى أهمية التقدم المستمر في المجال العلمي، والثانية التصنيف العلمي في الأولى يتضمن كلامه معنى الانتاجية العلمية التي هي في الواقع أساس التقدم، فتراكم المعرفة واكتشاف النظريات وابتكار التكنولوجيات في المجالات المختلفة،كان الشرط اللازم والضروري للتقدم الاجتماعي والاقتصادي وحتى الامني والعسكري في القرون السابقة لذا إن توقف حركة التقدم والتطور العلمي يعني حكما توقف عجلة التقدم، وبالتأكيد ليس التطور العلمي محصورا في العلوم التطبيقية والهندسية، بل يشمل كذلك العلوم الفلسفية والإنسانية. أما المسألة الثانية فتشير الى السبب الرئيس الذي يمنع من ذلك التقدم، وهو اعتبار ما هو موجود في النموذج الغربي لايمكن تخطيه على المستوى العلمي، بسبب تلك المعايير والضوابط التي أطلق عليها اسم: التصنيف العلمي «أي ان لمراكز الغربية هي التي تصنف وتعطي الدرجات العلمية وهذا ما يجعل الباحثين والمراكز

(١) - كلمته في لقاء المعلمين واساتذة الجامعة النخبويين ١٣/ ٠٧/ ١٣٨٧

البحثية مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بتلك القاطرة ومقلدة لها، والنتيجة الحتمية لذلك هي التقليد ووضع سقوف محددة لا يمكن تجاوزها[١].

٤- العلم سلطان: توقف التطور والقوة والقدرة الاجتماعية والاقتصادية على العلم:

يتيح العلم لمن يملكه القدرة على الامساك بزمام الأمور سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي، وما وصل إليه الغرب هو بفضل اتكائه على العلم في تحليل القضايا المختلفة الاقتصادية والسياسية، حتى تأثيره الإعلامي ناشئ عن القدرة العلمية في فهم أنماط السلوك الاجتماعي والفردي للمجتمعات المختلفة[٢].

٥- انواع الانتاج المؤدي الى العدالة وتحقيق التقدم:

«.. ما هو معنى الانتاج؟ ليس المقصود من الإنتاج هو إنتاج السلع فقط، بل يجب ان يكون الانتاج كشعار للشعب ضمن رؤية واسعة: إنتاج العمل، إنتاج العلم، إنتاج التكنولوجيا، إنتاج الثروة، إنتاج المعرفة، إنتاج الفرص، إنتاج العزة والمكانة، إنتاج السلع، إنتاج الانسان الفعال، كل هذا هو الإنتاج،فسر سعادة شعبنا في أن نعقد الهمة على هذا الإنتاج .هذا ضامن للأمن القومي وللاقتدار وتقدم البلد، هذا نوع من الجهاد..»[٣].

---

(١)

(٢) - كلمته في لقاء الاساتذة الجامعيين في محافظة خراسان شمالي وجامعة فردوسي ٢٥/٠٢/١٣٨٦

(٣) - كلمته في لقاء زوار ومجاوري الحرم الرضوي ٠١/ ٠١/ ١٣٨٥

إذن القضية من وجهة نظر السيد الخامنئي ليست انتاج الرفاهية المادية لوحدها، بل انتاج الإنسان العزيز العالم، بل الوصول إلى المجتمع الذي نادى به الأنبياء أي المجتمع الصالح.ولكن تبقى العقبة فيما يريده الغربيون ومن استعمر هذه البلاد، وما يريدونه هو ابقاء المجتمعات في عتمة الجهل والانقياد وما يقدمونه من العلوم لا يفيد هذه المجتمعات بل يبقيها رهن السيطرة والحاجة للمستكبر والمستعمر:[١].

فاليقظة الشرط الأساسي والضروري لانتشال المجتمع من براثن السبات العميق الذي أدخله فيه الاستعمار. هذه اليقظة هي التي تحدد العمل النافع، والعلم الذي يخدم مصالح البلاد ولا يخدم مصلحة المستعمر والمستكبر، وتجعل المجتمع والشعب يسترجع وعيه الذاتي للعلم، فارادة البحث العلمي والسعي الدؤوب المنظم هي الكفيلة بإنجاز التقدم. وهنا تتوزع المسؤوليات بين الحكومة والجامعات، والمعاهد العليا، ومراكز الدراسات والابحاث... فالكل يجب أن يستشعر المسؤولية تجاه هذه المسالة[٢].

---

(١) - مصدر سابق ٠١/ ٠١/ ١٣٨٥

(٢) - كلمته في لقاء جمع من مسؤولي الجهاد الجامعي ٠١/ ٠٤/ ١٣٨٣

الفصل الخامس:

افات ومعوقات التقدم

مدخل:

قلما بحثت النظريات التنموية حول الآفات التي تتعرض لها عمليات التنمية الاجتماعية فكلها تناولت الأسباب، دون أن تتطرق بشكل مباشر للآفات والمعوقات التي تمنع من حدوث عملية التطور والتقدم. فاستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن، رغم أنها بحثت في صلاحية الدولة للقيام بإدارة عملية التنمية أم لا، إلا أنها اكتفت بذكر أن الدولة غير قادرة وغير كفوءة في الدول النامية،وغير ذلك من النظريات الخطية أو المراحل أو نظريات سولو.

ولكن يوجد ما عرف بالمدرسة» المؤسساتية «في تفسير التخلف والتقدم، حيث ركزت على أهمية البنى الاجتماعية والاقتصادية في تحقيق النمو والتقدم، وأشارت إلى أن ارتفاع تكلفة المعاملات، وعدم التعريف الدقيق للحقوق- واهمها حقوق الملكية- هما السببان الرئيسيان للتخلف. بالطبع يمكن ان نلحظ في تحليل هذه المدرسة،

والتي على رأسها دوغلاس نورث،حديثها عن الفساد في الدول النامية، إلا أنها لم تشر بشكل واضح إلى ذلك.

بعد عرض الرؤية التنموية وعوامل التقدم،وكذلك الشروط اللازمة للنهوض والتقدم في فكر السيد الخامنئي، نصل الى المبحث الأخير، وهو الآفات والمعوقات، ولعلنا نرى هنا مقاربة تنسجم مع الرؤية السابقة، حيث تتمحور عوامل الفساد والمعوقات حول الأبعاد الأخلاقية التي تمتد جذورها إلى النفس البشرية التي تملك قابلية الانحراف والطغيان عندما لا تجد من يراقبها أو تجد إمكانية التفلت من القوانين والضوابط، وهذه رؤية حضارية تتماهى مع الرؤية «المؤسساتية» في أن الشرط اللازم للتقدم هو احترام القوانين والانضباط العام.

- القسم الأول: الفساد الاقتصادي[1]:

يستبطن الفساد معاني عدة، تبدأ من معن الإختلاس والربح غير المشروع وتنتهي بهدر الموارد، والاستفادة من الإمكانات واستغلال المنصب والسلطة... فالفساد هو كل ما يؤدي إلى تضييع الامكانات والموارد وعدم اتاحة الفرصة للجميع في المشاركة بالنشاط الاقتصادي سواء في الانتاج أو التوزيع أو الاستهلاك.هذ النظرة العامة هي التي تحكم رؤية السيد الخامنئي للافات التي يمكن ان تتعرض لها حركة التقدم الاجتماعية في نظام الجمهورية الاسلامية بحيث يمكن أن نرى ذلك من خلال كلماته وخطاباته التي ناقش فيها هذا الموضوع بشكل واضح وشفاف، وفيما يلي نعرض نماذج من تلك المعالجة وكما جاءت في كلماته:

---

(١) - لابد من الاشارة الى ابلاغيه اي هشت مادع درباره مبارزه با فساد.

أ- عدم ايجاد اجواء المنافسة بين الناس في الحصول على الإمكانات الإنتاجية:

«.. تعتقدون أنه يجب في المجال الاقتصادي أن يكون الاقتصاد بيد الناس. إعتقادنا هو هكذا وقد بينا ذلك في الاصل ٤٤ من الدستور. جيد، وليس معنى ذلك ان تسمح الدولة لفرد بالقيام بالنشاط الاقتصادي، ويصبح محتكرا له، يؤدي في النهاية الى ضرر الناس. قفوا أمامه، قفوا أمام الاحتكارات، قفوا امام سوء الاستفادة من الموارد الحكومية والعامة، يعني قفوا أمام هذه العقبات..»[1].

إذن إيجاد أجواء المنافسة السليمة هي شرط اساسي في الفعالية والكفاءة، فإزالة العقبات أمام شفافية السوق والنشاط الاقتصادي، وإتاحة المعلومات اللازمة حول المتغيرات الاقتصادية يؤدي حكما الى ايجاد العدالة في الاستفادة من الموارد الاقتصادية والاجتماعية المتاحة. أما لماذا احتكار بعض الأفراد للنشاط الاقتصادي هو في ضرر الناس؟ السبب في ذلك يرجع الى طبيعة السوق الاحتكارية، والتي تتراوح بين المحتكر الفرد الى احتكار القلة والمنافسة الاحتكارية. وكل تلك الاسواق من خصائصها أن المنتج أو البائع، هو الذي يتحكم بالسوق ولايستطيع المستهلك أن يقوم بشيئ حياله. ولأن المحتكر لديه نزعة التحكم، كان من الضروري أن تتدخل الدولة لكي تحفظ حق المستهلك. وهذا هو المقصود من كلامه بأن لا تسمح الدولة باحتكار المنافع العامة، لما لها من تأثير كبير على العدالة والتوازن الاجتماعي والاقتصادي.

(١) - كلمته في لقاء اعضاء المجلس الاعلى للثورة الثقافية ١٩-٩-١٣٩٢ هـ.ش.

ب- عدم محاربة الفساد داخل الحكومة:

من المؤشرات المهمة (المؤشر الرابع)، هو النزاهة الاقتصادية، ومحاربة الفساد داخل الحكومة، فالمنصب الحكومي هو مكانة لامتلاك القوة وامتلاك الموارد المالية. هذه االإمكانية، أي إمكانية التسلط وفرصة إمكانية الحصول على الأموال، حيث تضع الإنسان بين خيارين: الاستقامة، أو السرقة والاستفادة غير المشروعة من تلك الموارد. هنا يلعب الإشراف من قبل المسؤولين على النواحي المختلفة لأجهزة الدولة، لمنع جموح الأفراد وقطع الطريق أمام سوء الاستفادة[١]. إذن يوجد ارتباط كبير وقوي بين إشراف ورقابة ونزاهة المسؤولين في المستويات العليا، وبين صلاح المسؤولين في المراتب الدنيا،حيث قد يؤدي عدم الإشراف بشكل تفصيلي إلى وسوسة الشيطان لهم، وبالتالي وقوعهم في المفاسد.

ج- وهم الفساد لدى أصحاب رأس المال بل الأصل صلاح كل من يريد الاستثمار:

هنا تجدر الإشارة إلى أن الحديث عن الفساد ومحاربة الفساد، لا يعني أن الفساد مستشر وأن كل المستثمرين أو موظفي الدولة فاسدون، بل على العكس تماما إن عموم الناس والمستثمرين هم أهل الصلاح وأمناء، ويحتاجون إلى الاطمئنان عن ثرواتهم واستثماراتهم، من هنا تنبع أهمية الحؤول دون وقوع الفساد ومعاقبة المفسد. وكما أشرنا، الفساد ليس بالضرورة هو السرقة بشكل مباشر، بل كل عمل يخل

(١) - كلمته في لقاء رئيس الجمهورية واضاء الحكومة ٦-٦-١٣٩٢ هـ ش

بالأمن الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فمحاربة الفساد وإيجاد القوانين التي تضمن الاستثمار السليم هو شرط لازم للتقدم والتطور. وهنا نجد أنه من أهم معايير التنمية -وفقا للمؤسسات الدولية- هو ما يعرف بمعدلات الفساد الاقتصادي والإداري داخل الدولة، لان هذا المؤشر يدرس مدى كفاءة الدولة باستخدام الموارد المتاحة لديها ومدى تحقق الشفافية والعدالة الاجتماعية لديها. وهذا ما يتطلب رؤية مؤسساتية تشمل كل الوحدات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعة والقضائية[1]:

«.. يجب ان يسعى الجميع حتى يتبلور الانتاج القومي ويقوى الاقتصاد المحلي ويبقى مستمرا، يجب على المسؤولين بالدرجة الأولى، سواء في القوة الاجرائية، أم القوة التشريعية،.. يحتاج المسار السليم في الاقتصاد المحلي، وفي العمل والإنتاج والاستثمار المحلي الى متابعة كل القوى وتعاونها.. عدة سنوات قبل عندما كتبت رسالة ترتبط بالفساد الاقتصادي إلى القوى الثلاثة واكدت على ذلك، خاف البعض وقالوا: من الممكن أن يتراجع المستثمر بسبب هذه التحذيرات، قلت: القضية على العكس فالذي يريد ان يقوم بالنشاط الاقتصادي في البلد بشكل سالم سوف يسر عندما يرى أننا نحارب الفساد الاقتصادي والمفسدين الاقتصاديين. يجب أن نتمكن من القيام بهذه المكافحة الصحيحة تحت سقف القانون»[2].

«.. أوصيت المسؤولين بشكل قاطع منذ عدة سنوات بمواجهة

---

(١) - كلمته في لقاء رئيس الجمهورية واعضاء الحكومة ٢-٦-١٣٩١ هـ.ش.

(٢) - كلمته في اجتماع عمال مصانع انتاج الادوية ١٠-٢- ١٣٩١ هـ.ش.

الفساد الاقتصادي، وقد رحبوا بهذا أيضا، فلو عملنا لم يحدث هذا الفساد المصرفي الأخير؛ولكن عندما لا نعمل، نبتلى بهذه الحوادث،اذا تمت مكافحة الفساد لن يأتي بعض الافراد فيسيئون الاستفادة من هذه الملايين..»(١).

«.. من مصاديق العدالة مكافحة الفساد المالي والاقتصادي، الذي يجب أن يتابع بشكل جدي. قلت ذلك في السنوات السابقة وأكدت على ذلك مرارا، تمت مساع جيدة ولاتزال، ولكن مكافحة الفساد عمل شاق.. يجب على الذين يريدون القيام بهكذا أعمال كبيرة سواء في مجال التقدم أم في مجال العدالة أن يكونون مدراء يعتقدون واقعا بهذه الاشياء، وحقيقة لديهم عقيدة وجوب تحقيق العدالة، ويجب مكافحة الفساد»(٢).

«.. تعيق المفاسد الاقتصادية في المجتمع الاستثمارات السليمة والصحيحة.. المفاسد الاقتصادية تمنع النشاط الاقتصادي السليم»(٣)

«من مصاديق العدالة مكافحة الفساد المالي والاقتصادي والتي يجب أن تتابع بشكل دائم»(٤)

«.. يظن البعض - أو يوحون بذلك - أن مكافحة الفساد الاقتصادي يخل بأمن البلد،هذا عكس القضية، هذا بالضبط النقطة المقابلة للحقيقة،

---

(١) - كلمته في لقاء مسؤولي الحج ١١-٧-١٣٩٠ هـ.ش.

(٢) - كلمته في جمع من زوار ومجاوري الامام الرضا عليه السلام ١-١- ١٣٨٨ هـ. ش.

(٣) - كلمته في لقاء مسؤولي القوة القضائية في البلد ١-٤-١٣٨٧ هـ.ش.

(٤) - كلمته في تجمع زوار الامام الرضا ومجاوريه ١-١- ١٣٨٧ هـ.ش.

يوجب مكافحة الفساد وتأمين الأمن الاقتصادي لأجل الانسان غير الفاسد، من هم غير الفاسدين؟ هم أغلب الشعب»[١]

د- ضعف الاطار التنظيمي والكفوء لإدراة عملية جذب الاستثمارات:

«... يوجد في ذهن البعض الاخر هذا الإبهام بانه مع كل ما تكلمتم عنه حول الفساد الاقتصادي وأعطيتم الأوامر فبعضه أنجز والبعض الاخر لم ينجز، الآن كيف تقول هذا؟... اذا تم القيام بمكافحة الفساد بالشكل الذي قلته وبالجدية عينها سوف يساعد كثيرا النشاط الاقتصادي والنشاط الاقتصادي السليم، فكلاهما يكمل الآخر فأنا أعتقد أن مكافحة الفساد والقضاء عليه هو الممهد للمنافسة الاقتصادية السليمة،ويساعد في تحقيق سياسات الأصل ٤٤ (من الدستور)[٢] بالتأكيد يوجد شروط لازمة حتى لا يسري الفساد داخل هذا العمل يجب أن تلتزم الدولة والمجلس والقوة القضائية به. وأشير اليه بشكل إجمالي.. يجب أن تكون القرارات شفافة، تقصير الطريق، تقليل العقبات والانحرافات الإدارية»[٣] «[٤]».

---

(١) - كلمته في لقاء عوائل شهداء هفتم تير ومسؤولي القوة القضائية ١-٤-١٣٨٦ هـ.ش.

(٢) - توضيح الاصل ٤٤ من الدستور: هو الاصل يشرع لحجم ومستوى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وقد تم تعديله باتجاه فتح المجال للقطاع الخاص لممارسة دور اكبر في المجال والنشاط الاقتصادي.

(٣) - كلمته في لقاء المسؤولين الاقتصاديين والعاملين على اجراء الاصل ٤٤ من الدستور ٣-١١-١٣٨٥ هـ.ش.

(٤) - كلمته في لقاء رئيس الجمهورية واعضاء الحكومة ٤-٦-١٣٨١ هـ.ش.

١- القسم الثاني: الميل للاسراف والتبذير[١]:

يتبلور الميل للإسراف والتبذير في أمور عدة،كلها ناشئ عن انحراف مسلكي على مستوى الافراد، وهذا الإنحراف تمظهر بعدة مظاهر قد بينها السيد الخامنئي على الشكل الآتي:

أ- اثر المحاكاة في انماط الحياة:

«..مواجهة ترويج ثقافة الاستهلاك، وابراز الحساسية تجاه المنتجات والمظاهر الثقافية التي تروج للإسراف والمباهاة»[٢].

ب- الاسراف غير الواعي من قبل أفراد المجتمع، والتهاون في استعمال الموارد المتاحة بشكل كفوء لاسيما المياه والكهرباء:

«..يوجد همة مضاعفة، وعمل مضاعف، لأجل الاستفادة المثلى من مصادر البلد الموجودة والامكانات الموجودة، يجب الاستفادة القصوى من كل الأمور والأشياء التي يمكن الاستفادة منها لأجل بناء البلد في المستقبل، أو تحسين وزيادة رفاهية حياة الناس العامة، يعني ذلك الشيء الذي هو من أحد أركانه «إصلاح نمط الإستهلاك». فليستفاد من مياه البلد بشكل كفؤ،لايستفاد اليوم من مياه البلد بشكل كفؤ لانستفيد اليوم من مياه البلد بشكل كفؤ، عندما طرحت في العام السابق مسألة اصلاح نمط الاستهلاك، قام الباحثون بالبحث وأطلعونا على أنه لو تم توفير ١٠٪ من المياه التي تستهلك في البلد، هذه العشرة

---

(١) - تشخيص وابلاغ السياسات الكلية لاصلاح نمط الاستهلاك ١٥-٤-١٣٨٩ هـ.ش.

(٢) - تشخيص وابلاغ السياسات الكلية لاصلاح نمط الاستهلاك ١٥-٤-١٣٨٩ هـ.ش

بالمئة تساوي مقدار ما يستفاد منه في مياه المنازل والصناعة. اليوم ٩٠٪ من استهلاك المياه يتم في الزراعة -استهلاك خطأ،ومسرف- و١٠٪ يذهب إلى مياه الشفه والصناعة والاستخدامات الأخرى. وهذا يعني اننا اذا وفرنا ١٠٪ في استهلاك الزراعة للمياه فان مقدار إستهلاك مياه الشرب والصناعة وغيرها سيصبح مضاعفا، وكذلك إستهلاك الكهرباء والبنزين مهم أيضاً. عندما طرحت مسألة ترشيد الدعم الحكومي كانت تستهدف هذه المسائل، انها لائحة مهمة كثيرا»[1].

ج- الهدر العام والانفاق غير المبرر على كثير من المصاريف الجارية الحكومية: «المسؤولون مكلفون،.. فالاسراف لايكون على المستوى الفردي،فقط أيضاً يكون على المستوى القومي، كما قلنا إنه يتم الإسراف في الكهرباء والطاقة،فقسم كبير من الإسراف لا يتعلق بالناس إنما يتعلق بالمسؤولين ايضا. شبكة الاتصالات هذه،خطوط انتقال الكهرباء، عندما تستهلك تذهب الكهرباء هدرا، ننتج الكهرباء ومن ثم يذهب هدرا من خلال هذه الشبكة المتهالكة،حيث يهدر قسم مهم جدا. أو شبكة المياه إذا كانت مستهلكة فإن المياه تذهب هدرا. هذا إسراف قومي،على المستوى الوطني، المسؤولون عنه هم مسؤولو البلد. أيضاً يحصل الإسراف على مستوى المؤسسة، لايصرف رؤوساء المؤسسات بشكل شخصي إنما يحصل هذا الصرف من دون روية في مؤسساتهم،كالاسراف في تجهيز الإدارات، والولائم غير المبررة، يجب الإحتراز من هذه الأعمال من خلال المراقبة والمتابعة، سواء على مستوى الدولة ام على مستوى أفراد المجتمع، وأيضا على مستوى المؤسسات، يجب أن يكون هناك

(١) - كلمته في تجمع زوار الامام الرضا ومجاوريه ١-١-١٣٨٩ هـ.ش.

نظرة تتبع مساوئ الإسراف. فكما اوضحنا لا ينتهي الامر فقط بالكلام، يجب التخطيط لذلك. فالسلطة الاجرائية والسلطة المشرعة موظفتان بالمتابعة. يخططون، يضعون القوانين، ينفذون القانون بحزم. فالتقدم الذي سنحرزه في العشر سنوات هذه يرتبط قسم مهم منه بهذه»[١].

هنا اعطاء البعد العام والحكومي للمفاهيم القيمية التي عرضت بشكل فردي، فالإسراف قيمة مذمومة فرديا، وهي كذلك على المستوى العام الحكومي، بل هي أكثر سوءا لما لها من تاثير وضرر أشمل، لانها تتعلق بالمال العام والثروة القومية. وفعلا إن النظريات الاقتصادية المعاصرة تشير بشكل واضح للعلاقة السلبية بين زيادة النفقات الجارية الحكومية وهي عبارة عن النفقات التي تذهب لتشغيل عمل وإدارة الدولة اليومية، وبين النمو، حيث يؤدي زيادة الانفاق الجاري إلى إرتفاع في الاسعار ومنافسة القطاع الخاص، فضلا عن هدر الأموال وعدم استثمارها في المشاريع الإنتاجية. من جهة أخرى، فإن تضخم حجم الدولة المتبلور في زيادة الإنفاق الجاري، يضغط باتجاه البحث عن موارد تمويل الإنفاق الزائد، وهنا تطرح مسالة الضرائب كأحد أهم مصادر التمويل، والضرائب تعني في هذا المجال عبء على المكلفين، دون أن يقابل ذلك زيادة في الإستثمارات وبالتالي عدم زيادة في إجمالي الناتج المحلي.

د- عدم الانضباط المالي على المستوى الحكومي:

هنا يشير السيد الخامنئي الى أن الانضباط المالي يكون عبر مواجهة الاسراف والتبذير العام المتمثل في الصرف من دون ضابطة قانونية وإدارية وحتى سياسية بمعنى، أن لا تكون مبنية على برنامج تنموي

(١) - كلمته في تجمع زوار الامام الرضا ومجاوريه ١٣٨٨ / ٠١/ ٠١)

يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للإنفاق الحكومي، المتمثل بإنفاق المسؤولين على برامجهم وأعمالهم. فالمعيار هو تحقيق الأهداف ومراعاة الثروة القومية وعدم تبديدها، وبالتالي مقدمات وجود مشاكل اقتصادية لأي مجتمع هي الإنفاق من دون ضابطة(١).

«..إن طريق المواجهة هو الانضباط المالي والتوفير ونظرة الابتعاد عن الاسراف.أريد ان اؤكد لشعبنا العزيز هذا: إن الاستهلاك بشكل مسرف هو واحد من الأمراض الخطرة لكل شعب.فقد ابتلينا قليلا بالميل للاسراف المفرط،واحد من نماذجه -بمناسبة أزمة قلة المياه.. هو الإسراف في المياه،وليس فقط الإسراف في مياه الشرب وإنما مياه الري نوع آخر من الاستهلاك المسرف، وبالتالي نهدر المياه..»(٢) وبناءا عليه يصبح من وظيفة المسؤولين في هذا القطاع ان يبحثوا عن الوسائل التي تمنع من هذا الإسراف في المورد الحيوي والهام هذا .

هـ- ترجيح السلوك الاستهلاكي على الانتاجي:

«.. يقول الإسلام لنا أنتجوا الثروة ولا تسرفوا، الإفراط في الإستهلاك (الميل للإسراف) غير مقبول اسلاميا،فالثروة التي تحصلون عليها من الإنتاج اجعلوها كذلك لإنتاج ثروة أخرى..لايكون المال راكدا، فيصبح بالعرف الإسلامي كنزا، ولا يصرف بطريقة غير منضبطة وفي سبيل أشياء غير ضرورية،فأنتجوا الثروة بناء على هذا. فثروة افراد

(١) - متن رسالة بداية العام الايراني (النوروز) ١-١-١٣٧٤ هـ.ش.

(٢) - كلمته في لقاء اهالي شيراز ١١-٢-١٣٨٧ هـ.ش.

الشعب هي ثروة البلد، فليستفد الجميع منها.هذا هو روح الاصل ٤٤ وسياسات الاصل ٤٤ (من الدستور)»[١].

٢- القسم الثالث: عدم ارتباط الجامعة والصناعة:

١- ضعف الإرتباط المنظم والصحيح بين الجامعة والصناعة وعدم وجود آلية إرتباط صحيح بينهما:

«المسألة الأساسية التي أعول عليها من الاساس وإلى الان لم تحصل، هي مسألة ارتباط العلم والصناعة، الجامعة والصناعة، المراكز البحثية والدراسات والصناعة، والتي من الجيد أنها تدور على لسان الطلاب والنخبة والمسؤولين، هذه نقطة مهمة جدا لدينا مجموعة علمية هنا، ولدينا هنا مجموعة صناعية. الصناعة متعطشة للحصول على نتائج التقدم العلمي والبحثي لجامعاتنا ولمراكزنا العلمية، وحتى يبقى غليان مراكزنا العلمية مستمرا مثل النبع التي تفور تحتاج الى سوق يستهلك علمها. لا يوجد إرتباط منطقي وكامل بينهما، فاذا استطعنا ان نكمل هذا الارتباط بين الصناعة والجامعة،بين الصناعة والمراكز البحثية أو بشكل عام بين الصناعة والعلم..»[٢].

٢- ان لا تعالج الدراسات والابحاث العلمية المشاكل والحاجيات الصناعية والانتاجية للبلد:

«حينما أعلن العقد القادم - وهو العقد الذي بدأ، أي العقد الذي

(١) - كلمته في زوار الامام الرضا ومجاوريه ١-١-١٣٨٦ هـ.ش.

(٢) - كلمته في لقاء المشاركين في اللقاء السابع للشباب النخبوي ١٧-٧-١٣٩٢ هـ.ش.

نمرُّ حالياً بسنته الأولى - عقداً للتقدم والعدالة، فلا شك أن من الركائز الرئيسية لذلك هو العلم وتنميته وتعميقه في البلاد. كما أن أساس الإعلان عن هذا العنوان - عنوان عقد التقدم - كان بالاستناد إلى حالات التقدم التي لوحظت في البلاد على الصعيد العلمي. أي إنه قد انبثق الأمل بأننا نستطيع في غضون عقد واحد من الزمان تحقيق تطور مشهود وحركة سريعة في المجالات العلمية تعوِّض جانباً من تأخرنا. إذن، قضية العلم مهمة. والمهم هو العلم والبحث العلمي. النقطة التي ذكرها بعض الأعزاء هنا هي مما أشدد عليه و هي أن يكون البحث العلمي موضع اهتمام أولاً، وثانياً أن يجد هذا البحث العلمي طريقه لسد احتياجات البلاد. أي أن نمارس بحوثاً علمية نكون بحاجة إليها فعلاً. قلت مراراً للأصدقاء في المجلس الأعلى للثورة الثقافية، و ربما ذكرت ذلك هنا أيضاً: يجب أن لا نجعل ملاك تقدمنا العلمي نشر بحوثنا في مجلات آي. اس. آي. لسنا متأكدين من أن ما يُقترح و يُشجع ويُحترم الباحث من أجله هو ما تحتاجه بلادنا بالضبط. علينا نحن أن نشخص حول ماذا يجب أن نكتب بحوثا، وحول ماذا يجب أن نبحث علمياً. طبعاً من المهم والضروري أن تكون لذلك انعكاسات وأصداء، و ستكون له مثل هذه الانعكاسات والأصداء. القصد هو أن نجعل البحث العلمي تابعاً لاحتياجاتنا[1]»[2].

٣- انعدام وعدم امتلاك الابداع والتجديد:

«.. إنها من الشروط الأساسية إذا ما تحققت نصل الى الاستقلال

---

(١) كلمة الإمام الخامنئي في أساتذة الجامعات ٣٠/٠٨/٢٠٠٩

(٢) - كلمته في لقاء اساتذة الجامعات ١٥-٥-١٣٩٢ .

الاقتصادي، فلماذا نجلس فيقوم من في أوروبا أو في زاوية أخرى من العالم ونتعلم منه؟ أنحن أقل من أولئك، أنحن أقل فهما؟ إذن يجب أن نقوم بالدراسات أن نبتكر، ان ندفع بالإنتاج إلى الأمام، أن ندفع بالصناعة إلى الأمام،أن نرقى بالأنتاج كميا وكيفيا،هذا شرط: إمتلاك الإبداع والتجديد»[1].

٣- القسم الرابع: عدم توزيع وتحديد المسؤوليات بشكل دقيق:

أ- عدم تحمل المسؤولية من قبل النخب والإدارات الرسمية والحوزة:

«.. وبعد كشف العلل والأسباب ننهض لتناول كيفيّة معالجة هذه الأمور. فعلى من تقع هذه المهام؟ إنّها تقع على عاتق النّخب النّخب الفكريّة والسياسيّة وعلى عاتقكم وعلى عاتق الشّباب. فلو وُجد في بيئتنا الاجتماعيّة الخطاب النّاظر إلى رفع الآفات في هذا المجال، يمكن الاطمئنان إلى أنّنا سنحقّق تقدّماً جيّداً في هذا القسم، بالنّظر إلى النّشاط الموجود في نظام الجمهوريّة الإسلاميّة وفي شعب إيران، والاستعداد الحاصل؛ حينها فإنّ تألّق شعب إيران وانتشار الفكر الإسلاميّ لشعب إيران والثّورة الإسلاميّة الإيرانيّة في العالم سيصبح أسهل. يجب علينا أن نحدّد الآفات وبعدها نقوم بالعلاج..»[2].

ب- مسؤولية النخب:

«... النّخب مسؤولون، وكذلك الحوزة،والجّامعة،والوسائل

---

(١) -كلمته في لقاء جوع من العمال والمعلمين ١٥-٢-١٣٧٢هـ.ش.

(٢) - كلمته في لقاء شباب محافظة خراسان الشمالية ٢-٧-١٣٩١هـ.ش.

الإعلاميّة والمنابر المختلفة، ومدراء الكثير من الأجهزة، وخصوصاً الأجهزة العاملة في المجال الثقافي والتّربية والتعليم؛ وأولئك الّذين يخطّطون للجامعات أو المدارس في المجال التّعليمي هم مسؤولون في هذا المجال؛ والّذين يحدّدون المناهج التعليميّة والكتب الدّراسيّة، هم أيضاً مسؤولون. فكلّ هذه تمثّل مسؤوليةً واحدةً ملقاة على عاتق الجميع. يجب علينا أن نستنفر جميعاً وندقّ الناقوس. في هذا المجال يجب علينا أن نعمل وأن نتحرّك..»[١].

ج- عدم القدرة على تحديد الافات:

«.. لهذا يجب تحديد الآفات، أي الالتفات إلى الآفات الموجودة في هذا المجال، والبحث عن أسبابها. حتماً، نحن لا نريد هنا أن نصوّر القضيّة على أنّها تامّة من جميع الجهات، بل نعرض فهرساً: فلماذا نجد ثقافة العمل الجماعيّ في مجتمعنا ضعيفة؟ هذه آفة. مع أنّ الغربيين نسبوا العمل الجماعيّ إلى أنفسهم وثبّتوه، لكنّ الإسلام تعرّض له قبلهم بكثير: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾، أو ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ أي أنّ الاعتصام بحبل اللّه نفسه، يجب أن يكون جماعيّاً؛ ﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾[٢].

د- عدم وجود معايير صحيحة لتقويم التقدم والحضارة:

«.. لا يصحّ أن نحكم على أيّة حضارة بمجرّد أنّ فيها سيّارات وصناعات وثروات ونمتدحها؛ في حين أنّها تعاني مشاكل داخليّة

(١) - مصدر سابق نفسه ٢-٧-١٣٩١ هـ.ش.

(٢) - مصدر سابق نفسه ٢-٧-١٣٩١ هـ.ش.

كثيرة تعمّ المجتمع وحياة الناس. هذه هي الأسس، وتلك هي الأدوات التي تؤمّن هذا القسم من أجل أن يشعر النّاس بالطمأنينة والأمل بالحياة والأمن المعيشيّ، وأن يتقدّموا ويتحرّكوا ويبلغوا الرقيّ الإنسانيّ المطلوب[١].

هـ- انفصال التقدم عن ثقافة الحياة وهي التعقل - الأخلاق- الحقوق:

«.. توجد مقولةٌ مطروحةٌ هنا وتشغل الذهن بعنوان «مقولة ثقافة الحياة». يجب علينا أن نسعى لتبيين ثقافة الحياة وأن ندوّنها ونحقّقها بالصّورة المطلوبة في الإسلام. بالطّبع، إنّ الإسلام قد حدّد لنا أسس مثل هذه الثّقافة وجذورها. وهذه الأسس والجذور هي عبارة عن التعقّل والأخلاق والحقوق، فهذه الأمور قد جعلها الإسلام في أيدينا. ولو لم نتناول هذه المقولات بصورة جادّة فإنّ التطوّر الإسلامي لن يتحقّق، ولن تتشكّل الحضارة الإسلاميّة الجديدة. فمهما بلغنا في الصّناعة، ومهما بلغت اكتشافاتنا واختراعاتنا، فما لم نصلح هذا القسم فإنّنا لا نكون قد حقّقنا التطوّر والتقدّم الإسلاميّ بمعناه الحقيقيّ..»[٢].

و- أن لا يؤدي التقدم إلى تحقيق مستلزمات ثقافة الحياة: يشير سماحة السيد الخامنئي الى اهمية ان تكون ثمرة التقدم هي تحقق الحضارة الاسلامية الجديدة وذلك لا يتم إلا إذا إلتفتنا إلى الامور التالية:

---

(١) - مصدر سابق نفسه ٢-٧-١٣٩١ هـ.ش

(٢) - مصدر سابق نفسه ٢-٧-١٣٩١ هـ.ش

١- ضرورة تحديد هدف الحياة[١]،و تجنب التقليد[٢].

٢- الثقافة الغربية هي ثقافة تبيد الثقافات الاخرى[٣].

٣- محاربة الثقافات الغربية المدمرة[٤].

٤- الوعي لخطورة الثقافة الغربية[٥].

٥- اجتناب تقليد انماط الحياة الغربية[٦].

٦- اصلاح نمط العيش والسلوك الاجتماعي[٧]

٧- التاكيد على الفن كأداة جمالية وتبليغية للنموذج الحضاري[٨].

---

(١) - مصدر سابق نفسه ٢-٧-١٣٩١ هـ.ش

(٢) - مصدر سابق نفسه ٢-٧ - ١٣٩١

(٣) - مصدر سابق نفسه ٢-٧-١٣٩١ هـ.ش

(٤) - مصدر سابق نفسه ٢-٧-١٣٩١ هـ.ش

(٥) - مصدر سابق نفسه ٢-٧-١٣٩١ هـ.ش.

(٦) - مصدر سابق نفسه ٢-٧-١٣٩١ هـ.ش

(٧) مصدر سابق: نفسه ٢-٧-١٣٩١ هـ.ش

(٨) - مصدر سابق نفسه ٢-٧-١٣٩١ هـ.ش

المصادر

بعض من الخطب التي اعتمدت كمصدر للبحث:

١- كلمة القائد المعظّم للثورة الإسلامية في لقائه بأساتذة الجامعات ١٢/٠٨/٢٠١٢م

٢- كلمة القائد العظّم للثورة الإسلامية في الذكرى السنويّة لرحيل الإمام الخميني ١٤ ٠٣/ ١٣٩١م

٣- كلمته عند لقاء العلماء النوويين ٠٣/ ١٢/ ١٣٩٠

٤- كلمة القائد المعظّم للثورة الإسلامية في لقائه مسؤولي الحج ٢٤/ ٠٩/ ٢٠١٢

٥- كلمة قائد الثورة الإسلامية المعظّم في الملتقى الثالث للأفكار الاستراتيجية ٠٤/ ٠١/ ٢٠١٢

٦- كلمة قائد الثورة الإسلاميّة المعظّم في الملتقى الرّابع للأفكار الاستراتيجية ١٣/ ١١/ ٢٠١٢

٧- كلمة القائد المعظّم للثورة الإسلامية في لقائه أهالي أسفراين ١٣/ ١٠/ ٢٠١٢

٨- كلمة قائد الثورة الإسلامية المعظّم في الحرم الرضوي بداية العام ١٣٩١ ٢٠/ ٠٣/ ٢٠١٢

٩- كلمة الإمام الخامنئي في تجمع أهالي بجنورد ١٠/ ١٠/ ٢٠١٢

١٠-خطابات قائد الثورة الإسلامية المعظّم في سفره إلى مقاطعة خراسان الشمالية ١٠/ ١٠/ ٢٠١٢ إلى ١٧/ ١٠/ ٢٠١٢م

١١-الخطبة الأولى من صلاة جمعة طهران بإمامة حضرة آية اللّه الخامنئي ١٤/ ١١/ ١٣٩٠

١٢-كلمة قائد الثورة المعظّم في لقاء علماء الدين في محافظة خراسان الشمالية ١٠/ ١٠/ ٢٠١٢م

١٣-كلمة قائد الثورة الإسلامية المعظّم في لقاء الشباب في خراسان الشمالية ١٣٩١/ ٠٧/ ٢٣

١٤-كلمة قائد الثورة الإسلامية المعظّم عند لقائه بأهالي شيروان ١٥/ ١٠/ ٢٠١٢م

١٥- كلمة قائد الثورة الإسلامية المعظّم عند لقائه جمع من معلّمي البلاد ٠٢/ ٠٥/ ٢٠١٢م

١٦-كلمة قائد الثورة الإسلامية المعظّم عند لقاء المشاركين في المؤتمر العالمي لأساتذة الجامعات في العالم الإسلامي ٢١/ ٠٩/ ١٣٩١.

١٧-كلمته في لقاء المشاركين في المؤتمر العالمي للشباب والصحوة الإسلامية ١٠/ ١١/ ١٣٩٠

١٨-كلمة قائد الثّورة المعظّم في لقائه مع النّخب ٠٣/ ١٠/ ٢٠١٢م

١٩-خطاب قائد الثورة الاسلاميّة في لقاء رئيس مجلس الخبراء والأعضاء. في اختتام جلسة أعضاء مجلس الخبراء الممتدّة ليومين (١) ٠٥/ ٠٩/ ٢٠١٣

٢٠-كلمته عند لقاء مجلس خبراء القيادة ٠٨ ٠٩ ٢٠١١م

٢١-خطابه عند لقائه كبار القادة العسكريين والأمنيين التاريخ: ١١/ ٠٤/ ٢٠١٠ / ٢٢/ ٠١/ ١٣٨٩ هـ ش.

٢٢- كلمته عند لقاء أهالي آذربيجان على عتبة الذكرى السنويّة لانتفاضة ٢٩ بهمن ١٣٥٦

٢٣-انتفاضة أهالي تبريز ١٦/ ٠٢/ ٢٠١٣م

٢٤-كلمته في مسؤولي الدولة وسفراء البلدان الإسلامية بمناسبة البعثة النبوية الشريفة ١٨/ ٠٦/ ٢٠١٢

٢٥-كلمة الامام الخامنئي(دام ظله الشريف) عند لقاء القوّات المسلّحة لمنطقة الشمال وعوائلهم - كلّية الإمام الخميني للقوى البحرية في نوشهر ١٩/ ٩/ ٢٠١٢ م

٢٦-كلمته عند لقاء الجامعيين ١١ رمضان ١٤٣١ ٢٢ ٠٨ ٢٠١٠ م

٢٧-كلمته في أعضاء التعبئة في الهيئة العلمية للجامعات ١٠ رجب ١٤٣١ ٢٣ ٦ ٢٠١٠م

٢٨-خطابه عند تفقّد الطاقات الصناعية في صناعة السيارات التاريخ» ٢٩/ ٠٣/ ٢٠١٠م

٢٩-كلمة سماحة القائد في الملتقى الأول للأفكار الاستراتيجية (١/ ١٢/ ٢٠١٠)

٣٠-في جامعة الشهيد ستاري القوة الجوية لجيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية ١٩/ ٨/ ١٣٨٩ ١٠ /١١/٢٠١٠/

٣١-خطاب القائد: في تجمع زوار وجيران الحرم الرضوي المطهر التاريخ: ٢١/ ٠٣/ ٢٠١٠م

٣٢-كلمة الإمام الخامنئي في لقائه الشباب النخبة ٢٦/ ٠٨/ ٢٠٠٨م

٣٣-كلمته في تجمّع المنتسبين لجامعة الإمام الحسين عليه السلام في ذكرى ملحمة تحرير خرمشهر التاريخ: ٢٤/ ٥/ ٢٠١٠م

٣٤-كلمته عند لقاء نواب مجلس الشورى الإسلامي بتاريخ ٨حزيران ٢٠١٠م

٣٥-الإمام الخامنئي يلتقي الأساتذة و الفضلاء و الطلبة النخبة في حوزة قم ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٠

٣٦-الإمام الخامنئي يلتقي أعضاء الشورى العليا للحوزة العلمية في قم ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٠

٣٧-كلمته عند لقائه آلاف من الطلبة الجامعيين في محافظة قم ٢٦ / ١٠/ ٢٠١٠م

٣٨-كلمته عند لقائه النخب الشباب ٠٦/ ١٠/ ٢٠١٠م

٣٩-في لقاء الشخصيات الإقتصادية من مبتكري فرص العمل ٢٧ رمضان ١٤٣١ ٧/ ٩/ ٢٠١٠م

٤٠-الإمام الخامنئي يلتقي رئيس و أعضاء جماعة مدرسي الحوزة العلمية في قم ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٠

٤١-كلمته عند لقائه خبراء مجلس القيادة ١٦/ ٠٩/ ٢٠١٠م

٤٢-كلمته عند لقائه طلاب وفضلاء وأساتذة حوزة قم العلمية ١٣ ذي القعدة١٤٣١ ٢٠١٠/ ١٠/ ٢١

٤٣-كلمته في ملتقى أساتذة الجامعات ٢٥ رمضان ١٤٣١ ٥/ ٠٩/ ٢٠١٠م

٤٤-خطابه في جامعة طهران التاريخ: ٢/ ٢/ ٢٠١٠م

٤٥-كلمة الإمام الخامنئي عند لقائه جمعاً غفيراً من المعلمين القادمين من كافة المناطق التاريخ: ٥/ ٥/ ٢٠١٠م

٤٦-كلمة الإمام الخامنئي في لقاء العمال النموذجيين من جميع أنحاء البلد بمناسبة: يوم العمال العالمي التاريخ: ٢٨/ ٠٤ ٢٠١٠م

٤٧-خطاب الإمام الخامنئي في الحرم الرضوي ٢٠/ ٠٣/ ٢٠٠٨م

٤٨-كلمة الإمام الخامنئي عند تفقده لمؤسسة رؤيان للأبحاث ١٦/ ٠٧/ ٢٠٠٧م

٤٩-كلمة الإمام الخامنئي في أساتذة الجامعات ٣٠/ ٠٨/ ٢٠٠٩م

٥٠-كلمة الإمام الخامنئي في أساتذة الجامعات٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٣م

٥١-كلمة الإمام الخامنئي في أساتذة جامعات البلاد ١٣/ ١١/ ٢٠٠٢م

٥٢- كلمة الإمام الخامنئي في أساتذة و طلبة الجامعات بمحافظة زنجان ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٣ م

٥٣-كلمة الإمام الخامنئي في أعضاء مجلس الخبراء ٢٤/ ٠٩/ ٢٠٠٩م

٥٤-كلمة الإمام الخامنئي في أعضاء هيئة الحكومة ٠٩/ ٠٩/ ٢٠٠٩م

٥٥-كلمة الإمام الخامنئي في حشد من المعلمين والعمال والممرضين ٢٩/ ٠٤/ ٢٠٠٩م

٥٦-كلمة الإمام الخامنئي في مراسم تنفيذ رئاسة الجمهورية العاشرة ٠٣/ ٠٨/ ٢٠٠٩م.

٥٧-كلمة الإمام الخامنئي في الشباب النخبة والطلبة الجامعيين ٢٨/ ٠٩/ ٢٠٠٨م.

٥٨-كلمة الإمام الخامنئي في النخبة العلمية ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٥٩-كلمة الإمام الخامنئي في الروضة الرضوية الطاهرة ٢١/ ٠٣/ ٢٠٠٩م.

٦٠-كلمة الإمام الخامنئي لدى استقباله العمال و المعلمين ٠٣/ ٠٥/ ٢٠٠٩

٦١-كلمة الإمام الخامنئي بمناسبة أسبوع السلطة القضائية ٢٥/ ٠٦/ ٢٠٠٨م

٦٢- كلمة الإمام الخامنئي في النخبة والمتفوقين بمحافظة فارس ٠٧/٠٥/٢٠٠٨.

٦٣-كلمة الإمام الخامنئي في الطلبة الجامعيين النموذجيين ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٢م.

٦٤-كلمة الإمام الخامنئي في جامعة «علم و صنعت» ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٨م.

٦٥-كلمته أثناء لقائه الخبراء الاقتصاديين المشاركين في مؤتمر البنك الإسلامي للتنمية ١٥/ ٠٩/ ٢٠٠٤ م.

٦٦-كلمته خلال لقائه الهيئة العلمية والخبراء في «الجهاد الجامعي» ٢١/ ٠٦/ ٢٠٠٤م.



إجتمعت في **الإمام الخامنئي** صفتان: الأولى الفقيه العالم صاحب الرؤية الفقهيّة الاسلاميّة، والثانية القائد الذي خبر كل مراحل الثورة. حيث دمج بين صاحب الرؤية والخبير العملي، الذي تمحور فكره وأداؤه حول تقديم النموذج الإسلامي الخالص فكانت **العدالة محور التقدم** لديه، وكان هذا الكتاب محاولة لفهم ذلك الفكر والنذر اليسير للوفاء له.



لبنان - بيروت - برج البراجنة - الرويس - شارع الرويس
تلفاكس: 00961 1 545133 - 00961 3 689496 - ص.ب. 307/25
www.daralwalaa.com - info@daralwalaa.com - daralwalaa@yahoo.com

ISBN 978-614-420-166-4

Moujtaba Grfk 70 171861